الاقتصاد البنفسجي ودوره فى تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المُستدامة فى ضوء رؤية مصر٢٠٣٠

د - علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة "بنين" - جامعة الأزهر

مقدمة:

فرضت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وخاصة أزمة ٢٠٠٨ وحتى الأزمة الصحية الأخيرة لجائحة كورونا ٢٠٢٠ إعادة التفكير فى الوسائل التى من شأنها أن تساهم فى إعادة الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وخاصة المستدامة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي انطلاقًا من بناء نماذج اقتصادية متنوعة، ومن بين تلك النماذج الاقتصاد البنفسجي؛ حيث يقول الاقتصادي الياباني يوشيهارا كيونيو « إن أحد أسباب تطور اليابان هو أنها تملك ثقافة مناسبة » [(١)]، وهو ما تمتلكه الدول المتقدمة حيث تمتلك ثقافة مناسبة للتطور على المستوى الحكومي والشعبي أى قيادة وقاعدة (من رأس المثلث إلى القاعدة) وهذا يعتبر من أسرار تقدمها وتطورها ، وما يوازي ذلك ويعادله أن دولًا كثيرة من الدول العربية (ومنها مصر) تمتلك ثقافة سلبية فى سلوك المؤسسات والأفراد، فهذه الثقافة تنخر فى جسد الأمة لتنتج عوامل الهدم وتعرض عن عوامل البناء والتطوير ، حيث أصبحت وضعية النمو فى السنوات الأخيرة لم تعد تتكيف مع تكوين العالم المعولم ولم تعد مستدامة، حيث يؤدى نموذج « النمو بدون ثقافة » إلى توحيد المنتجات ، وافقار المحتوى، وإهدار الموارد المرتبطة بالتخلى عن المعرفة المحلية.

أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تسطر فى منآى عن العوامل الثقافية، أن العولمة فى واقعنا اليوم تفرض حتما النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني ،حيث تعد التبعية الاقتصادية من ثقافة الفشل والتى تدفع إلى تجاهل المبادرات، والشح والتقتير فى تمويل الكفاءات وفي المقابل تدفع ثقافة التطور،

(١) حجوب فاطمة، بن عمار منصور « دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية » ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، الجزء الثالث ٣، يوليو (جويلية) ، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٥١.

والطموح إلى رفاه دول الغرب كفرنسا وكندا وغيرها لاحتضان كفاءاتها، واقتناص الكفاءات الأخرى والاستفادة من خبرتها، من هنا فإن اللون البنفسج المعبر عن العنصر الثقافي في الاقتصاد نحتاجه للقضاء على الفساد والتهرب الضريبي، وتبديد المال العام واستغلال النفوذ ، كذلك استحضار البعد الثقافي في الاستهلاك والاستثمار ... وغيرها من العوامل التى تدفع الاقتصاد إلى النمو والاستدامة[١]

إشكالية الدراسة:

يشهد العالم المعاصر موجة من التقدم السريع ترتب عليه جملة من التغيرات التى لمست مختلف المستويات والأصعدة، وتعد الأزمات المالية والاقتصادية والتغيرات المناخية من أهم السمات المحددة لهذا التغير، وهذه الأزمات تؤدى إلى تحولات ذات أبعاد تكنولوجية، اقتصادية، سياسية وإيديولوجية، ثقافية واجتماعية . هذا ولما كان الإنسان يتكيف ويتأقلم حسب متغيرات البيئة التى يعيش فيها، وهو بذلك ينمي ويكتسب قدرات وخبرات تمنحه فرصا متنوعة فى التعايش مع بيئته . بالتوازي مع ذلك يبقى النظام الدولي الجديد المبنى على قواعد اقتصادية جديدة تفرز أشكالًا جديدة من السيطرة والهيمنة، من خلال تسويقه لنماذج اقتصادية معينة، وتقود هذه الليبرالية الجديدة الدول القوية اقتصاديًا وسياسيًا، على حساب خصوصيات البشرية والنواحي الثقافية للدول الأخرى ، لأن عولمة السوق صبت تركيزها كله على الجانب المادي للبيئة وعلى اختزال الجوانب الأخرى، هذا ما عمل على الحد من خصوصيات الدول المحلية (موارد مادية وغير مادية، جغرافيا، ثقافة) من خلال فرض أنماط استهلاك معينة مشبعة بالقيم المادية، تفتقد إلى التنوع الثقافي المحلي .

من خلال ماسبق يمكن القول أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا بتداخل مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولابد لهذه العوامل أن تتكامل فيما بينها بطريقة تفاعلية متكاملة ، إذ لا يمكن التفكير فى تصميم المنتج واختزال البعد الثقافي المحلي فيه، فى حين يمكن « رد الاعتبار « إلى المقومات والهوية الثقافية للمجتمع المحلي وجغرافيته عن طريق مزج الثقافة بالاقتصاد أو دمج البعد الثقافي فى الأنشطة الاقتصادية وهو قادر أن يعطينا نموذجًا جديدا لتنمية اقتصادية مستدامة وهو ما يدخل فى سياق ما يعرف بالاقتصاد البنفسجي وبالتالى فى ظل ما تعانيه مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع معدل

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الركود التضخمي ... وغيرها من الصعوبات الاقتصادية الأخرى فى ظل تطلع مصر لأن تكون فى مصاف الدول المتقدمة ، وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل التالي: هل توجد علاقة بين الاقتصاد البنفسجي وتحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠؟ وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

ماهية الاقتصاد البنفسجي وأهميته وأبعاده؟

ما هي أساليب الاقتصاد البنفسجي لتحقيق التنمية المُستدامة؟

ماهو دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة : تسعى هذا الدراسة لدراسة الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) للتعرف عليه ومعرفة مدى قدرة مصر للاستفادة منه فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة ، والأهداف الرئيسية لهذا البحث هي:

١- المساهمة فى إعطاء رؤية شاملة حول الاقتصاد البنفسجي، وتوضيح العلاقة بين الاقتصاد والثقافة، والتعرف على مفهوم التنمية المُستدامة ومجالاتها الواسعة؛

٢- إبراز مدى أهمية تقدير المكونات الثقافية للمجتمع المحلي لبناء اقتصاد بنفسجي قادر على تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مبادرة حديثة وهامة بقصد إبراز أهمية التوجه نحو الاقتصاد البنفسجي باعتباره أحد أقطاب التنمية المُستدامة ، والذى يعد أحد أبرز المفاهيم الحديثة فى عالم الاقتصاد، وذلك لما يحققه هذا التوجه الحديث من منفعة على الاقتصاد وهو ما يتضح من قدرته على تحقيق أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر.

فرضية الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية: « إلى أي مدى يمكن أن يستفيد الاقتصاد المصري من الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى ظل رؤية ٢٠٣٠ » .

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على: المنهج الاستقرائي: فى دراسة المفاهيم والأساسيات للاقتصاد البنفسجي ، وإستعراض التنمية المُستدامة وخاصة فى مصر وفق استراتيجية أو رؤية مصر ٢٠٣٠ ؛ المنهج الاستنباطي: الذي يقوم على أمور ثلاثة هي: فروض أو مسلمات، ثم تسلسل استدلال منطقي، وأخيرًا نتائج مستخلصة منهما. وتعتمد صحة النتائج على صحة الفروض، وعلى سلامة الخطوات العقلية[١]. ويتمثل هذا من خلال توضيح مساهمة الاقتصاد البنفسجي فى ترسيخ أبعاد استراتيجية التنمية المُستدامة فى ظل رؤية ٢٠٣٠؛ المنهج الوصفي من خلال وصف التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠ لتحديد التحديات والمعوقات التى تواجهها.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود الموضوعية على دراسة الاقتصاد البنفسجي ويتم التركيز على اقتصاد الثقافة سواء بالاستفادة من الثقافة الموجودة فى المكان المعني أو تغييرها للأفضل - فى رأي العديد من الأدباء والمثقفين المصريين - لأن المثقف هو الذي يعمل على تغيير الوضع القائم عندما يتأزم[٢*] (والثقافة هي أحد أقسام الاقتصاد البنفسجي) ، وخاصة دوره فى ترسيخ وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى مصر، أما الحدود المكانية فتشمل التجربة المصرية ، أما الحدود الزمنية خلال الفترة من مايو ٢٠١١ تاريخ ظهور مصطلح الاقتصاد البنفسجي حتى ديسمبر ٢٠٢٠.

الدراسات السابقة : هناك بعض الدراسات تناولت الاقتصاد البنفسجي نذكر منها على حسب ما توصل إليه الباحث:

دراسة الباحثة Ipek Ilkkaracan (٢٠١٦)[٣]: هدفت الدراسة إبراز أهمية الاقتصاد البنفسجي لكونه نموذج اقتصادى جديد يكمل الاقتصاد الأخضر ويتصدى لمختلف التحديات، حيث قدم البحث إطار عمل لرؤية اقتصادية بنفسجية تبنى على العمل النسوى وتحديد الروابط بين رعاية الإنسان والعناية بالبيئة، وأشارت الباحثة إلى

(١) علاء مصطفى أبوعجيلة، تقديم أ.د/فياض عبد المنعم،، مناهج البحث العلمي في الاقتصاد: بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١، ص ٤٣.

(٢) (*) على سبيل نشر هذا الرأي المفكر والفليسوف د. مراد وهبة لـ « الأهرام ومجلة أيامنا » المصدر: منة الله الأبيض، « طالبان ... الخوميني... بيجن » ، مجلة أيامنا، العدد ٥٨٧ فبراير ٢٠٢٢، ص١٣.

(3) Ipek Ilkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", Paper presented at the Levy Economics Institute and Hewlett Foundation Workshop on "Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions", New York, 9 March 2016.

http://www.levyinstitute.org/news/gender-and-macroeconomics-workshop-2016: last visited:2-11-2020.

أنه يمكن للنموذج الاقتصادي البنفسجي والأخضر أن يكونا مصدرًا لتوليد فرص العمل اللائقة وأيضا وسيلة لتخفيف حدة الفقر، ويوفر إطارًا اقتصاديًا مستدامًا يهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة حسب الجنس والطبقة والأصل، وكذلك عدم المساواة بين الأجيال من خلال إعادة تعديل اختلال توازن القوة بين الطبيعة والبشر.

دراسة مودة على أحمد محمد (٢٠١٨) [١]: حاولت الباحثة إبراز تأثير الأنشطة السياحية على تغيير التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة بور سودان من خلال تتبع تطور الخدمات الأساسية التى حدثت فى المنطقة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. فهذه الأبعاد الثلاثة تمثل المفهوم الحديث للاقتصاد البنفسجي بالرغم من عدم إشارة الباحثة لذلك حيث خلصت إلى أن التغير حدث بالفعل فى المجتمع بسبب تطور السياحة والأنشطة والخدمات العامة فى كل النواحي، كما أبرزت الباحثة تأثير السياحة فى ثقافة الأفراد والاهتمام بالموروث الحضاري.

دراسة بلبشير قورايه وآخرون (٢٠٢٠) [٢]: تناولت الدراسة الإطار التنظيري الخاص بالاقتصاد البنفسجي من حيث المفهوم ، وتناولت بعض المصطلحات ذات الصلة بالاقتصاد البنفسجي، والأهداف والفرص الخاصة بالاقتصاد البنفسجي، كما ساهمت الدراسة فى تقديم دور الثقافة فى الاقتصاد على وجه العموم والاقتصاد البنفسجي على وجه الخصوص.

دراسة بسبع عبد القادر وآخرون (٢٠٢٠) [٣]: تتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة فى التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد البنفسجي والتركيز على مساهمة هذا الفرع من الاقتصاد فى التنمية المُستدامة . وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد البنفسجي يركز على القيم الثقافية الموجودة فى السلع والخدمات، وأنه سيؤدى إلى مزيد من الاهتمام بدور الأنشطة الفنية والثقافية الموجودة فى السلع والخدمات، وأنه سيؤدى إلى مزيد من الاهتمام بدور الأنشطة الفنية والثقافية، وبالتالي جعل الاقتصاد فى حالة جيدة.

---

(١) مودة على أحمد محمد، « دور السياحة في التغير الاجتماعي والتنموى في السودان حالة مدينة بورت سودان » ، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا(معهد تنمية الأسرة والمجتمع)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨.

(٢) بلبشير قورايه وآخرون، « الاقتصاد البنفسجي : الأهداف والفرص » ، مجلة المالية والأسواق، المجلد ٧، العدد ٢(٢٠٢٠)، ٢٠٢٠، ص٢٣٠-٢٤٦.

(٣) بسبع عبد القادر وآخرون، « الاقتصاد البنفسجي : الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا » ، مجلة الاقتصاد والمالية (Jef)، المجلد ٦، العدد ٢(٢٠٢٠)، ٢٠٢٠، ص١٠٠-١١٠.

الإضافات العلمية للدراسة وموقعها من الدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أنه لا يوجد دراسة واحدة عن الاقتصاد البنفسجي بمعناه الواسع، حيث أنه من الملاحظ أن بعض الدراسات تناولت الاقتصاد البنفسجي كونه مكمل للاقتصاد الأخضر وهناك من تناوله من ناحية الأهداف والفرص ، ومنها من ركز عن الجانب السياحي كأحد أبرز أنشطة الاقتصاد البنفسجي، ومنها من ركز على الجانب الثقافي فى فرنسا.

الجدير بالذكر هنا أن هذه الدراسة تناولت الاقتصاد البنفسجي بشكل موسع كما تناولت التنمية المُستدامة وقدمت مقترحًا بالهدف الثامن عشر منها وأيضا محور مستقل للثقافة من ضمن محاور استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما تناولت دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤيـــة ٢٠٣٠.

خطة الدراسة : تتكون الدراسة من المباحث التالية :

المبحث الأول: الاقتصاد البنفسجي - المفهوم والأهمية .

المبحث الثاني: التنمية المُستدامة - المفهوم والأبعاد .

المبحث الثالث: مساهمة الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الاقتصاد البنفسجي- المفهوم والأهمية

تعتبر الثقافة بُعدا رابعا يضاف للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية التى يبنى عليها مفهوم التنمية المُستدامة التى تضع الفرد فى قلب اهتمامات العملية الاقتصادية، حين لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال المرور عبر البعد الثقافي، والذى بدوره ينشر مبادئ التنمية المُستدامة و المسئولية البيئية والاجتماعية[١]. ومن هنا نتناول الإطار التنظيري للاقتصاد البنفسجي فيما يلي:

أولا: نشأة الاقتصاد البنفسجي (تصاعد أهمية الجانب الثقافي) :

إن نشأة الاقتصاد البنفسجي يعود إلى الأهمية المتزايدة للجانب الثقافي فى المجتمع المعاصر. ومن بين العوامل التي يتم الإشارة إليها إعادة التوازن الاقتصادي والسياسي العالمي لصالح البلدان النامية، والعودة إلى البيئات المحلية (التي تعد من جديد مراكز استقرار) ، وأشكال جديدة من المطالب (بعد انهيار الإيديولوجيات العظمى) ، وهو مطلب اجتماعي متزايد يتعلق بالجودة ، ويعتمد على الاستهلاك الثقافي (الذي يسير جنباً إلى جنب مع منطق التحول الديموقراطي ، ومنطق الطابع الفردي وإطالة العمر البشري،) خطوات الابتكار(بافتراض وجود عقلية ثقافية من شأنها الجمع بين التخصصات المختلفة، وتنمية موهبة الاكتشاف)... [٢].

لقد ظهر المصطلح[٣] فى فرنسا فى ١٩ مايو ٢٠١١ بمناسبة نشر وثيقة فى النسخة الإلكترونية لصحيفة لوموند الفرنسية، ومن ضمن الموقعين على هذه الوثيقة هيئة إدارة جمعية «ديفيرسيوم Diversum» هذه الجمعية التي نظمت فى باريس فى شهر أكتوبر من العام ٢٠١١ أول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي تحت رعاية كل من منظمة اليونيسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية[٤].

ومن حيث المبدأ، فإن الاقتصاد البنفسجي يأتي ترسيخا لموضوع المسئولية الاجتماعية للشركات التى تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق

(١) محمد عدمان « البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية « ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ٢٠١٦، ص ٨٩.

(2) Santosh , K., & Senhlata , J ," The Purple Economy: Component of Sustainable Economy in India ", Journal of Business and Management, 2018.P.4.

(٣) يوجد بمحلق (٢) بعض المصطلحات ذات الصلة بالاقتصاد البنفسجي

(4) Diver sum ," The Purple Economy: An Objective An Opportunity ", First inter-institutional Working group on The purple Economy . Paris, 2013.P.2.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذى اعتمدته الأمم فى عام ١٩٦٦م[١]، اقترحت جمعية «ديفيرسيوم » واليونسكو عام ٢٠١٢م إنشاء أول مجموعة عمل مؤلفة من المنظمات الدولية والشركات والمؤسسات الاقتصادية والحكومات المحلية والوزارات الفرنسية، كانت الأهداف الأولية لهذه الهيئة هى التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد البنفسجي (الإرجواني) وإنشاء خريطة أولية لأنواع المهن البنفسجية تضمن عملهم، أيضًا دراسة التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي، والنظر فى المعايير الممكنة لمحاولة قياس ما أصبح يعرف باسم « البصمة الثقافية » ، أى تأثير المجموعات والأفراد على البيئة الثقافية، اجتمع الفريق العامل فى باريس فى ست مناسبات بين سبتمبر ٢٠١٢م وفبراير ٢٠١٣م تمحورت حول ما يلى:

القطاع الثقافي كما هو مفهوم عادة (أى إنتاج السلع والخدمات الثقافية) هو عنصر أساسي فى الاقتصاد البنفسجي أى ما يتعلق بـ ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى أوروبا، أو بـ ٣,٦٪ بما فى ذلك اقتصاد الرفاهية والأزياء، ومع ذلك فإن هذا القطاع لا يمثل سوى جانبًا واحدًا من جوانب الثقافة، إن الاقتصاد البنفسجي الذى يفترض أن الاقتصاد يدمج بالكامل البصمة الثقافية ويمتد إلى ما وراء حدود هذا القطاع الواحد، ويشمل جميع عمليات الإنتاج والتوزيع الحديثة. كما أن البعد الثقافي موجود فى كل مرحلة من سلاسل القيمة للقطاعات المتنوعة للغاية مثل الغذاء والبناء والسياحة وأكثر من ذلك إلى حد ما أو آخر، فإن الاقتصاد برمته يهتم بعملية الثقافة . لذلك هناك حاجة إلى نهج شامل للاقتصاد البنفسجي الذى يتعين تحقيقه: هو اقتصاد ثقافي . التحول البنفسجي الذى هو بالفعل الوصول إلى هذا الهدف ، لكن الثورة البنفسجية تدعو أيضًا إلى الوعى، مما يعنى اعتبار الثقافة مادة أساسية متطورة تعمل وتتحول من خلال الأنشطة الاقتصادية[٢].

يستنتج مما سبق: أن نشأة الاقتصاد البنفسجي بدأت مع الأهتمام المتزايد للجانب الثقافي فى المجتمع المعاصر، وشهد ميلاد تعبير الاقتصاد البنفسجي فى فرنسا وتحديدًا على يد جمعية «ديفيرسيوم» عام ٢٠١١م.

(1) Kumar, S., & Miss Snehlata Jaiswal , M. S ," Purple Economy – Component Of a Sustainable Economy in India", IOSR Journal of Business and Management . 2018.P.48.

(2) Diver sum ," The Purple Economy: An Objective An Opportunity ", First inter-institutional Working group on The purple Economy . Paris, 2013.P.2.

ثانياً: مفهوم الاقتصاد البنفسجي :

يُشير الاقتصاد البنفسجي إلى أحد الألوان الاجتماعية للاقتصاد ، مما يساهم فى تطوير ثقافة السلع والإنتاج لتحقيق التنمية المُستدامة ويعرف بأنه جزء من الاقتصاد الذى يساهم فى التنمية المُستدامة من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات[١] ،وتدرك هذه الرؤية محورية اقتصاد الرعاية فى تحقيق الرفاهية، وتستلزم المؤسسات والسياسات والممارسات لتوفير الرعاية مع ضرورة تحقيق المساواة، وتعتبر الرعاية منفعة عامة ويتم دمج تكاليفها فى الاقتصاد من خلال تدخل الدولة وتنظيم السوق[٢]، كما يوجد تعريف آخر للاقتصاد البنفسجي على أنه يُعبر عن التحالف الجديد بين الثقافه والاقتصاد حيث يُراهن على التفاعل الديناميكي بينهما . وبالتالى يسعى كل اقتصاد إلى دمج المكونات الثقافية فى عملياته وإنتاجه وطريقة تنظيمه فينعكس على البيئة الثقافية وينتج عنه ما يسمى بثراء التنوع الثقافى. كما ويسعى كذلك إلى تحقيق تطور ثقافي وأخلاقي مستدام[٣].

وهناك من يعرف الاقتصاد البنفسجي بأنه الاقتصاد الذي يرتبط بالثقافات والموروثات الشعبية لكل دولة حتى لا تضيع الهوية الخاصة بالشعوب وسط عولمة السلع وتوحيد أشكالها ، ولعل أبرز محددات ذلك الاقتصاد هو المنتجات الصحراوية ، والبدوية والأفريقية والشعبية والإسلامية والقبطيه ، أما فى مصر فالنحاس المصري والمشغولات السيناوية وغيرهم الكثير، مما نجد معه أثر بالغا فى النمو الاقتصادي للدول ذات الطابع الخاص محققا تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وأيضا بيئيا لأن معظم منتجات الاقتصاد البنفسجي تكون يدوية[٤]، ويعرفه الباحث بأنه الاقتصاد الذي يأخذ الثقافة فى أجندة تنميته من خلال الاستفادة من الثقافة الايجابية والخاصة بكل دولة والحد وتغيير الثقافة السلبية لخدمة الاقتصاد، لكن على الرغم من وجود بعض من الدراسات حول الموضوع حتى منتصف عام ٢٠٢١ إلا أن

---

(١) سارة زرقوط، « المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي: مقاربة مفاهيمية » ، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد ٤، العدد٢ ، الجزائر ٢٠٢٠، ١١٣.

(2) Fernandes,A.S. ," A call for A new Economic Order : The Purple Economy ", A Purple Economy The Case For Placing The Economics of care Al the Heart of Sustainable Development . The Economics Fundation, 2017.P.12.

(٣) بلبشير قورايه وآخرون « الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص » ، المجلة المالية والأسواق ، المجلد ٧ العدد ٢،جامعة مستغانم، الجزائر ٢٠٢٠، ص ٢٣٤.

(٤) شيماء الشرقاوي، « المسار الاقتصادي والاستدامة » ، محاضرة مركز فالكون للدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، مصر، عبر برنامج الزووم، ٢٠٢٢/٢/٤، ص ص ٢٢-٢٣. تنويه : إفادة الحضورة المحاضرة والحصول على المادة العلمية من مركز فالكون بالاسكندرية، مصر، ملحق رقم(٩) ببحث « العوائد الاقتصادية لتطبيق الاقتصاد الدائري في مصر: دراسة تنظرية وتطبيقية » ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الواحدة والأربعون، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٢١،ص ١٠٧ ، للباحث .

مفهوم الاقتصاد البنفسجي مازال غامضًا، ومؤشرات هذا النوع الجديد من الاقتصاد مازالت غير واضحة وتحتاج للمزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية[١].

ثالثا: أسباب ظهور الاقتصاد البنفسجي :

هناك العديد من الأسباب وراء ظهور الاقتصاد البنفسجي نذكر منها[٢]:

البحث عن العوامل الثقافية التي تمتاز بها الدولة وتؤثر فى توجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية والرفاهية.

فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى شهدتها دول العالم التى استبعدت العوامل الثقافية من السياق الاقتصادي والاجتماعي وهوية وثقافة الدولة.

أثر العولمة الذى يستوجب بنا الاهتمام بمجالات النشاط الإنساني المختلفة.

التطور التكنولوجي والتسارع المعلوماتي خاصة فى ميدان التجارة أثر المنافسة والتى راحت تبحث عن عوامل الاستقطاب ومن أهم هذه العوامل العامل الثقافي.

الثقافة تعتبر المحفز الداخلي الأقوى الذى يؤثر على قرارات الاستهلاك والاستثمار.

رابعاً: مزايا الاقتصاد البنفسجي :

هناك العديد من المزايا للاقتصاد البنفسجي وهي[٣]:

الطبيعة الشمولية: يتميز الاقتصاد البنفسجي بأنه ذو طبيعة شمولية أكثر من كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها؛ وذلك استنادًا على البعد الثقافي. كما أن الطبيعة الإنسانية تقوم على تعدد الثقافات والتى يدخل فى بنائها تقاليد المجتمع والانتماء الحضاري وتكمن شمولية هذا الاقتصاد بارتكازه على ثقافة العنصر البشري.

---

(١) كوبيبي حفصة « أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة »، مجلة المالية والأسواق، المجلد ٨ العدد ٢، مستغانم، الجزائر ٢٠٢١، ص ٣٣٤.

(٢) بوقطاية سفيان وآخرون « الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة »، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، الجزء الثالث، الجزائر، يوليو ٢٠٢٠، ص٤٤٧-٤٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص٤٤٨- ٤٤٩.

تلافي عيوب العولمة؛ إن التغيرات التى فرضتها الساحة الدولية فى ظل العولمة تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تُسطر بمنأى عن العوامل الثقافية، لذا يقوم الاقتصاد البنفسجي على استدعاء العوامل الثقافية، لتأخذ مكانتها ضمن العوامل المؤثرة فى توجيه الاقتصاد، وتحقيق أهداف الرفاهية والتنمية، كما تقوم هذه العناصر على استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة للفرد والمجتمع، كونها الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر فى الإنفاق من أجل الاستهلاك والاستثمار.

لكن نجد أن الاقتصاد البنفسجي بأنه الاقتصاد المرتبط بثقافات المجتمعات، وله خاصية التكيف مع التنوع البشرى والمستوى الثقافي والوعى لكل فرد بالمجتمع، واعتبارًا للفروقات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع ومن شخص إلى آخر، والذى بدوره يحدد مستوى التجاوب الإستهلاكي من قبل الأفراد، فالإنسان المعاصر ليس كالإنسان قبل ٣٠ سنة مضت فالإنسان المعاصر الآن يمتلك من الثقافة الاستهلاكية ما يجعله على دراية بما يناسبه من السلع الاستهلاكية باحثًا عن جودة المنتجات الحيوية والضرورية لغذائه وملبسه ومسكنه وبالسعر المناسب، وعلى إثر ذلك الوعى قامت الكثير من الشركات المنتجة للمنتجات الاستهلاكية البشرية لطرح أصناف متعددة من المنتجات سعيًا منها لجذب المستهلك، وبنوعيات وأصناف متعددة وبمواصفات متفاوتة.

خامسا: أبعاد الاقتصاد البنفسجي :

من خلال العرض السابق للاقتصاد البنفسجي نجد أنه يرتكز على بُعدين رئيسين هما البعد الأخلاقي الذي تم تحديده كأحد أسس النمو الاقتصادي الجديد القائم على الثقافة والبصمة الثقافية كمؤشر على مدى تبني الجوانب الثقافية وهما كما يلي[1]:

١- البعد الأول ذي الصلة بالثقافة فهو البُعد الأخلاقى : حال مناقشة الأخلاق فى سياق الاقتصاد من المهم أن تعرف أن الأخلاق جزء من الثقافة سواء أكانت منظمة أو مجتمعًا أو شعبًا يجب أن تستند إلى قيم مشتركة تكون واضحة وعملية ومشتركة .

(١) بسيع عبد القادر، وآخرون « الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا » ، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد ٦ العدد ٢، الجزائر ٢٠٢٠، ص ١٠٣.

تستند القضية الأخلاقية للاقتصاد البنفسجي إلى إدراك الجميع للتأثير المحتمل على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية التى ينتجها، فالشركات والحكومات والمجتمعات والأفراد جميعهم لهم دور يؤدونه فى تعزيز بيئة ثقافية غنية ومتنوعة وفي مواجهة ضغوط العولمة، يجب منع خطر التوحيد الثقافي من خلال تشجيع التنوع، وأن يتحمل الجميع مسؤولية تعزيز دمج المنظور الثقافي فى جميع الإجراءات التى يقومون بها، فمثلا تتطلب هذه الرؤية الأخلاقية للاقتصاد من صناع القرار ضمان وجود الثقافة فى سياسات التنمية المُستدامة، ويجب على قطاع الأعمال أن يراعى الخصائص الثقافية فى إدارة أنشطة التنمية المُستدامة .

٢- البعد الثاني بُعد البصمة الثقافية : يستعين الاقتصاد البنفسجي من المجال البيئي مفهوم « البصمة البيئية » لتطبيقه فى المجال الثقافي. حيث يشير مصطلح « البصمة الثقافية » إلى المساهمة فى ثقافة شركة أو مجتمع أو منظمة أو إدارة عامة . بعبارة أخرى فإن البصمة الثقافية تعني جميع العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، والناتجة عن تصرفات الشركاء الاقتصادين فى البيئة الثقافية ، والتى يمكن ربطها بالإنتاج والاستهلاك.

تمثل الفكرة وراء البصمة البيئية هي قياس الضغط الذى يمارسه الإنسان على الطبيعة ويتم استخدامها للإشارة من حيث الهكتارات إلى المساحة البيولوجية المنتجة اللازمة لتلبية احتياجات السكان، والهدف هو تقليل البصمة البيئية للأفراد والشركات والمجتمعات ككل، أما فيما يتعلق بالبصمة الثقافية فيختلف الامر تماماً، حيث يقصد بها جميع المنتجات البشرية التى لها تأثير (بصمة) على البيئة الثقافية، وبالتالى فإن الفكرة هى الحفاظ على الطبيعة الثقافية للمجتمع وإبرازها، وبالتالي تعد البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادى إيجابية إذا كانت تثيرى التنوع الثقافي، ويفترض إثراء التنوع الثقافي أن الثقافات تعمل سويًا لتحقيق هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أكبر ثقافية كانت أم اقتصادية. وبهذا التعريف يمثل التنوع الثقافي شرطاً وضماناً لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذى المنفعة المتبادلة ، ويسمح للشركاء الاقتصاديين بالترويج لممارساتهم ومجوداتهم الثقافية بطريقة أخلاقية.

تساهم المنظمات من خلال التحكم فى بصمتها الثقافية فى إثراء التنوع الثقافي وبالتالى الإنسجام مع نموذج الاقتصاد البنفسجي، والبصمة الثقافية العالية

للشركات تعني قدرتها على كيفية التكيف مع تنوع الثقافات فى ظل العولمة، وأنها تشجع هذا التنوع وتثمن البعد الثقافي للمنتجات أو الخدمات التى تسوقها، ومن جانب الإدارة العمومية، تنعكس البصمة الثقافية بشكل خاص فى تطور السياسات الثقافية، وكذلك فى النظر إلى البيئة الثقافية فى صياغتها لسياسات التنمية المُستدامة.

يستنتج مما سبق: أن يراعى البعد الأخلاقي والثقافي فى جميع سياسات وأنشطة الاقتصاد على وجه العموم والتنمية المُستدامة على وجه الخصوص.

سادسا: دعائم وركائز الاقتصاد البنفسجي[1]:

الاقتصاد البنفسجي متعدد الاختصاصات حيث أنه يثرى جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي الملازم لكل قطاع، كما أن التحول نحو الاقتصاد الثقافي سيكون له تأثير كبير على العمالة. وستكون نقطة البداية للاقتصاد البنفسجي هى تلك التى تعترف فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية بأعباء الرعاية وتفسيرها وتقللها وتعيد توزيعها من خلال استيعاب تكاليفها بشكل منهجي ويستند هذا إلى التخطيط الارشادي للفلسفة الاقتصادية، الذى يعترف أولا وقبل كل شيئ بالحصول على الرعاية كحق أساسي من حقوق الإنسان وبالتالى فهو الالتزام من جانب الدولة (كالحصول على التعليم والخدمات الصحية الأساسية) وعلى هذا يرتكز الاقتصاد البنفسجي على أربعة أعمدة أساسية وهى:

١- بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة: تستلزم الرعاية الاجتماعية تقديم خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن والمعوقين والمرضى من خلال مؤسسات عامة أو خاصة مثل مراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة، ومراكز الرعاية المدرسية للأطفال فى سن الدراسة، دور ومستشفيات للمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة وما شابه ذلك التى تقدم خدمات يومية، يمكن أيضا تقديم الرعاية الاجتماعية كخدمات منزلية، لكن ما يجعلها « اجتماعية » هى توفير هذه الخدمات من خلال العمل مدفوع الأجر، بواسطة محترفين مدربين وعمال يقدمون خدمات بدلا من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر لأفراد الأسرة.

(1) İpek İlkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", op.cit .P9-13.

٢ - تنظيم سوق العمل لحياة عملية متوازنة وتحقيق المساواة بين الجنسين: من خلال تحويل بعض العبء من عمل المرأة بدون أجر إلى عمل الرجل بدون أجر، وتقصير ساعات العمل . ويشكل تنظيم سوق العمل من أجل تحقيق التوازن بين العمالة المدفوعة الأجر ورعاية العمل فى المجال الخاص على أساس الشروط والحوافز المتساوية بين الرجال والنساء، عنصرا هاما آخر فى البنية التحتية للرعاية، مكملا لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.

تضطلع النساء والفتيات خاصة فى البلدان النامية بنصيب غير مناسب من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وهذا التوزيع غير المتكافئ للمسئوليات يشكل عائقًا كبيرًا أمام إكمال النساء والفتيات التقدم فى التعليم والتدريب، بشأن دخول النساء وإعادة والتقدم فى سوق العمل مدفوع الأجر وفرصهم الاقتصادية وأنشطتهم التجارية، ويمكن أن يؤدى إلى ثغرات فى الحماية الاجتماعية والأجور والمعاشات التقاعدية. عندما تترك أعمال الرعاية للأسواق(الحلول الخاصة) ، فإن النساء الوحيدات اللاتي لديهن خيار ممارسة مهنة هى من الأسر ذات الدخل العالى التى يمكن أن تحمل بدائل السوق للحصول على الرعاية . هذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالجنس، بل قضية الفصل أيضًا . تُجبر النساء ذوات التعليم الأدني على الانقطاع عن سوق العمل بعد الولادة، لأن انخفاض مرتباتهن لا يمكن أن يتحملن بدائل فى السوق للحصول على الرعاية مالم تكن هناك خدمات جيدة مدعومة من القطاع العام. يمكن الحل الحقيقي فى الدولة، فى توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ذات النوعية العامة والتنظيم الفعال لسوق العمل من أجل بيئة عمل تمكن من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. يمكن للقطاعات الخاصة المساهمة من خلال ابتكار وتنفيذ ممارسات العمل الملائمة للرعاية والاستثمار فى خدمات رعاية عالية الجودة وسهلة الاستخدام[1].

٣- تلبية احتياجات المجتمعات الريفية : يستلزم سياسة عامة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية حيث تنطوى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر(ومعظمها من النساء) على مجموعة أكبر من الأنشطة الانتاجية التى تعتمد

(1) Diver sum ," The Purple Economy: An Objective An Opportunity ", First inter-institutional Working group on The purple Economy . Paris, 2013.P.2.

على توافر الموارد الطبيعية. حيث تعيش أغلبية سكان العالم فى إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا بشكل أساسي فى اقتصاديات الاكتفاء الريفي القائمة فى الغالب على الزراعة فى نطاق صغير، حيث توجد غالبية النساء فى حالة العمالة الأسرية بدون أجر فالظروف التى يواجهوها فيما يتعلق بأداء أعمال الرعاية تختلف اختلافا كبيرا عن سكان الحضر فى الاقتصاديات المتوسطة المرتفعة الدخل.

٤- تنظيم بيئة الاقتصاد الكلى: من أجل تحقيق الركائز السابقة، يجب دعمها من خلال تمكين بيئة الاقتصاد الكلي، وهذا يعني أن النهج السائد التقليدي لسياسة الاقتصاد الكلى سوف يحتاج إلى التحرر من ثلاثة تحيزات فى الاقتصاد الكلى وهي: التحيز الانكماشي، والتحيز نحو الرجال يمكن إضافة التحيز لالغاء القيود. التحيز الانكماشى ينبع من التركيز فى السيطرة على التضخم على حساب خلق فرص العمل والتركيز على السياسة النقدية أى تثبيت الأسعار، سياسة التقشف، عجز الميزانية والأجور الحقيقية . لذا يجب الدفع نحو الخصخصة باسم الكفاءة والحد من تدخل الدولة، شهد الغاء القيود التنظيمية لا سيما فى سوق العمل بالاتجاه نحو ما يسمى بـ « مزيد من المرونة » زيادة فى أشكال العمالة غير القياسية مثل العمل بدوام جزئي، والعمل الثابت والاستعانة بالمصادر الخارجية، وجدول رقم (١) التالي يوضح الدعائم وتفاصيلها.

الجدول رقم (١)

دعائم وركائز الاقتصاد البنفسجي (كيفية استعاب تكاليف الرعاية)

م	الركيزة أو الدعامة	التفاصيل
١-	البنية التحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة	- البنية التحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة - إعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر إلى عمل المهني والمؤسسي مدفوع الأجر. - الوظائف البنفسجية.
٢-	تنظيم سوق العمل	- لتحقيق التوازن بين العمل والحياة. - تحفيز المساواة بين الجنسين. - اجازة الأبوة والأمومة واجازات الرعاية الأخرى وممارسة العمل المرنة التى تركز على توفير حوافز الرعاية للرجال. - ساعات عمل قصيرة بدوام عمل كامل، تنظيم المساواة بين الجنسين فى التوظيف، الأجرة، الترقية
٣-	البنية التحتية السليمة بيئيا والموفرة للوقت للمجتمعات الريفية فى المناطق ذات الدخل المنخفض	- الاستثمارات الخضراء والبنفسجية فى المناطق الريفية.
٤-	تمكين بيئة الاقتصاد الكلي	- ايجاد فرص عمل لائقة ونمو مستدام وشامل كأهداف أساسية الاقتصاد الكلى، السياسة المالية الداعمة للاستثمارات العامة فى الاقتصاد البنفسجي والأخضر، السياسات النقدية التى تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهداف التضخم والعمالة.

Source: ipek ilkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", op.cit .P10.

سابعاً: أهمية وأهداف وأقسام الاقتصاد البنفسجي :

تتمثل أهمية الاقتصاد البنفسجي فى النقاط التالي[١]:

يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال فى تنويع الاقتصاد الوطني للدول النامية التى تعتمد فى غالبيتها على قطاع النفط، حيث يساهم فى دعم السياحة الداخلية والخارجية؛

تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، وبارتكاز على الخصائص والفرص المحلية؛

إبراز التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التى يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه؛

أصبح التنوع الاقتصادي مرتبطا بالمصداقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة؛

سعى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان إلى تحسين ودمج أنماط الاستهلاك المختلفة مع الخصائص المادية والثقافية .

أما أهداف الاقتصاد البنفسجي فإنه يهدف إلى[٢]: تعزيز فكرة أهمية البعد الثقافي فى تحقيق النجاح المؤسسي؛ إبعاد خطر التنميط الثقافي؛ وذلك بواسطة تعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق وضع التميز فى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع السياحي؛ نقل الثقافة والحفاظ عليها لتوافق الحفاظ على حق الأجيال القادمة؛ الابتعاد عن الانحرافات التى تؤدى إلى الوقوع فى أزمات اقتصادية، وهذا من خلال تعزيز البعد الأخلاقي كأساس للانتعاش الاقتصادى القائم على الثقافة[٣]؛ الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع مع نشر الثقافة المحلية والتعريف بها دوليا عن

---

(١) رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، « الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة » ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع عشر، يناير ٢٠٢١، ص ٨٨-٨٩.

(٢) عمار بن مالك، « مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق أبعاد الاقتصاد البنفسجي- حالة كأس العالم بروسيا طبعة ٢٠١٨ » ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٥٢، ١٥ ديسمبر ٢٠١٩، ص ٤٤-٤٥.

(٣) كما حدث في أزمة ٢٠٠٨ م المعروفه بأزمة الرهون العقارية حيث قال الرئيس الامريكى (وقت الازمة) باراك أوباما في أحد الخطابات أن سبب الأزمة هو بُعد الأخلاق عن الاقتصاد، مقابلات مختلفة للباحث مع الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السابق بكلية التجارة « بنين » جامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية ومركز صالح كامل والمستشار الأكاديمي لمركز العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة بتواريخ مختلفة آخرها بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ .

طريق تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية؛ التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستديم عن طريق استخدام المصادر المحلية فى إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة[١].

وختاما نذكر أن الاقتصاد البنفسجي له قسمان أو شقين الأول الخاص باقتصاد الرعاية ، والثاني المتعلق باقتصاد الثقافة ، وعلى الرغم من اختلاف الشقين فى اهتماماتهما، فإنهما يتفقان فى السعي إلى أنسنة الاقتصاد[٢*]، مما جعلهما يشتبكان مع السياسات الماكرو – الاقتصادية[٣] .وهو ما يوضحه الشكل رقم (١) التالي:

الشكل رقم (١)

أقسام الاقتصاد البنفسجي

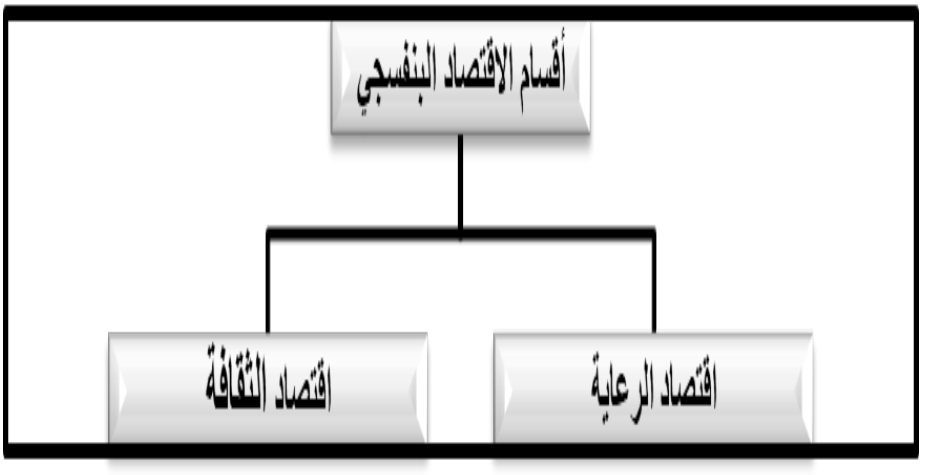

المصدر : من إعداد الباحث.

(١) رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، « الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة » ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩.

(٢) الدعوة إلى أنسنة الاقتصاد التي يطرحها بعض المهتمين بالفكر الاقتصادي الجديد، هي دعوة للتوازن في التطبيق بما يكفل سيادة حرية التملك، الفطرة التي تسهم في توسيع دائرة الاستثمار واستغلال الموارد في المجتمع، لأنها بكل بساطة فطرة إنسانية حقّة. إن حرية التملك لا تعني بأي حال من الأحوال التعدي على حقوق الغير، أفراداً ومجتمعات، بل هي انضباط لمعايير التملك وتحفيز لنمائها، وفي ذلك نماء للمجتمع. ولذلك فإن الدعوة إلى أنسنة الاقتصاد هي دعوة للتخلّق بروح ومقصد فكرة حرية التملك وهو ما يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية، وهي التي تخلق حالة التكامل والتكافل في المجتمع، فما كان لما يملكه الفرد أن ينمو ويتسع ويزداد إن لم يجد من يعينه على ذلك، وعلى ذلك تقوم فرص العمل وفرص الاستثمار في الاقتصاد، وبذلك يتكامل المجتمع ويتكافل ليخلق منظومة تحمي الحقوق وتكفلها في الوقت التي تتيح لها أن تسهم في البناء بما يستظل تحته الجميع، أنسنة الاقتصاد قد تأخذ أشكالاً وصوراً متعددة، لكنها في جوهرها لا تكاد تخرج عن مبدأ التكامل والتكافل في المجتمع، فبهما تستثمر الموارد ويُحسن استغلالها، وتتحقق العوائد لكل من أسهم في العمل بقدر ما قدّم وشارك، وتلك قيم إنسانية تعطي كل ذي حق حقه. المصدر:صالح الشهوان ، « أنسنة الاقتصاد »، جريدة الاقتصادية، الثلاثاء ٢٧ يناير ٢٠١٥ (جريدة العرب الاقتصادية الدولية) الرابط:https://www.aleqt.com/٢٠١٥/٠١/٢٧/article_٩٢٦٢٩٦.html

(٣) هويدا عدلي، « الاقتصاد البنفسجي بين الرعاية والثقافة » ، مجلة آفاق اقتصادية « مجلة اقتصادية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري»، العدد رقم ١٢، نوفمبر ٢٠٢١، ص ٢٢.

تشير أعمال الرعاية إلى كل الأعمال التي ترتبط بتقديم خدمات للآخرين ويحكمها قدر كبير من الشعور بالمسئولية تجاه هؤلاء الآخرين خاصة الفئات المستضعفة، وتضم هذه النوعية من الأعمال كلا من الأعمال مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر فعلى سبيل المثال هناك عدد كبير من أعمال الرعاية فى مجالات التعليم والصحة تحديدًا، فهذه النوعية من الأعمال تغطي من يعمل فى مجال التعليم بداية من مشرفي ومدرسي الحضانات حتى هيئة التدريس بالجامعات ، وأيضا فى مجال الصحة حيث يضم كل الطواقم الصحية ذات الصلة بالمرضى بمختلف تخصصاتها ، كما يدخل فى إطار ذلك كل من يرعى الأطفال والمسنين والمرضى والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذى تمارسه النساء لخدمة أسرهن .

الجدير بالذكر أن الحركات النسوية هي التي طرحت بوضوع إشكالية أعمال الرعاية ، حيث ارتبطت الغالبية العظمى من أعمال الرعاية بالنساء على مدار سنوات طويلة ، حيث تم اعتبارهن الفئة الأولى من مقدمي الرعاية فى كل المجتمعات، وعلى الرغم من ذلك لم يتم تقدير وحساب تكلفة هذه الرعاية، ومع زيادة انخراط النساء فى سوق العمل بدأت أسرهن تواجه مشكلة بشأن من يقوم برعاية الاطفال والمسنين والمرضى، وقد أكدت التجربة افتقاد الدعم الاجتماعي من جانب وغياب سياسات لرعاية الأطفال والمسنين والمعاقين وغيرهم من جانب آخر ، هذا الوضع دفع تلك الأسر الاستعانة بنساء أخريات للقيام بهذه المهام الرعائية، وفي المقابل كانت النساء اللواتي تم استئجارهن للقيام بذلك أمهات أمهات ومسؤولات عن رعاية أطفال ومسنين فى أسرهن، ولكنهن اضطررن للعمل بسبب الفقر والحاجة المادية ، والأمر الأكثر خطورة أن هذه الحالة المعقدة تم تكييفها وتأطيرها على أنها مشكلة عائلية وفردية، ولم يتم النظر إليها قط على أنها مشكلة سياسية واجتماعية.

أوضح تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٥ أن أعمال الرعاية أعمال كثيفة العمالة، حيث قدر أن العمل الرعائي غير مدفوع الأجر يقترب من نصف العمل الإنتاجي مدفوع الأجر فـ ٤١٪ من وقت العمل على مستوى العالم غير مدفوع الأجر، كما أن هذه النوعية من العمل غير موزعة بالتساوي بين الرجال والنساء فـ ٧٦٪ من العمل وغير مدفوع الأجر تقوم به النساء فى حين تبلغ نسبة مشاركتهن فى العمل بأجر بـ ٤٣٪ كما أنه بجمع نوعي العمل - المدفوع وغير المدفوع – فإن ٥٢٪ من وقت العمل عالميًا تقوم به النساء رغم انخفاض مشاركتهن فى النشاط الاقتصادي

مدفوع الأجر بصفة عامة، وقد أكدت الدراسات النسوية على مدار عدة عقود أن عبء العمل غير مدفوع الأجر والذي يقع على عاتق النساء هو أحد أسباب التفاوت وعدم المساواة بين النساء والرجال وتعميق فجوة النوع الاجتماعي ويتداخل مع الطبقة الاجتماعية أي أنه تمييز متراكب- النوع والطبقة الاجتماعية – فالنساء الفقيرات هن الأكثر معاناة من هذا التمييز الثنائي، فالنساء الأكثر حظًا وغنى قد يعتمدن على نساء أخريات للقيام بالعمل غير مدفوع الأجر فى حين أن النساء الأفقر مجبرات على القيام بكلا العملين، وهنا تتعدد أشكال التفاوت والتوزيع غير العادل، ولا تقتصر على التفاوت بين النساء والرجال ، ولكنها تمتد لتشمل التفاوت بين النساء أيضا على أساس الطبقة، وربما الأصل فى بعض المجتمعات والثقافات[١].

بناءً على ما سبق فإن الاقتصاد البنفسجي يطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد يحد من تنامي التفاوت المشار إليه سابقا ، ويعمل على الحفاظ على اقتصاد الرعاية وضمان استدامته لأهميته لرفاهة الإنسان، وهذا لن يتحقق دون تضمين نفقات اقتصاد الرعاية فى الحسابات الاقتصادية، وبالتالي نظام اقتصادي جديد مستدام قائم على رؤية ذات طابع اجتماعي وإنساني ينطلق من إعادة تنظيم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك بشكل يضمن رفاهة كل البشر.

ثامنًا: الفرق بين قطاع الثقافة و الاقتصاد البنفسجي :

قبل تناول الفرق بين قطاع الثقافة والاقتصاد البنفسجي نتناول تعريف الثقافة بأنها مجموع العقائد والقيم التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، وهي روح الأمة وعنوان هويتها. فلكل أمة ثقافة تستمد منها مقوماتها، ولكل مجتمع[٢]، أما الفرق بين الثقافة كقطاع اقتصادي والاقتصاد البنفسجي فيوضحها الجدول رقم (٢) التالي:

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، « تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل » ، ٢٠١٥، ص ص١١-١٢. متاح على https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf

(٢) حميد خالد، " الاقتصاد البنفسجي " منار الإسلام للأبحاث والدراسات، فبراير ٢٠١٩. https://www.islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A-the-violet-economy/

جدول رقم (٢)

مقارنة بين قطاع الثقافة والاقتصاد البنفسجي

وجه المقارنة	قطاع الثقافة	الاقتصاد البنفسجي
المفهوم	هو إنتاج السلع والخدمات الثقافية كالكتب ، وسينما والمسرح ...وغيرها، فهو يمثل قطاع من الاقتصاد.	الاقتصاد البنفسجي يتجاوز القطاع الثقافي وحده ليشمل جميع عمليات الإنتاج والتوزيع الحديثة، حيث يتم دمج البعد الثقافي فى جميع مراحل سلسلة القيمة لقطاعات متنوعة مثل الغذاء أو البناء أو السياحة ... أى الاقتصاد بأكمله يهتم بعملية الثقافة بدرجات مختلفة.
نسبة مساهمته فى الاقتصاد	نواة صلبة للاقتصاد البنفسجي (أى جزء من الاقتصاد)	جميع نواحي الاقتصاد أى وجود تكامل بين الاقتصاد والبصمة الثقافية .
الفئة المستهدفة	الاقتصار على فئة محددة من المستهلكين كرواد المسرح أو المثقفين بشكل عام فهم فئة محدودة.	عدم الاقتصار فى التعامل على فئة واحدة من المستهلكين بل استهداف فئات عدة بحسب انتمائها الثقافي .
التكيف مع البيئة الاقتصادية	القطاع الثقافي فى ظل العولمة غلب عليه التنميط الثقافي وتوحيد النمط .	الاقتصاد البنفسجي يتكيف مع البيئة الاقتصادية ، بل تتيح له إمكانية تكييف هذه البيئة وفقا لحاجاته من السلع والخدمات..
درجة الترابطات والتشابكات	درجة الترابطات والتشابكات بين قطاع الثقافة والاقتصاد ضعيفة بسبب عولمة الاقتصاد .	درجة الترابطات والتشابكات قوية بين الثقافة والاقتصاد .

المصدر: إعداد الباحث من خلال ما تم تناوله.

فى الختام، وحتى لو فصلنا بين الثقافة كقطاع اقتصادي وبين الاقتصاد البنفسجي كحقل اقتصادي جديد، إلا أن الأخير يعد بمنزلة تحالف بين الاقتصاد والثقافة لإضفاء الطابع الإنساني المنطلق من الثقافة على العولمة ومن أجل التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، التي تعني انعكاس الثقافة على استخدام الموارد وعلى الإنتاجية وعلى طرق العمل وعلى محاربة الهدر وعلى حفظ حقوق الأجيال المقبلة، وهي كلها منافع تعود على الاقتصاد جراء ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع[١].

(١) عبدالله بن ربيعان، "الاقتصاد البنفسجي"، الاقتصادية (جريدة العرب الاقتصادية الدولية)، الجمعة ٦ مارس ٢٠٢٠
https://www.aleqt.com/2020/03/06/article_1774821.html

المبحث الثاني
التنمية المُستدامة - المفهوم والأبعاد

التنمية المُستدامة ماهي الا نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية التقليدي الذي كان يهدف الى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الاولى من وجهة نظر رأسمالية[١]، على حساب البيئة والأجيال القادمة، ويتعامل البعض مع التنمية المُستدامة من جانب أخلاقي لعلاقته بحقوق الأجيال القادمة، ومن هنا نتناول فى هذا المبحث ماهية التنمية المُستدامة وأبعادها وأهدافها وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجي فيما يلي:

أولا: تطور وتعريف التنمية المُستدامة[٢]:

تتباين تعريفات التنمية المُستدامة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الوقت الذي تنظر فيه الأخيرة الى التنمية المُستدامة على أنها إجراء تخفيضات فى استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتخفيض تجاربها النووية والأدخنة المتصاعدة من مصانعها. فإن الدول النامية تنظر الى التنمية المُستدامة على انها توظيف الموارد من أجل رفع مستوى رفاهية السكان، ويعرف تقرير «مستقبلنا المشترك» التنمية المُستدامة بأنها «التنمية التى تسجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» ، ويركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما : فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التى تستحق أن تولى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للجاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية فى ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة[٣].

أما التنمية المُستدامة حسب تعريف لجنة برونتلاند Brundtland سنة ١٩٨٧م بأنها « تلك التنمية التى تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها فى إشباع حاجات الأجيال القادمة « ، وعرفها قاموس ويبستر (Webster) بأنها تلك التنمية

(١) عبدالله بن جمعان الغامدي، « التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة»، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٢.

(٢) يوجد بملحق رقم (٢) جدول بعنوان» تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ٢٠٢٠ في ضوء الاقتصاد البنفسجي» ، وهذا الجدول يختص بمراحل تطور مفهوم التنمية ومحتواها أن تاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي في تطور مستمر وواضح لمفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التى تواجهها المجتمعات.

(٣) رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، « الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة « ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع عشر، يناير ٢٠٢١، ص ٨٩.

التى تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا[١]، أما الباحث فيعرفها بأنها « تلك التنمية التى تضمن توفير احتياجات وحقوق الجيل الحاضر مع مراعاة احتياجات وحقوق الأجيال المستقبلية فى المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحاضر أو يفوقه إن أمكن دون الإضرار بالبيئة « .

ثانيا: متطلبات التنمية المُستدامة :

هناك بعض المتطلبات لعملية التنمية المُستدامة نذكر منها[٢]: ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب؛ تجنب المشروعات التى تقضى على البيئة، أى التى تتسبب فى تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء فهذه المشروعات تقضى على التنمية بقضائها على أهم عناصرها ؛ تجنب الأنظمة التى تؤدى إلى تبدبد الموارد ؛ الاهتمام بالتنمية البشرية التى تضمن وجود بشرى قادر على تحقيق استمرارية التنمية؛ كما تتطلب التنمية المُستدامة أيضا : نظم اجتماعية قادرة على الإدارة البيئية السليمة؛ نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة، ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة، والتى تعتمد على تدوير المخلفات؛ نظم تكنولوجية تبحث بإستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي؛ مراعاة المعايير البيئية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.

ثالثا: مكونات التنمية المُستدامة : تتكون التنمية المُستدامة من ثلاثة مكونات وهي الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الاجتماعي كما يوضحها فى الشكل رقم (٢) :

(١) خالد حامد، « التنمية المستدامة « ، دار قرطبة للنشر والتوزيع بمدينة الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر ، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ١٠١.

(٢) عقيلة ذبيجي « الطاقة في ظل التنمية المستدامة « ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بقسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٦.

الشكل رقم (٢)

مكونات التنمية المُستدامة

المصدر: إعداد الباحث : بالرجوع إلى:

https://fr.wikipia .org/wiki: /Economie mauve: last visited:24-7-2021

Kumar, S., & Miss Snehlata Jaiswal , M. S ," Purple Economy – Component Of a Sustainable Economy in India", op.cit .P.48.

الاقتصاد البنفسجي هو أحد المكونات الثلاثة للتنمية المُستدامة من خلال دمج البصمة الثقافية،حيث يساهم فيها من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات فهو يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن الاقتصاد الثقافي الذى يعتبر قطاعا بحد ذاته وهو تحالف بين الاقتصاد والثقافة، وإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وهو نموذج قائم على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تجديد الأنشطة إلى جانب المخاوف المتعلقة بالبيئة الاجتماعية(الاقتصاد الاجتماعي) [١]، والبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) الذى ظهر مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التى تخدم الاقتصاد وخاصة فى الدول الصناعية الكبرى وهو يعني النمو والتنمية الاستدامة دون الاخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة وبذلك تتحقق العدالة والمساواة فى التنمية[٢].

(1) Kumar, S., & Miss Snehlata Jaiswal , M. S ," Purple Economy – Component Of a Sustainable Economy in India", op.cit . 2018.P.48.

(٢) حسام الدين نجاتي « الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، مصر ، فبراير ٢٠١٤، ص ٨-١٣.

يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى توسيع الرؤية من أجل اقتصاد جديد ومستديم يتجاوز الاقتصاد الأخضر مع ظهور كلتا الرؤيتين كرد فعل للتحديات النظامية، ويعترف الاقتصاد الأخضر بأن رفاهية الإنسان تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، وبالتالى يجب إنشاء نظام اقتصادى يحترم النظم الايكولوجية، فى حين الاقتصاد البنفسجي يعترف بضرورة اعتماد رعاية العمل كعنصر لا غنى عنه فى رفاهية الإنسان وبالتالى يجب علينا إنشاء نظام اقتصادى يعترف باقتصاد الرعاية ويمكن من تشغيله بطريقة مستدامة مع ضرورة المساواة بين الجنسين، وهناك عدة أوجه للتشابه والاختلاف بينهما نلخصها فى التالي: من ناحية أوجه التشابه تؤكد كلتا الرؤتين على نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن ولا ينبغي أن يكون وسيلة القياس الوحيدة أو ذات الأولوية لقياس الأداء الاقتصادي، بل هو التنمية المُستدامة والمنصفة، وفي الآونة الأخيرة فى سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، تم توسيع رؤية الاقتصاد الأخضر لتشمل حلولا للأزمة الاقتصادية ومشكلة ارتفاع معدلات البطالة من خلال الوظائف الخضراء، يوفر كذلك الاقتصاد البنفسجي استجابة موازية للأزمة الاقتصادية والبطالة من خلال الوظائف البنفسجية[1].

أما أوجه الاختلاف فيحتاج الاقتصاد الأخضر إلى إعادة تنظيم والتحكم وضبط الإنتاج والإستهلاك بما يتماشى مع وتيرة تجديد الموارد الطبيعة . أما الاقتصاد البنفسجي يحتاج إلى إعادة تنظيم والتحكم وضبط الإنتاج والإستهلاك بالتناسق أيضا مع وجود نظام عادل ومستديم لتكاثر البشر؛ يقر الاقتصاد الأخضر بأنه إلى جانب استهلاك السلع الاساسية فإن رفاهية الإنسان تعتمد على الوصول إلى النظم الايكولوجية السليمة . أما الاقتصاد البنفسجي يمتد أيضا على فكرة الرفاهية للوصول إلى الرعاية الجيدة؛ كما يشير الاقتصاد الأخضر إلى أن إعادة التنظيم الاقتصادى بحاجة إلى حساب قيمة الطبيعة . أما الاقتصاد البنفسجي فهو يبحث عن حساب قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. أيضا من أوجه الإختلاف تستند إعادة التنظيم فى ظل الاقتصاد الأخضر إلى استيعاب التكاليف البيئية فى طريقة عمل النظام. أما الاقتصاد البنفسجي فيقوم على استيعاب تكاليف رعاية العمل تهدف إلى إعادة توزيع التكاليف والقضاء على عدم المساواة؛ الاقتصاد الأخضر يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الأجيال أما الاقتصاد

(1) İpek İlkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", op.cit .P8.

البنفسجي يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والطبقة والأصل؛ كما يدعو الاقتصاد الأخضر إلى إعادة ترتيب الأولويات التى تضع رعاية الطبيعة أولا . أما الاقتصاد البنفسجي يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات التى تضع رعاية البشر أولا، والجدول رقم (٣) يوضح أوجه التشابه والتكامل بين الاقتصاد الأخضر والبنفسجي.

الجدول رقم (٣)

أوجه التشابه والتكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي

التكامل	الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
سبب الظهور	- الأزمة البيئة، حيث يهدف إلى استدامة استغلال الموارد الطبيعية. - الأزمة الاقتصادية أزمة النمو بطالة الوظائف الخضراء.	- أزمة الرعاية، يهدف إلى استدامة رعاية العمل . - الأزمة الاقتصادية أزمة النمو بطالة الوظائف البنفسجية..
رفاهية الإنسان تتحقق بـ.	- صحة النظم البيئية	رعاية الجودة الشاملة
يحدد	قيمة الطبيعة	قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر
يقترح لاستيعاب..... فى الاقتصاد (السوق)	التكاليف البيئية	تكاليف رعاية العمل
تهدف للقضاء على.... من خلال إعادة توزيع لتكاليف.	عدم المساواة بين الأجيال	عدم المساواة بين الجنسين، الفئة والأصل
يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات	من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى التنمية المُستدامة والشاملة (أو يمكن حتى تراجع النمو)	

Source: İpek İlkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", op.cit .P9.

يعد استخدام الموارد من مصادر محلية أكبر مثال يشهد على أوجه التكامل بين الاقتصاد الأحضر والاقتصاد البنفسجي ومن الأمثلة على ذلك الربط مباشرة بين المنتجات الزراعية الإقليمية وصيانة التنوع البيولوجي، مواد التراث المحلي و المعالم الأثرية والبناء البيئي الايكولوجي[١].

يستنتج مما سبق: أن التنمية المُستدامة مصطلح اقتصادى اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج دون إهدار حقوق الأجيال القادمة ودون الإضرار بالبيئة، وهدفها الرئيسي هو الإنسان فهو محورها من حيث الهدف والوسيلة والغاية، ويسعى كلا من الاقتصاد الأخضر والبنفسجي لتحقيق رفاهية الإنسان التى هي بدروها تعد من بين أهم أهداف التنمية المُستدامة ، فالأول يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق المساواة بين الأجيال المختلفة ، أما الثاني (الاقتصاد البنفسجي) فيقوم على محاولة القضاء على التمييز على أساس الجنس أو الأصل من خلال استيعاب تكاليف رعاية العمل.

رابعا: أهداف التنمية المُستدامة :

بدأ رسميا فى ٢٠١٦/١/١ سريان أهداف التنمية المُستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠، التى اعتمدها قادة العالم فى سبتمبر ٢٠١٥، وهى تهدف إلى إنهاء كافة أشكال الفقر، وتدعو جميع الدول الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية فى ذات الوقت التى تحمي فيه الكون، كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضى مع الاستراتيجيات التى تبني النمو الاقتصادى وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، فى ذات الوقت الذى يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية . ومن أهداف التنمية المُستدامة نذكر: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج، العمل المناخي، الحياة تحت المياه، الحياة فى البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

(١) حجوب فاطمة، بن عمار منصور « دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

كما فى الشكل رقم (٣) التالي الذى يوضح أهداف التنمية المُستدامة مع اقتراح الهدف الثامن عشر [١]:

الشكل رقم (٣)

أهداف التنمية المُستدامة والهدف المفقود

المصدر: إعداد الباحث[٢].

الأهداف الـ ١٧ [٣] تشمل على ١٦٩ غاية، وكلها ترتكز على أربع أهداف أساسية هي[٤] :

١- الأهداف الاقتصادية: أهم هذه الأهداف هو القضاء على الفقر عن طريق الاستغلال المتوازن لموارد البيئة، والعمل على زيادة رفاهية المجتمع إلى الحد الأقصى.

٢- الأهداف الاجتماعية: تتمثل هذه الأهداف فى العلاقة بين السكان والطبيعة وتحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ، بجوار الوفاء بالحد الأدنى من معايير احترام حقوق الإنسان والأمن، وهنا أهداف فرعية أخرى كتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الشعبية الفعلية فى صنع القرار.

(١) تم الرجوع إلى : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية الرابط https://www.arabstates.undp.org/content/rbal عبدالعزيز برغوت، «أهداف التنمية المُستدامة من منظور أخلاقي إنساني»، محاضرة برنامج تأصيل ، نادي الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ١٤ يونيو ٢٠٢١،ص١٠.

(٢) الشكل السابق يتضمن أهداف التنمية المستدامة والهدف المفقود وهو الأخلاق من خلال رمز الإلهة ماعت إلهة الحق والعدل والنظام في الكون، تمثل بهيئة سيدة تعلو رأسها ريشة النعام رمز العدالة، وكما في الصورة نجدها ممسكة مفتاح الحياة (عنخ) في أحد يديها وتمسك في يدها الأخرى صولجان الحكم. وأحيانا يرمز لإلهة الحق والعدل بالريشة.

(٣) توجد أهداف التنمية المستدامة وتفاصيل الهدف بملحق رقم (٤).

(٤) حسين عليوي ناصر الزيادي، « الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة « ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

٣ - الهدف السياسي: يعني هذا الهدف تأمين أنواع الحكم الديمقراطية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد فى اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع ،والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين مع إعطاء المرأة حقوقها لتقوم بدورها فى المجتمع .

٤- الهدف البيئي: يقصد بهذا الهدف الحفاظ على الطبيعة دون المساس بالنظام الايكولوجي للبيئة، مع المحافظة على البيئة بكل الوسائل وخاصة تجنب استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وأيضا الرى واتباع الأساليب الحديثة فيه مع تجنب رمي النفايات فى عرض البحار واستخدام الطاقة النظيفة واستخدامها بشكل كبير، مع البحث عن بدائل لهذه الموارد الناضبة حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، مع الحد من نفاياتها إلى الحد الأدنى لكي لا تعجز البيئة عن امتصاصها [١]، وهنا يقترح الباحث الانتقال من الاقتصاد الخطى إلى التوسع فى استخدام الاقتصاد الدائري أى الانتقال من بيع المنتج إلى بيع الخدمة بالأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي كأساس الاقتصاد المستدام والتنمية المستدامة[٢].

هنا لابد من التنوية على أنه لكي تنجح التنمية المُستدامة لابد أن تلقى قناعات الجماهير ولابد أن تشترك فى قراراتها بجانب المردود الاقتصادي لها مع قابليتها على اشباع الحاجات الإنسانية، كما اجتمع الخبراء لزيادة أهداف التنمية المُستدامة لتحقيق المزيد من زيادة النمو والرفاهية فقاموا بوضع تصور للهدف الثامن عشر (أو ما يعرف بالهدف المفقود) من أهداف التنمية المُستدامة وجاءت النتائج كما يوضحها الشكل رقم (٤) التالي :

(1) W.m.adams," Green Development, Environment and Sustainability in The Thind world " , (new yorkm)1990,p59-60 .

(٢) حجوب فاطمة،بن عمار منصور « دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية « ، مرجع سبق ذكره،ص ١٦٢.

الشكل رقم (٤)

أهداف التنمية المُستدامة المفقودة (SDGs)

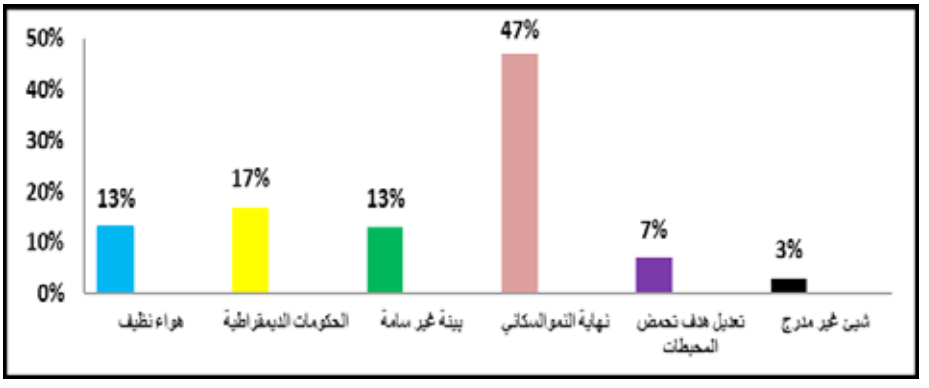

المصدر: عبد العزيز برغوت، «أهداف التنمية المُستدامة من منظور أخلاقي إنساني»، مرجع سابق،ص١١.

قام الخبراء بوضع مجموعة من الأهداف تصلح للهدف الثامن عشر المفقود فجاء الهواء النظيف بنسبة ١٣٪؛ وهدف الحكومات الديمقراطية بنسبة ١٧٪ ؛ والبيئة غير السامة ١٣٪؛ ونهاية النمو السكاني بنسبة ٤٧٪ وهو أعلى نسبة لاقت القبول من الخبراء ثم تعديل هدف تحمض المحيطات بنسبة ٧٪ ثم أى هدف آخر غير مدرج بنسبة ٣٪[(١)]. وهنا يقترح الباحث أن يكون الثامن عشر المفقود من أهداف التنمية هو القيم الأخلاقية (الهدف المفقود) كما يوضحه الشكل السابق رقم (٣) ، ذكر أيضا الكاتب والمؤرخ الكبير جيمس هنرى برستد فى كتابه « فجر الضمير « أن ما حفظ حضارة المصريين القدماء هى الأخلاق، ويؤكد أن المصريين القدماء كانوا يعرفون ذلك، لذا سعوا إلى وضع مجموعة من القيم والمبادئ التى تحكم إطار حياتهم، تلك القيم التى سبقت « الوصايا العشر» [(٢)] بنحو ألف عام، وقد تجلى حرص المصرى القديم على إبراز أهمية القيم فى المظاهر الحياتية، فكان أهم ما فى وصية الأب قبل وفاته الجانب الأخلاقى، حيث نجد الكثير من الحكماء والفراعنة يوصون أبناءهم بالعدل والتقوى. كذلك كانوا يحرصون على توضيح خلود تلك القيم فى عالم الموت. لذا نحتوا على جدران مقابرهم رمز إلهة العدل «ماعت» ليتذكروا أن

(١) عبد العزيز برغوت، « أهداف التنمية المستدامة من منظور أخلاقي إنساني»، مرجع سبق ذكره،ص١١.
(٢) ملحق رقم (١) ملحق المصطلحات .

العمل باقٍ معهم. ولهذا اختار الباحث الإله ماعت رمز الأخلاق فى الحضارة المصرية القديمة رمزاً للهدف الثامن عشر كإقتراح للهدف المفقود[١]، وللأخلاق دور كبير فى تغير الواقع الحالي إلى العادات الجيدة؛ لذلك قال الرسول (ﷺ) "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» . فبهذه الكلمات حدد الرسول (ﷺ) الغاية من بعثته أنه يريد أن يتمم مكارم الأخلاق فى نفوس أمته والناس أجمعين ويريد للبشرية أن تتعامل بقانون الخلق الحسن الذي ليس فوقه قانون، إن التحلي بالأخلاق الحسنة، والبعد عن أفعال الشر والآثام، يؤديان بالمسلم إلى تحقيق الكثير من الأهداف النبيلة منها سعادة النفس ورضاء الضمير وأنها ترفع من شأن صاحبها وتشيع الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع وهي طريق التقدم والنجاح فى الدنيا والآخرة[٢].

استند الباحث فى وضع هذا الهدف على أن الأخلاق تخدم الاقتصاد والهدف من الاقتصاد البنفسجي هو الارتقاء بالاقتصاد وأن الثقافة هي خادمة للاقتصاد للارتقاء به، والدليل أزمة عام ٢٠٠٨ أشهر أزمة مالية فى القرن ٢١ قال الرئيس الأمريكي السابق أوباما فى أحد الخطابات أثناء الأزمة أن السبب الرئيسي للأزمة هو بُعد الأخلاق عن الاقتصادوبالأخلاق تحل العديد من المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية[٣]، كما فى الشكل رقم (٣)السابق

خامسا: قيم التنمية المُستدامة : هناك مجموعة من قيم التنمية المُستدامة جمعها الباحث فى الجدول رقم (٤) التالي:

(١) للمزيد التفضل بالرجوع إلى : جيمس هنرى برستد ، « فجر الضمير » ، ترجمة سليم حسن، الناشر وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ٢٠١٨.

(٢) الراوي : أبو هريرة | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح الجامع | الصفحة أو الرقم : ٢٨٣٣ | خلاصة حكم المحدث : صحيح | التخريج : أخرجه أحمد (٨٩٣٩)، والبخاري في ((الأدب المفرد)) (٢٧٣) واللفظ لهما، والبزار (٨٩٤٩) باختلاف يسير. (المصدر: موقع الدرر السنية متاح على : https://dorar.net/hadith/sharh/١١)

(٣) مقابلات مختلفة للباحث مع الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السابق بكلية التجارة « بنين « جامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية ومركز صالح كامل والمستشار الأكاديمي لمركز العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة بتواريخ مختلفة آخرها بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ .

الجدول رقم (٤)

يوضح قيم التنمية المُستدامة

الحرية	الكرامة	العدالة والانصاف	المساواة	المشاركة	التمكين
السلام	التسامح	التضامن	التعاون والتنسيق	الاحترام	الابداع
الابتكار	حفظ البيئة ورعاياتها	احترام حقوق الأجيال فى الحياة الكريمة		المسئولية إزاء البيئة والأجيال القادمة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:عبد العزيز برغوت، »أهداف التنمية المُستدامة من منظور أخلاقي إنساني«، مرجع سبق ذكره، ، ص٨.

ولتفعيل هذه القيم نحتاج إلى: ثقافة السلوك والممارسة والفعل والإنجاز المؤثر[١].

سادسا: أبعاد التنمية المُستدامة :

تسعى التنمية المُستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الأساسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ومن خلال أبعادها فهناك من يعرفها على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة فى إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد. وهنا لايجب ألا يهمل البعد الرابع الذي يتناوله معظم الكتاب والمتخصصين فى تلك التخصص، وهو البعد التكنولوجي ، وبالتالي فأبعاد التنمية المستدامة هي [٢]:

البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية؛ وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات؛ ولوجود محدودية فى الموارد المتوفرة لدى العديد من الدول فإن هذا سيكون له انعكاس على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية مالم تتوفر مجموعة من العوامل التى يمكن إجمالها فيما يلي[٣]:

توفر عناصر الإنتاج الرئيسية، وفي مقدمتها رأس المال، والتنظيم والمعرفة.

---

(١) عبد العزيز برغوت، »أهداف التنمية المستدامة من منظور أخلاقي إنساني«، مرجع سبق ذكره، ،ص٨.

(٢) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زيط « التنمية المستدامة: فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها « ، دار صفاء، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٣٩.

(٣) الود حبيب، بلاهوة حنان، » التنمية المستدامة صورة للارتباط الحتمي للتنمية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية«، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي ، العدد ٧، الجزائر، يوليو٢٠١٤، ص ١٩٤. متاح على:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79381: last visited:24-7-2021

رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

البعد الاجتماعي: يرتكز هذا البعد على أن الإنسان هو جوهر التنمية المُستدامة وهدفها النهائي؛ وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين إليها، مع حق الشعوب فى المشاركة فى اتخاذ القرارات بكل شفافية مع استدامة المؤسسات والتنوع الثقافي[١]، بحيث تأخذ الأجيال الحاضرة من الموارد الطبيعية ما يكفيها، تاركة منها ما تحتاجه الأجيال القادمة؛ وبذلك تتحقق التنمية المُستدامة .

البعد البيئي (الايكولوجي): تمثل البيئة رصيدا للموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، فيؤثر فيها ويتأثر بها، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقايس لتقييم حضارة الدول والبيئة أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام الذى حظيت به على المستوى العالمي لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول، ويتم هذا البعد عن طريق العمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة والسعى إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجدة وإعادة تدوير المخلفات.

أما بالنسبة للبعد البيئي للتنمية المُستدامة المستقبلية فمن غير الواضح بعد كيف سيكون عليه مستقبل الاستدامة البيئية بسبب ظهور التقنيات والتحسين فى الموارد ، ومنذ الخمسينات فقد شهدنا تطورا غير مسبوق فى الزراعة الكثيفة، وثورة التكنولوجيا والزيادة الكبيرة فى احتياجاتنا للطاقة، مما يفرض مزيدا من الضغوط ويجهد موارد كوكبنا، وما زلنا بحاجة إلى تطوير أساليب الزراعة فى الدول النامية، والكوارث التى يتسبب بها الإنسان وتأثيرها على نظام البيئة والتلوث البشري، ومن الضروري أن نعمل على تطوير تقنيات جديدة نظيفة للكتيف مع احتياجاتنا من الطاقة[٢] .

(١) عبد العزيز صقر الغامدي « تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة لأمن العربي » ، المؤتمر الثالث للتربية والتعليم، بيروت، لبنان، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٤٩٦.

(٢) شعبان علم الدين شوقي « البعد البيئي للاستثمار الأجنبي المباشر » ، مؤتمر دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة ، ٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ٥٤١.

البعد التكنولوجي: يهتم هذا البعد بالإسراع فى تطبيق تكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية والتكنولوجيات التى تهتم بالوقود الاحفورى بشكل خاص لما يسبب من انبعاثات ضارة مثل انبعاثات الغازات الدفينة، وانبعاثا Co_2 ، بالإضافة للأمطار الحامضة وارتفاع درجات الحرارة. ومن هنا يجب إيجاد تكنولوجيات ترشد من استهلاك الطاقة التقليدية، وترفع كفاءتها، وتحد من الأضرار الناتجة عن الوقود الأحفورى، والأسراع من استخدام مصادر الطاقة المتجددة[١]. والشكل رقم (٥) القادم يوضح تداخل أبعاد التنمية المُستدامة .

الشكل رقم (٥)

تداخل أبعاد التنمية المُستدامة

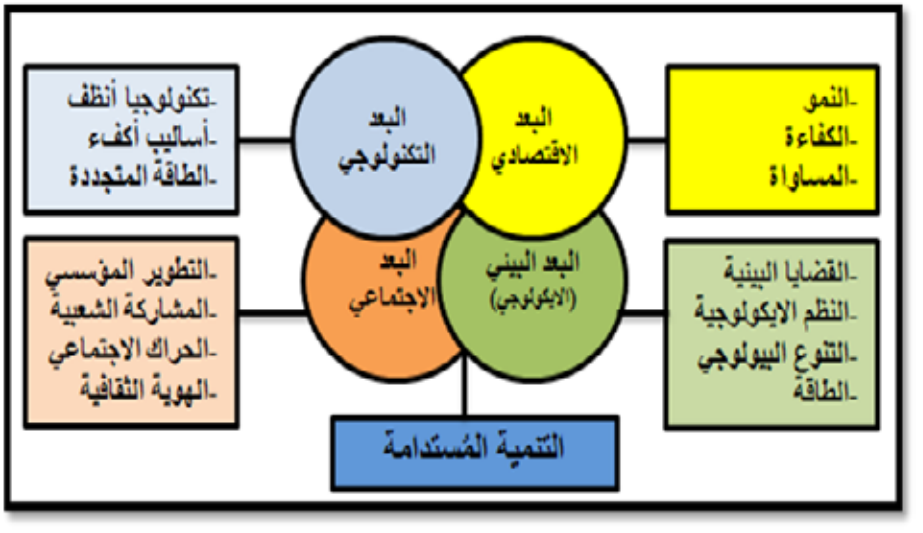

المصدر : من إعداد الباحث.

(١) مها محمد عبد السميع على، « دور الطاقة المتجددة في تحقيق الإستدامة الاقتصادية في مصر »، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الثامنة والثلاثون العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بنها، القليوبية، مصر، ٢٠١٨، ص ١١١٥.

المبحث الثالث

مساهمة الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠

يمكن لمصر استخدام الثقافة كعامل مساعد فى ترسيخ أبعاد التنمية المُستدامة وهو يعني أن تكون الثقافة هي القوة الناعمة ذات الأثر البالغ فى تنمية الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاه والتنمية المستدامة، لإن مصر تعاني ندرة فى بعض مواردها الطبيعية خاصة المياه والأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة، فضلا عن التلوث وإهدار الموارد مما يوضح عدم كفاءة استخدام الموارد . إن رأس المال محدود فى مصر بسبب ضعف معدلات الاستثمار والادخار ومستوى الادخار القومي فى مصر من أقل المعدلات حيث يتراوح حاليًا حول ١٥٪ ، وذلك إذا قارناه بالمستويات القائمة فى الدول الآسيوية حيث وصل إلى ٣٥٪ وفي بعض الدول ٥٠٪ وهي تلك الدول التي حققت طفرات تنموية كبيرة فى السنوات الأخيرة [١]، ويعني ذلك أن مصر ما زالت بعيدة عن مقومات استدامة التنمية، وأن الأجيال المقبلة ستتعرض لمواجهة مشكلات كبيرة إذا استمر النمط الحالي للتنمية فى مصر ، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على منظومة القيم والثقافة السائدة، وعلى ضوء ما سبق تناوله خلال البحث يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ على النحو التالي:

أولا: الاقتصاد البنفسجي وتحقيق أبعاد التنمية المُستدامة :

يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة على النحو التالي:

١- البعد الاجتماعي : يتجسد هذا البعد فى احترام النسيج الذى يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي واحترام حقوق العمال وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم فى تقرير مستقبلهم[٢]؛ وهذا ما نستشفه عبر مشروع الاقتصاد البنفسجي الذى يسعى إلى إعادة التفكير فى تنمية المهارات، وفي إيجاد مناصب عمل جديدة، أى

(١) سهير أبو العينين، « دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر »، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يونيو ٢٠١٣ ، ص٢٩٩.

(٢) غريب محمد ، وجدى حلمي، « الإعلام والتنمية المستدامة » ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٦.

بمعنى إيجاد نمو آخر، نظرة أخرى للمجتمع ، وهذا ما قامت به جمعية « ديفيرسوم »[١] عند اقتراحها لـ « الموارد البشرية « التى تهتم بتنمية المهارات، وفي إيجاد مناصب عمل جديدة مرتبطة بالاقتصاد البنفسجي؛

٢- البعد الاقتصادى : يكمن فى تحقيق الفعالية الاقتصادية من أجل إحراز نمو اقتصادى عالى من خلال تحقيق أفضل توزيع وتسيير للموارد، وتحسين نوعية الحياة مع تغير هيكلة الإنتاج، وهذا ما يتوافق مع أحد أهداف التنمية المُستدامة والمتمثل فى الفعالية الاقتصادية[٢]، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة[٣]؛ ويكمن دور الاقتصاد البنفسجي فى هذه الحالة فى تحقيق التنوع الاقتصادى القائم على استهداف القطاعات الاقتصادية الخام مثل القطاع السياحي، الصناعة الثقافية (كتب، مسرح، سينما، موسيقى) ، متجاوز بذلك خطر التنميط الثقافي المنبعث من الدول المسيطرة؛

٣- البعد البيئي: يتمثل هذا البعد من خلال الحد من التدهور البيئي والمحافظة على التوازن البيئي من خلال خفض استهلاك الطاقة، التقليص من حجم النفايات والمخلفات مع وضع ضرائب تحد من الإسراف والتبذير فى استهلاك المياه والموارد الحيوية[٤]، لذا فمساهمة الاقتصاد البنفسجي فى هذا الصدد تتجسد فى المشاريع التى اقترحتها جمعية « ديفيرسوم » ممثلة فى البصمة الثقافية التى تقرها مجموعة « الضريبة البنفسجية » الموجهة للشركات والمؤسسات والمنظمات بصفة عامة - بهدف تشجيع إنتاج ذو بصمة ثقافية إيجابية – باعتبارها مؤشر للاعتراف بالجوانب الثقافية عن طريق استغلال موارد الطبيعة بصورة التى لا تخل بالنظم البيئية بالمتنوعة (الطبيعية والبشرية)، وهذا ما يتوافق مع الاقتصاد الأخضر الذى يجمع بين البعد الثقافي والتنمية المُستدامة بمراعاة البعد البيئي؛ بالإضافة إلى ذلك مجموعة « السكن البنفسجي » التى تبحث فى الهندسة المعمارية الصديقة للبيئة التى تحافظ على الطاقة وتعكس الجانب الثقافي للمجتمعات المحلية.

(١) ديفيرسوم هي حمغية فرنسية يرجع الفضل لها في ظهور مصطلح الاقتصاد البنفسجي عندما نشرت بيان جماعي في جريدة لوموند أف أر في ليلة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية ومن ثم تنظيم أول منتدى للاقتصاد البنفسجي من طرف الجمعية بباريس خلال الفترة من ١١-١٣ أكتوبر ٢٠١١ تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو، والبرلمان الأوربي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

(٢) بكطاش فتيحة ، كرمية نسرين، « الحوكمة الجيدة ومعضلة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر « ، مجلة بحوث، الجزائر، القاهرة، ٢٠١٢،العدد ١١الجزء الثالث، ص٧٦. متاح على
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46038 : last visited:24-7-2021 :

(٣) غريب محمد ، وجدى حلمي، « الإعلام والتنمية المستدامة « ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٧.

(٤) المرجع السابق؛ ص٧٨.

٤- البعد الجغرافي(المكاني) : يتمثل هذا البعد فى تحقيق التوازن بين المدينة والريف من خلال حل مشكلات عدم التوازن التنموي بين الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد، وتسوية الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية، ويؤدى هذا إلى ما يسمى بالعدالة التنموية[١]؛وبما أن الإقليم هو عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان، وليست له مساحة محددة، فإنه من الضروري إيجاد علاقة بين سكان المدن والريف، عبر إمكانية تبادل السلع والخدمات بينهما؛ وكذلك تخصيص بعض النشاطات الملائمة للمنطقة، والتوجه نحو إنشاء أقطاب نمو إقليمية تكنولوجية، صناعية، سياحية، استشفائية ....إلخ[٢]، كما أن هذا النوع من التنمية المكانية يسمح للسلطات المحلية باتخاذ قرارات - لا مركزية – آخذة بعين الاعتبار خصوصية المكان، ومن هنا يكمن دور السلطات المحلية فى استقطاب المشاركة الشعبية من أجل المساهمة فى اتخاذ قرارات الإنتاج التى تعود عليهم بالرفاه الاقتصادى والاجتماعي للمنطقة أو الإقليم[٣].

من العرض السابق فإن الاقتصاد البنفسجي يسعى هو الآخر فى إبراز التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التى يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه،كبناء صناعة غذائية محلية (على سبيل المثال) تحافظ على الخصوصية الغذائية للمجتمعات المحلية ضمن حيز « التراث الغذائي» العالمي ، متصدية بذلك لـ « التنميط الغذائي « (كنموذج) الذى انتشر بفعل التوزيع الواسع للعولمة .

٥- البعد الثقافي : يتجسد هذا البعد فى الترويج للصناعات الثقافية والإبداعية من خلال إظهار البعد الثقافي المحلي فى مضامينها ومنتجاتها؛ ويمكن أن يتحقق ذلك عبر تنظيم أحداث فنية ورياضية تكون بمثابة نافذة للولوج للثاقفة المحلية؛ بمعنى إبراز وإظهار البعد الثقافي للمنطقة أوالإقليم المحلى عن طريق تثمين العادات

(١) حسين ناصر عليوي الزيادي، « الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة « ، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، المجلد ٢، العدد ١،العراق، حزيران/٢٠١٣م ، ص٢١٧-٢٣٧. متاح على:
https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/17129 last visited:24-7-2021

(٢) مصطفى جليل إبراهيم ، « أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية « ، مجلة كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٧٠٥-٧٤٠. متاح على :https://www.iasj.net/iasj/download/٧dc٥d١d٧١٥d٩٧١٥٦; last visited:٢٤-٧-٢٠٢١

(٣) رجراج محمد، حداد محمد ، « التجديد الريفي وآثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف « ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٤، ص٧٩١-٧٩٩. متاح على
https://laboratoires.univ-alger3.dz/lm/telechargement/meeting/08-12-2014/1.pdf : last visited:24-7-2021

والممارسات التقليدية للمجتمعات، بغرض المحافظة على انتمائها وهوياتها[١] كما يكون للإعلام دور فى إضفاء الطابع الإنساني على العولمة.

يستنتج مما سبق: أن الثقافة سلوك يمكن من خلاله المساهمة فى التنمية عمومًا والتنمية المُستدامة خصوصًا فلا يمكن إغفال الجانب الثقافي فيها، وأن الاقتصاد البنفسجي هو مجال اقتصادي يسهم فى التنمية المُستدامة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات والإستفادة من الثقافة فى تحقيق التنمية المستدامة، فالاقتصاد البنفسجي اقتصاد فى خدمة الإنسان فى بيئته الطبيعية، الاجتماعية والثقافية والتكامل بينهم يحقق ما يسمى بالتنمية مستدامة. لذا وُجب على الجهات الاقتصادية الفاعلة الأخذ به .

ثانيا: الاستراتيجية المصرية للتنمية المُستدامة « رؤية مصر٢٠٣٠ » فى ظل البعد الثقافي:

بداية عام ٢٠١٤ أعلنت وزارة التخطيط المصرية على إعداد استراتيجية مصر للتنمية المُستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ » ، والتي تضمن رؤية متكاملة حول سبل تحقيق عدد من الأهداف الوطنية بحلول علم ٢٠٣٠. وترتكز الاستراتيجية على تحقيق التنمية المُستدامة[٢]، وتوجيه الطاقات الوطنية نحو عدة مجالات للاستدامة أسمها: الاقتصاد والطاقة والتعليم والبحث العلمي والبيئة والسياسات الداخلية والخارجية والتنمية العمرانية وتحقيق كفاءة المؤسسات الحكومية والعدالة الاجتماعية، فى ظل ثلاثة أبعاد أساسية تضمن عشرة محاور وهي:أولا: البعد الاقتصادي ويضمن أربع محاور هي:(المحور الأول: التنمية الاقتصادية، المحور الثاني: الطاقة، المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي، المحور الرابع : الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) ؛ثانيا :البعد الاجتماعي ويضمن أربع محاور هي:(المحور الخامس: العدالة الاجتماعية، المحور السادس: الصحة ،المحور السابع: التعليم والتدريب، المحور الثامن: الثقافة) وأخيرا البعد البيئي وذلك طبقا للرؤى العالمية ويضمن محورين هما (المحور التاسع : البيئة ،المحور العاشر : التنمية العمرانية)، لكن هنا الباحث يقترح أبعاد ومحاور جديدة لأبعاد ومحاور استراتيجة التنمية المستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠

(١) على عبود المحمداوي ، « خطاب الهويات الحضارية من الصدام إلى التسامح دراسة مقارنة بين المنجز الغربي والمنجز الاسلامي » ، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢، ص١٤٣.

(٢) الناصر عن العال، « قراءة في استراتيجية مصر للتنمية ٢٠٣٠ » ، المعهد المصري الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر متاح علي: http://eipss-eg.org/%D٩%٨١%D٩%-A٩%D٨%A١%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%٨٢%D٩ ; last visited:٢٠٢٠-١٢-٣:٨A

من خلال استقلال محور الثقافة عن البعد الاجتماعي وجعله بعدًا مستقلًا بمحاوره وهو ما يوضحه الشكل رقم (٦) القادم:

شكل رقم (٦)

إطار مقترح لأبعاد ومحاو استراتيجية التنمية المُستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠

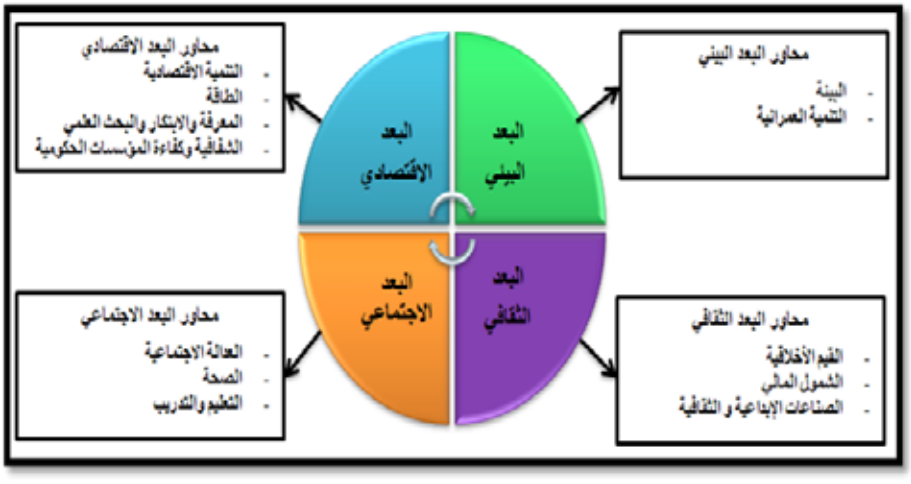

المصدر: من إعداد الباحث : بالرجوع إلى أبعاد ومحاو استراتيجية التنمية المُستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ (إقتراح البعد الثقافي بمحاوره)

يرجع الباحث إلى العديد من الأسباب وراء فصل المحور الثقافي عن البعد الاجتماعي وجعله بعدًا مستقلًا بمحاوره المقترحه للعديد من الأسباب يذكر منها التبادل الواضح بين البعد الثقافي وكل الأبعاد الثلاثة الأخرى(الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) فلا تتحقق هذه الأبعاد الثلاثة السابقة بمحاورها بدون البعد الثقافي ، لأن الاقتصاد فى الفترة السابقة تحول إلى رقمي وخاصة بعد جائحة كوفيد١٩ لأن العالم بعدها أصبح مختلف تمامًا عن العالم بعدها ولن يرجع مرة أخرى لما كان عليه مرة أخرى أن جائحة كوفيد ١٩ لن تكون الأخيرة فى سلسلة الجوائح، وبالتالى فالاقتصاد أصبح رقمي حيث العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والتحول الرقمي فى المعاملات المالية ... وغيرها من التحولات الرقمية فى الاقتصاد وفي جميع أوجه الحياة المختلفة.

وعرضت استراتيجية مصر للتنمية المُستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ عدة أهداف استراتيجية فى المحور الاقتصادي منها[١]: استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو مستدام وزيادة الثقافة والسعي لدمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد وكذلك توفير فرص عمل لائقة، والعمل على رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. كما يمكن تحديد تلك الأهداف[٢] على النحو التالي[٣]:

استقرار الوضع الاقتصاد الكلي بالا تزيد نسبة العجز الكلي الي الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٪ وذلك من خلال مؤشر قياس نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣٪ و٥٪، وذلك من خلال مؤشر قياس معدل التضخم السنوي.

نمو احتوائي مستدام بأن يحقق الاقتصاد معدل نمو ٧٪ فى المتوسط، وذلك من خلال قياس مؤشر معدل النمو الحقيقي.

وتحقيق نمو متوازن إقليمياً، من خلال قياس معدل النمو الحقيقي فى الأقاليم الاقتصادية المختلفة.

زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل، ويصبح ذلك ملموسا من نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل.

التنافسية والتنوع، بأن يكون هناك زيادة فى درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً، وهذا يكون واضح فى مؤشر التنافسية العالمي. وزيادة مساهمة الخدمات فى الناج المحلي المحلى الإجمالي إلى ٧٠٪، ويمكن القياس من مؤشر نسبة الخدمات فى الناتج المحلي الإجمالي.

تكون مصر لاعب فى الاقتصاد العالمي قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية.

توفير فرص عمل ومنتجات أكثر، من خلال خفض معدل البطالة ليصل إلى ٥٪، ومضاعفة معدلات الإنتاجية (معدل الإنتاجية الكلية – معدل إنتاجية العمل).

(١) مصر ٢٠٣٠، البعد الاقتصادي، « محور التنمية الاقتصادية »، الموقع الرسمي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)»، متاح على الرابط التالية last visited ١٢-٩-٢٠٢٠؛ ٢٠٣٠sdsegypt.com//http

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

ثالثا: أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه استراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر:

تتعدد تحديات التنمية المُستدامة وتتمايز طبقا للمجالات التي تستهدفها، وفي رؤية مصر ٢٠٣٠ تضمن كل محور من محاور الاستراتيجية عدد من المشكلات والمخاطر التي تهدد اكتمال أهدافها لو تم تحققها بشكل مثالي، أما عن التنمية الاقتصادية فى مصر فقد مرت على مدى عقود بالعديد من العقبات وصلت إلى ذروتها خلال احدث يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤، بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية وما نتج عنها من تذبذب ملحوظ فى الاستقرار الاقتصادي، وحاولت الحكومة خلال الفترة الانتقالية عام ٢٠١٣ تحديد أهم التحديات المواجهة للاقتصاد المصري، والتي تتمثل فى ثلاث عناصر اساسية وهي: تراجع معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الموازنة العامة، صاحبه ارتفاع فى نسبة البطالة ومعدلات الفقر وتراجع الاحتياطي الأجنبي، وأخيرا ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي[١]، ونلاحظ أن القضايا الاقتصادية تتميز بالكثير من التشابك والترابط وعلاقات التأثير المتبادل مع بعضها البعض، وفيما يلي سيتم التطرق إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها التنمية المُستدامة فى مصر بشيء من التفصيل كآلاتي:

التفاوت فى توزيع الدخول: يمثل اختلاف توزيع الدخل عند الاقتصاديين الكلاسيك حافزا لخلق نمو اقتصادي، ولذلك هناك تميز بين النمر الاقتصادي وعدالة توزيع الناتج، ففي حين تتجه الفئة المرتفعة من الدخل نحو الادخار الذي يحول إلى استثمارات تساهم فى النمو الاقتصادي، ترى النظرية الكنزية أن النقص فى دخل المواطنين الممثلين للغالبية العظمى من السكان يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي مما يعرقل النمو الاقتصادي[٢]، كان لظاهرة العولمة تأثيرا سلبياً على الدولة وذلك بسبب مبدأ حرية الانتقال لرؤوس الأموال والسلع من بلد لآخر، مما يشكل عائقا أمام عملية تصحيح الهيكل الاقتصادي والنمط التوزيعي للدخل خاصة بعد ثورة المعلومات التي تواجه انماط الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر الفكري والتبادل المعرفي الذي احدثته العولمة بين الشعوب[٣].

(١) وزارة المالية، « تقرير الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العلم المالي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ »، مصر، فبراير ٢٠١٤، ص٥.

(٢) زينب توفيق السيد، « عدالة توزيع النحل والنمو الاقتصادي بالحالة المصرية نموذج »، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٥)، ٢٠٠٢، ص٧٠.

(٣) جلال امين، « ماذا فعلت العلمية بالتنمية العربية »، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على
last visited:13-1-2021: http://rawabetcenter.com/archives/1298

كما يعاني العاملين فى القطاع الحكومي من تدني المرتبات مقارنة بالزيادة المستمرة فى أسعار السلع والخدمات، وعلاوة على ذلك عدم عدالة التوزيع فى المرتبات ووجود تفاوت كبير فى أوضاع الموظفين وبخاصية الجهاز الحكومي على الرغم من تساوييهم فى المؤهل ومدة الخدمة، يؤكد على ذلك عملية المقارنة بين أوضاع الموظفين العاملين بالضرائب العامة ووزارة المالية والعاملين بالإدارة المحلية المحرومين من الترقية والحوافز الإضافية، مما يؤثر سلبية على مستقبل الشباب بسبب صعوبة تحقيق الأهداف الفردية لظروف خارجة عن السيطرة [١]،على الرغم من ذلك، عند تحليل البيانات الخاصة بمستويات عدم المساواة فى الدخول قبل الثورة تم ايجاد آنها متوسطة طبقا للمقاييس العالمية، ووفقا لبيانات الأسر المهنية كان معامل الارتباط لعدم المساواة فى الدخل ٣١٪ العام ٢٠٠٩ [٢].

ارتفاع معدلات البطالة: أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن معدل البطالة فى مصر للفئة العمرية من (١٥-٦٤سنة) بلغت حوالي ٥,١٢ ٪ من قوة العمل عام ٢٠١٦، ثم تراجع معدل البطالة للنفس الفئة العمرية إلى ١١,٨٪ عام ٢٠١٧، ثم ٩,٩ ٪ عام ٢٠١٨، ٧,٩٪ عام ٢٠١٩ [٣]، وتعد البطالة من التحديات الكبرى المؤثرة سلبا على استقرار وتماسك المجتمع الواحد، جنبا إلى جنب مع تأثيرها على أهداف التنمية المُستدامة . يرجع الجزء الأكبر من اسباب المشكلة إلى مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصري، حيث يعاني اختلالات داخلية وخارجية كونه مازال فى طور النمو، وتتمثل أهم أسباب البطالة الاقتصادية والسياسية فى: الإحلال التكنولوجي للعنصر البشري: حيث حلت أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال المعتمدة على الألات الحديثة والتكنولوجية محل الجهد البشري فى معظم القطاعات الاقتصادية مما أدى لخفض الطلب على العنصر البشري وخفض الأجور، وكذلك الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي من قبل الحكومات إلى التصنيع والإنتاج المحلي؛ لجوء الكثير من شركات القطاع الخاص إلى سياسات انكماشية: منها خفض العمالة

(١) المرجع السابق

(٢) ليرارشاد، « تفاوت وانعدام المساواة في الدخل: دلالات من تجربة الربيع العربي في مصر»، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، متاح على الرابط التالية:

last visited:13-1-2021: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/income-inequality-and-in-equality-opportunity-cues-egypt-

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر في أرقام ٢٠٢١» ، اصدار مارس ٢٠٢١، ص٤٦.

وتسريح العديد من العمال والموظفين مما خلف زيادة المعروض من العمالة وتحولهم لقوة بشرية عاطلة تهدد استقرار الدولة؛ الاعتماد المتزايد على الاستيراد؛ وعدم سعي الحكومات إلى التصنيع والإنتاج المحلي ونقل التكنولوجيا أدي إلى نقص فرص العمل؛ عدم التزام الحكومة بتقديم التأمين ضد البطالة؛ وعدم خلق فرص عمل جديدة من جانب القطاع العام وتحمل المسئولية للقطاع الخاص[١].

هذا بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية التي تزيد من مشكلة البطالة المتمثلة فى: ارتفاع معدلات النمو السكاني دون وجود خطة فعالة تستهدف استثمار تلك الطاقة البشرية فى العملية الإنتاجية يزيد من مشكلة البطالة، مع تضخم عدد الخريجين الذين يضخوا إلى سوق العمل سنويا؛ التنشئة الاجتماعية غير السوية؛ والتي لا تسعى فيها الأسرة إلى حث الشاب على الاجتهاد والعمل مما يفقد الشاب القوة والمثل الصالح. بالإضافة لوجود الطبقات الثرية، وهي شريحة مجتمعية مكونة من الأثرياء غير الراغبين فى العمل ولا يحتاجون إليه ويحملون المجتمع وذويهم عبئ إعالتهم؛ المستوى التعليمي المخفض غير المتناسب مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة أو خارجها، وعدم الاهتمام بالمهارات المتطلبة فى كافة المجالات؛ وعدد الشباب فى الفئة (١٨-٢٩ سنه) بلغ ٦ .٢٣ ٪ من إجمالي السكان، بينما وصلت نسبة المساهمة فى قوة العمل إلى ٤٩٪، وبلغ عدد المشتغلين بعمل دائم أكثر بنسبة ٣. ٤٥ ٪ مقابل المشتغلين بعقد مؤقت، معدل البطالة من الشباب لنفس الفئة بلغ ٧,٢٦ ٪ وتقسم بنسبة ٢٢٪ للذكور وبينما الإناث حوالي ٢,٣٨٪، وكانت نسبة البطالة للحاصلين على مؤهل جامعي أعلي من الحاصلين على مؤهل متوسط فني[٢].

ارتفاع معدلات التضخم: عانى الاقتصاد المصري مؤخرا من ارتفاع كبير ومفاجئ فى المستوى العام للأسعار وأثر سلبا على إمكانية حصول المواطنين على احتياجاتهم الأساسية. أشار إليه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء من ارتفاع معدل التضخم فى النصف الأول لعام ٢٠١٧ بنسبة ٣١٪ وذلك مقارنة بعام ٢٠١٦، وأيضا ارتفعت معدل أسعار الأغذية مقارنة بالعام الماضي، وجاء الإنفاق على اللحوم جاء فى المرتبة الأولى بقيمة ٨,٢٩٪ ، كما ارتفعت أسعار الوقود والغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٤٢٪ وكذلك

(١) أحمد السعودي، أحمد ظاهر ، « البطالة المشكلة والحل»، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ، ص ٤٨.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، « دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا »، رقم المرجع ٧٨٠-٢٣٤١١- ٢٠١ إصدار يوليو ٢٠١٧ ، ص٥٠-٥١.

زادت اسعار شرائح استهلاك الكهرباء المنزلية، وذلك لإلغاء الدعم على المحروقات والطاقة بحلول عام٢٠٢٢ ، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بنسبة ٢٠٠ نقطة ليصل الإجمالي إلى ٧٠٠ نقطة فى أقل من تسعة أشهر، فى محاولة للسيطرة على التضخم السنوي، إلا أنه أثر سلبا على قطاع الاستثمار، حيث انخفضت القيمة الشرائية للأموال (السيولة) فى الأسواق الرسمية والبنوك بعد ارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري، على الرغم من ضخامة تلك السيولة[١].

تزايد معدلات الفقر: بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن عدد الفقراء بلغ ٨,٢٧٪ من السكان ولا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم وينقسم الفقراء وفقا للأقاليم الجغرافية بنسبة ٥٧٪ من ريف الوجه القبلي فى مقابل ٧,١٩٪ من ريف الوجه البحرية[٢]، أما فيما يتعلق بمعدلات الفقر فى مصر على أساس الدخل الشهري للفرد فوصلت نسبه الفقراء إلى ١٨٪ من سكان القاهرة، ولكن نسبة الفقراء فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧هي الأعلى بنسبة ٥,٣٢ ٪، موضحا أن أعلى مستويات لنسب الفقر تتواجد فى محافظتي سوهاج وأسيوط بنسبة ٦٦٪ وتليها محافظة قنا، بينما تمثلت أدني نسبه للفقر فى بورسعيد بنحو ٧,٦٪ تليها محافظة الإسكندرية، ويكتفي غالبية الفقراء بالتعليم الابتدائي ثم يعملوا فى عمل غير دائم[٣].

كما بلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسرة ٧,٣٦ ألف جنيهه وأن أغنى شريحة من الإنفاق تمثل ٢٥٪ من الأفراد، فى حين أن ٨,١٠٪ من الأفراد يمثلون أدني فئة إنفاق فى مصر بمعدل الإنفاق سنوي أقل من ٤ آلاف جنيه وأن ٩,٢٧ ٪ من أرباب الأسر فى مصر عاطلون عن العمل وأن نسبة النساء من أرباب الأسر تبلغ٧,١٧ ٪ من بينهم ١,٢٨ ٪ ريف الوجه القبلي[٤]، وتتعدد العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدلات الفقر الذي وصل إلى ٣,٢٦٪ من السكان خلال(١٩٩٠ -١٩٩١) ، فى (٢٠١٢ -٢٠١٣) كالاتي[٥]:

تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وانخفاضه خلال الفترة (١٩٩٩ -٢٠٠٠) حتى (٢٠١٣ -١٤ ٢٠)، ثم بدا فى التحسن تدريجيا خلال عام ٢٠٠٦، إلا أنه لم ينعكس على

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر في أرقام ٢٠٢١ » ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤١.

(٢) تم الرجوع إلى: هدى صالح النمر ، « دور الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر » ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٩)، القاهرة، مصر، يوليو٢٠١٥، ص١٠

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر في أرقام ٢٠٢١ » ، المرجع السابق ، ص١٤١.

(٤) مدحت ناقع، « قراءة تحليلية في بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥ » ، مجلة الديمقراطية؛ مؤسسة الأهرام، متاح على الرابط التالي:http://democracy.ahram.org.uNews/١٢٤٨٦/D٩%٨٢%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%last visited ؛ ٢٠٢١-١-١٣

(٥) رشا عبد الوهاب أحمد بدر، « أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠: دراسة مقارنة» رسالة دكتوراه ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢١، ص١١٥.

تحسن معدلات الفقر بسبب سوء توزيع الدخل، مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى ٢٪ فى عام (٢٠١٣ - ٢٠١٤).

انخفاض معدلات الاستثمار مؤديا إلى تقليص فرص العمل وعدم القدرة على استيعاب أعداد البطالة فى المجتمع، فازدادت نسب الفقر، وتتركز النسبة الأعلى من الاستثمار فى المحافظات الحضرية ووجه بحري.

تراجع الاستمارات الحكومية إلى ٣٣٪ من إجمالي الاستمارات العامة وهي أدنى نسبة لها خلال (٢٠١١-٢٠١٢)، وارتفع المعدل إلى ٣٧٪ من إجمالي الاستمارات العامة خلال (٢٠١٤ - ٢٠١٥).

ضعف الكفاءة فى سوق العمل: يعتمد سوق العمل أساسا على رأس المال البشري حيث أن الأصول الملموسة على الأراضي ما هي إلا ثروات تطورت بوجود العنصر البشري، ويوجد علاقة طردية بين الاقتصاد والتعليم لأن الاقتصاد يسعى لتوفير مستلزمات المنظومة التعليمية، ويرى العلماء أن التعليم استثمارا وليس استهلاكا[١]، ومن المعلوم أن التنمية لا تقيس بالضرورة رأس المال المعرفي عن طريق الالتحاق بالمدارس، وعند رغبة الدولة لرفع مستويات التقنية بها فلابد من تحسين نوعية المدارس والتشجيع على زيادة الالتحاق بها[٢].

ويمكن الحصول على الكثير المكاسب الاقتصادية من خلال القضاء على ضعف الأداء فى دول ذات الدخل المرتفع والمتوسط وحتى المنخفض، وينبغي رفع مستوى أداء التعليم لجميع الطلبة ليتناسب مع المهارات الأساسية المطلوبة لسد الفجوة فى سوق العمل وكذلك تقليل نسبة البطالة، بالإضافة إلى العاطلون من مستوى حملة الشهادات حيث لا يجدون صدي التوازن بين إكمال الدراسة والحصول على عمل، وترجع أسباب هذه البطالة رفيعة المستوى إلى ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية وكذلك انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية المؤسسات التعليم العالي، وتتمثل فى تخريج أعداد من الخريين فى تخصصات لا يحتاجها سوق العمل وكذلك وجود عجز وطلب فى تخصصات أخرى[٣].

(١) صادق علي حسن، « المواءمة بين سوق العمل والتعليم» مركز البيان للدراسات والتخطيط ، متاح على الرابط التالي: http://www.bayancenter.org/٢٠١٦/٠٩/٢٤٠٦؛ last visited: ١٣-١-٢٠٢١

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) رشا عبد الوهاب أحمد بدر، « أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠: دراسة مقارنة» المرجع السابق، ص١١٥.

ضعف معدلات الإدخار المحلي: شهد معدل الادخار المحلي -كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي- انخفاضا واضحا حيث يعكس ازمة شديدة يعاني منها الاقتصاد، وبالتالي يجب على الدولة مواجهة هذا الانخفاض لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وطبقا لتقرير وزارة التخطيط فقد انخفض معدل الادخار فى مصر خلال ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ليسجل نحو ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج عن تراجعه تقلص الموارد المتاحة أمام الدولة لدعم مشروعاتها التنموية، وبالتالي لا تجد الحكومة سبيلا إلا اللجوء للاستدانة من الداخل فى ظل تجاوز الدين العام الداخلي والخارجي لنسبة ١٠٠ ٪ من الناتج المحلي، أن معدلات الادخار المعطى لا تتناسب مع معدلات الاستثمار المطلوبة وهو ما يعيق دفع معدلات النمو الاقتصادي وامتصاص نسبة البطالة، وشهد معدل الادخار تراجعا بنحو ١٣٪ فى ٢٠١٠/٢٠١١ ثم وصل إلى ٨ ٪ فى العام التالي، ثم انخفض إلى ٩,٥ ٪ فى العام ٢٠١٤/٢٠١٥ ثم انخفض إلى ٨,٥ ٪ فى العام التالي له[١] ، بالإضافة إلى تفاقم أزمة ارتفاع الأسعار وتدني الدخول وضغط بذلك على الادخار داخل البنوك، ووفقا لبيانات رسمية خططت الحكومة المصرية لزيادة معدل الادخار ليصل إلى ١٠٪ فى نهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ [٢].

هذه التحديات السابقة يمكن التغلب عليها أوالحد منها من خلال الاقتصاد البنفسجي كما سنرى فيما يلي:

رابعا: الارتباط بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية المُستدامة فى مصر٢٠٣٠:

تأتي أهمية استراتيجية التنمية المُستدامة فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ فى ظل الظروف الراهنة التى تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتى تتطلب إعادة النظر فى الرؤية التنمية لمواكبة هذه التطورات وفي ضوء ذلك توجد أمام هذه الرؤية العديد من الفرص والتحديات، ويمكن أن يؤدي الاقتصاد البنفسجي دوراً هاماً ومحورياً فى تحقيق استراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر بأبعادها المختلفة وأهدافها الاستراتيجية ويتضح ذلك الترابط بين الاقتصاد البنفسجي واستراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر فى الشكل القادم رقم (٧):

---

(١) علاء أحمد، منى البرادعي «بوابة الأهرام»: « الاقتصاد يحتاج لإدارة قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد الفريدة في مصر»، بوابة الأهرام، ٣ إبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/57/1429290.aspx : last visited:13-1-2021

(٢) حسين عبد الفتاح، « الغلاء يضغط على جهود زيادة معدل الادخار في مصر » ، وكالة الأناضول(تقرير) ، متاح على الرابط التالي: https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1/2102181 ، last visited: ١٣-١-٢٠٢١

شكل رقم (٧)

الارتباط بين الاقتصاد البنفسجي واستراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠

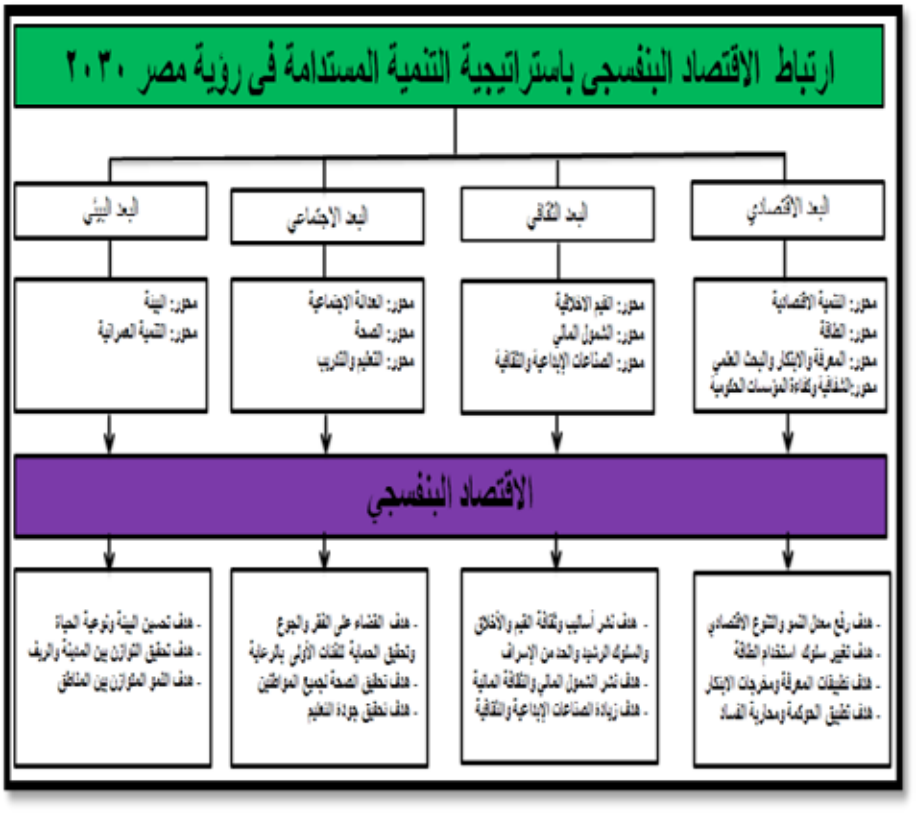

المصدر: من إعداد الباحث: بالرجوع إلى ما تم تناوله والموقع الرسمي لرؤية مصر 2030 المتاح على https://egypt 2030.gov.eg

من الشكل السابق يظهر الترابط بين الاقتصاد البنفسجي وأبعاد وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المُستدامة وهو ما نتناوله بشيئ من التفصيل فى التالي من خلال محورين المحور الأول قدرة الاقتصاد البنفسجي فى القضاء أو الحد من تحديات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر والثاني فى البعد الثقافي ومحاوره (المقترحة) ودوره فى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة :

المحور الأول : دور الاقتصاد البنفسجي فى القضاء أو الحد من تحديات التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

طبقا لاستراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ نجد أن من أهم أهداف البعد الاقتصادي هو رفع معدل النمو الاحتوائي المستدام بمعدل نمو ٧٪ فى المتوسط كما تناولنا فى السابق حيث شهد معدل النمو الاقتصادى (بالأسعار الثابتة) فى مصر تراجع بعد أحدث ٢٥ يناير ٢٠١١ ثم ارتفاع ثم تراجع من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠ كما يلي(١,٢٪ ، ٢,٢٪، ٤,٤٪، ٤,٤٪، ٢,٤٪،٣,٥٪، ٦,٥٪، ٥,٢٪) ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العربي يوليو ٢٠٢١ أن يكون معدل النموالاقتصاد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢١ بمعدل ٠,٣٪، وعام ٢٠٢٢ بمعدل٤,٤٪ [١] وبالتالي يؤدي الاقتصاد البنفسجي دوراً من خلال البشر فهم هدف التنمية وكذلك هم وسيلة التنمية ولا تنمية مستدامة بدون بشر حيث يعاني راس المال البشري فى مصر من أوجه القصور بسبب انخفاض جودة وكفاءة النظام التعليمي، ومستوى ومدى تغطية الخدمات الصحية لكافة الأفراد والمناطق، وكثير من الأسباب أدت إلى أن أصبح مستوى انتاجية العمل فى مصر من أدنى المستويات على مستوى العالم. إن مؤشرات ترتيب مصر فيما يتعلق بالانتاجية ومستوى النظام التعليمي وكفاءة سوق العمل فى تقارير التنافسية العالمية متأخرة للغاية . وفيما يتعلق بالنوع الآخر من رأس المال المطلوب للتنمية المستدامة وهو رأس المال الاجتماعي، نجد أنه فى استطلاع للرأي بين المصريين فى عام ٢٠٠٨ هناك بعض المؤشرات الدالة على ضعف رأس المال الاجتماعي، حيث إن ٨٠ ٪ من المبحوثين قالوا إنهم يتباعدون أكثر مما يتجهون للتقارب، ونسبة المشاركة فى الجمعيات الأهلية والأحزاب لا تزيد على ١٣٪ وترتيب مصر فى مؤشرات إدراك الفساد فى ٢٠٠٨ كان ١١٥ من بين ١٨٠ دولة ، كما أن ٨٤٪ من المبحوثين كانوا يعتقدون أن الفساد فى ازدياد، و ٩٠٪ لا يستطيعون قضاء مصالحهم إلا بالواسطة . ويعني ذلك أن هناك محدودية فى رأس الاجتماعي فى مصر وضعف فى الثقة المتبادلة بين الأفراد، وضعف فى مؤسسات المجتمع الأهلي، وذلك بالإضافة إلى انتشار الفساد وتحويله إلى آلية عمل تتمتع بدرجة عالية من الانتشار والتبرير الاجتماعي من زاوية الاضطرار[٢].

---

(١) صندوق النقد العربي ، « تقرير آفاق الاقتصاد العربي » ،الاصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٢١، ص٤٢. متاح على:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021 last visited :26-8-2021 :

(٢) سهير أبو العينين، « دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر»، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩٩-٣٠٠

أما بالنسبة إلى هدف التنوع الاقتصادي فهو يكتسب أهمية كبيرة لدوره فى تحقيق النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي كما تتبناه الدراسة فهو « العمل على زيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية فى الناتج المحلي الإجمالي ، وتنوع الصادرات، وتفعيل الضرائب فى الاقتصاد، لتقليل المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها فى حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصًا إذا كان ريعيًا » [(١)]، وهنا يأتي دور الاقتصاد البنفسجي فى التنوع الاقتصادي فهو يؤدي إلى تحقيق مبدأ التنوع الاقتصاد خاصة وأنه يستهدف القطاعات الهامة كقطاعي الزراعة والسياحة، حيث يرتكز هذا النوع من الاقتصاد على تشجيع إنتاج المنتجات الزراعية ذات طبيعة محلية تتماشى مع الثقافة الاستهلاكية لأفراد المجتمع، مع محاولة تدعيم هذا الإنتاج بمنتجات زراعية جديدة تلبي حاجيات المجتمع فى تحقيق الاكتفاء الذاتي أولا، ثم الانتقال إلى مرحلة التصدير ثانياً، أما علاقة الاقتصاد البنفسجي بالقطاع السياحي فيكمن تحديدها من خلال التركيز على الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي لجذب السواح سواء كانوا محليين أو أجانب، خاصة مع تصاعد الطلب على الاستهلاك ذو الطبيعة الثقافية الذي يسير جنبا إلى جنب مع منطق التحول الديمقراطي من جهة، وتنمية موهبة الاكتشاف من جهة أخرى[(٢)]. وبالتالي زيادة مساهمة قطاع السياحة فى الناتج القومي المصري.

أيضا لرفع النمو الاقتصادى فى مصر يجب الاهتمام بمجال السياحة وخاصة السياحة الداخلية وتغيير السلوك والنظرة لها من قبل المصريين فى الخروج للسياحة فى أرجاء مصر وضرورة قضاء وقت للتعرف على معالم مصر السياحية ومعرفة معالم مصر المختلفة .

أما بالنسبة إلى هدف المعرفة والابتكار والبحث العلمي يستهدف هذا المحور أن يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً ومبتكرا، ومنتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية، ويظهر دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أحد أهم أهداف محور المعرفة والابتكار الخاص بالبعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المُستدامة فى مصر والمتمثل فى

(١) ضياء النارزو ، « أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي » ، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩، ص١٩٨.

(٢) رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، « الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة » ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

تشجيع ثقافة وسلوك والتوسع فى استخدام الابتكارات التكنولوجية الجديدة ونتناول الشمول المالي كمثال حيث يعمل على مواكبة التطورات العالمية وجذب معظم الأفراد للتعامل مع هذه الابتكارات، وتعزيز القدرات المالية لمستخدامي الابتكار وتحسين مستوى معرفتهم بالشؤون المالية، وخلق فرص هائلة للشركات والحكومات والمؤسسات والبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لاستخدام هذه الابتكارات المتقدمة لتوسيع خدماته، كما تؤدى الابتكارات المالية أيضًا دورًا مهمًا فى تعزيز تنمية القطاع المصرفي، حيث تمثل إحدى القوى الرئيسية الدافعة لإصلاح وتطوير القطاع المصرفي، ومن ناحية أخرى فإن تشجيع وتحفيز الابتكار يعد من أهم آليات البلدان لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة ومنها مصر(١).

أما بالنسبة لدور الاقتصاد البنفسجي فى تغيير نمط الطاقة من خلال تغيير نمط الحياة والسلوك الاستهلاكي ترشيداً لاستخدام الطاقة من خلال التوعية العامة وتنمية مهارات الفنيين لتلافي عدم الكفاءة هذا بالإضافة إلى رفع القدرات الإدارية، ووضع أساس لنظام معلوماتي حول كفاءة الطاقة. وزيادة الحفاظ على المصادر المحدودة للطاقة، وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كطاقة الشمسية وطاقة الهيدروجين (المائية) المستمدة من مياه البحر والذى من المنتظر تطوير تكنولوجياته فى خلال العقدين القادمين، وأيضا على الحكومة المصرية تطوير السياسات للاقتصاد فى استخدام مصادر الطاقة المستنفذة (الوقود الأحفوري) خاصة تشريعات وآليات تحسين كفاءة استدام الطاقة، وحوافز الاستثمار، والنظم الضريبية المشجعة على إقامة تلك المشروعات(٢).

ولتمويل التنمية المستدامة لابد من الادخار لكن مصر تعاني من ضعف الادخار بسبب النزعة الاستهلاكية مع الانفتاح والدعاية والإعلان، واتساع الفوارق بين الطبقات، وضعف ثقافة الادخار وانتشار سلوكيات تبديد الموارد على كل المستويات، حيث لا تسعى الأسرة المصرية إلى تربية أبنائها على قيم الادخار والتوفير واستخدام كل الموارد بشكل جديد ، وعدم تبديد أي منها مهما صغر قدره ، إن الأسرة المصري تتحرج من هذا النوع من السلوك وتعتبره بخلًا ، وفي الحقيقة أن الفارق كبير بين البخل والتقطير والحرمان وبين ترشيد استخدام ما هو متاح من الموارد، إن سلوك

(١) محمد فاروق الصادق على ،، الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في مصر : دراسة مقارنة « ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠٢١، ص١٩٧.

(٢) وفاء سبع متولى أحمد « العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة « ، مرجع سابق، ص ١٨٩.

الترشيد فى استخدام الموارد فى تربية الأبناء موجود بشكل كبير فى كثير من الدول الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وأيضا فى دول أوروبية متقدمة مثل انجلترا[١].

من أهم المجالات الاقتصادية التي يتضح فيها أثر قيم الأفراد وثقافة المجتمع مجال المالية العامة وبالتحديد الموازنة العامة للدولة بجانبيها الإنفاق والإيرادات ، وفي هذا السياق يلاحظ فى مصر أن هناك ثقافة سائدة إلى حد كبير أن المال العام هو مال الحكومة وليس مال الشعب (مال سايب)، وطالما أن الثقة مفقودة مع الحكومة فإن المال العام يمكن إهداره بسهولة ولا ضرر على المجتمع أو الأفراد من هذا الهدر، ويأخذ الهدر أشكال متعددة منها عدم الحرص على المحافظة على الممتلكات العامة بل وتعمد الإضرار بها فى بعض الأحيان (مثل وسائل النقل العام على سبيل المثال). من مظاهر الهدر أيضا عدم المحافظة على الموارد والمستلزمات التي يتم استخدامها أثناء العمل فى الجهاز الإداري للدولة، ويدخل فى هذه الموارد وقت العمل وهو من أثمن الموارد.

إن الخلل القائم فى منظومة القيم، وخاصة القيم الأخلاقية الدينية يمنع الأفراد من إدراك أنه ليس من حقهم استخدام موارد ووقت العمل لغير أغراض العمل، وأن ذلك يعني إخلال بالأمانة وهي من أعظم الحرمات عند الله ، كما أنه يدخل فى إطار المال الحرام الذي مهما صغر حجمه فإنه يعظم إثمه، إن مظاهر هدر المال العام فى مصر كثيرة ولها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة، إن انتشار الفساد فى الجهاز الإداري للدولة بكافة مظاهر ومنها المبالغة فى مكافآت بعض العاملين بدون عمل يوازي قيمتها ولمن لا يستحق وبدون عدالة، وأيضا الإهمال فى ترشيد استخدام المتاح من الموارد وإهمال صيانتها حتى تفسد قبل انتهاء صلاحيتها، كل ذلك يحمل جانب النفقات فى الموازنة العامة بقدر كبير من الإنفاق الذي كان يمكن تجنبه وتوفيره للإنفاق على خدمات أساسية يحتاجها المجتمع وبخاصة الفقراء لو كان هناك انضباط وقدر من العقلانية وبعد النظر فى ثقافة المجتمع وفي منظومة القيم الأخلاقية واتساقها مع جوهر الأديان السماوية.

هنا يمكن أن يساهم الاقتصاد البنفسجي فى الحد والقضاء على التهرب الضريبي لقدرته على تغيير ثقافة وسلوكيات الأفراد تجاهها وتوضيح أهمية دفع الضرائب للاقتصاد[٢] كما يلعب رجال الدين دور فى توضيح أهمية الضرائب

(١) سهير أبو العينين، « دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر»، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩.

(٢) سهير أبو العينين،» دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر: مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام»، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٧)، القاهرة، مصر، نوفمبر ٢٠١٣، ص٢٣ -٢٨.

للاقتصاد ودفع الزكاة لا تغني عن دفع الضرائب للدولة وتغيير هذه الثقافة لدى المصريين فقد جاءت فتوى لمفتي الديار المصرية الأستاذ الدكتور/ شوقى علام إن الإسلام لا يمنع فرض الضرائب؛ فقد تقرَّر فى الشريعة الإسلامية أن فى مال المسلم حقا سوى الزكاة؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فالآية قد جُمِعَ فيها بين إيتاء المال على حبه وبين إيتاء الزكاة بالعَطْفِ المقتضِي للمُغايرة، وهذا دليل على أن فى المال حقًّا سوَى الزكاة لتصح المُغايرة[١]. لأن الدولة الإسلامية فى مهدها طبقت الضرائب (التوظيف) وسبق النظم الوضعية فى ذلك لتحقيق السياسة المالية للدولة الإسلامية والتى كان هدفها هو تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية (حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ العقل، حفظ المال)، وبالتالي تغيير سلوك المصريين تجاه الضرائب والتهرب منها أو تجنب الأنشطة التى تفرض ضرائب وأداؤها لما للضرائب من آثار اقتصادية على كفاءة الاقتصاد المصري سواء على الاستثمارات الكلية أو أعداد المشتغلين على المستوى الكلي أو على التوزيع الجغرافي للشركات الجديدة ... وغيرها[٢] وأيضا على الحكومات تغيير زيادة نسبة الإعفاء الضريبي للفقراء وإعطاء المزيد من الضرائب للشركات والمصانع الجديد والإعفاء أيضا فى المناطق الجديدة ، أما بالنسبة إلى تنوع الصادرات فتأتي أهميتها الاقتصادية من زيادة الدخل القومي وعدم إنخفاض عوائد الصادرات لأن الاعتماد على منتج أو أثنين يؤدى إلى انخفاض الدخل فى حالة انخفاض الطلب بالاضافة إلى أن التنوع يرفع من القيمة المضافة.

الهدر فى جانب إيرادات الدولة: يطال الهدر أيضا جانب الإيرادات وهو ملموس ومؤثر بدرجة كبيرة ويتمثل أساسا فى التهرب من الضرائب ، إن مشكلة التهرب من الضرائب فى مصر بلغت حدًا كبيرًا حتى أن نسبة الضرائب المحصلة لما يجب تحصيله

(١) شوقى علام ، « هل أداء الزكاة في الإسلام يعفي عن دفع الضرائب » ، متاح على:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2275440: last visited:7-3-2021

(٢) تم الرجوع إلى : السيد عطية عبد الواحد، « دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية : نماذج للقيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية » ، دار النهضة العربية، ط٢،بت، ص ص ١٦٠-١٦١؛جمال محمد عثمان مصطفى ، « تطور السياسة الضريبة وأثرها على كفاءة الاقتصاد المصري بالتطبيق على القطاع الصناعي» ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة « بنين» ،جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ٢٠١٥، ص ٢٧ ، ٢٠٤-٢٢٢.

تتراوح حول ٤٠٪ وفقًا لما يذكره العاملون فى مصلحة الضرائب، إن الموازنة العامة للدولة يضيع عليها مليارات الجنيهات بسبب التهرب من الضرائب، هذه المليارات كان الأولى أن يتم تحصيلها لتحسين وضع الموازنة العامة ولتحسين توزيع الدخل وللإنفاق على استثمارات عامة من أجل التنمية والإنفاق على التعليم والصحة وتحسين أحوال المصريين[1].

أن الكثيرين ممن يتهربون من الضرائب يعتبرون أن ذلك يمثل نوعًا من الذكاء الاجتماعي والقدرة على خداع الحكومة . ويعكس ذلك نوعًا من الخلل فى منظومة القيم لأن هذه الضرائب هي مال مستحق للدولة ودين على المكلف بدفعها، والتفريط فى هذا الحق للدولة يدخل فى إطار الغش والكذب وهو بكل المقاييس رذيلة من الرذائل التي ينعكس ضررها على المجتمع بأكمله، وهكذا نجد أن مشكلة العجز المزمن للموازنة العامة للدولة لا يرجع فقط إلى أسباب اقتصادية أو أسباب فنية خاصة بطريقة إعداد الموازنة ، بل إن منظومة القيم السائدة تمارس تأثيرًا مباشراً ملموساً على الموازنة العامة ومن ثم على منظومة التنمية بأكملها، ويساهم الخلل فى هذه المنظومة فى تعميق مأزق التنمية فى مصر.

البعد الاجتماعي : تتمثل الرؤية الاستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ فى بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة فى الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين فى المشاركة والتوزيع العادل فى ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، ويتجلى دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أهداف المحور الاجتماعي فى التالي:

هدف تحقيق الصحة لجميع المواطنين : عن طريق تمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية لغير القادرين ، ويحقق رضا المواطنين والعاملين فى قطاع الصحة لتحقيق الرخاء

(١) سهير أبو العينين، « دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر»، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

والرفاهية ، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن يؤدي الاقتصاد البنفسجي دورًا هام فى تحقيق العديد من أهداف الاستراتيجية لهذا المحور من من خلال تغيير ثقافة وسلوكيات الإنسان المصرى تجاه التغذية والوقاية وأنماط السلوك السوى التى تقي من الأمراض لأن الوقاية خير من العلاج لأن لا عمل ولا إنتاج بدون صحة جيدة للعامل .

فى ظل العجز المزمن للموازنة الدولة المصرية هنا يأتي الاقتصاد البنفسجي للحد من هذا العجز عن طريق تغيير النظرة للدولة وإنتظارها لعمل كل الخدمات هنا يقع العبء على المجتمع والافراد ونطبق هذا فى مجال الصحة من خلال إحياء سنة الوقف وخاصة الصناديق الوقفية - إحدى الصيغ المبتكرة للعمل الوقفي التى أجازها الفقهاء- وهي تجميع للأموال النقدية من طرف عدد من الأشخاص عن طريق التبرع لإستثمار هذه الأموال ثم إنفاقها ، وإنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقيق النفع للافراد والمجتمع، لإحياء سنة الوقف وتحقيق أهدافه الخيرية التى تعود على الأمة بالنفع العام والخاص، وبصورة تكوين إدارة لهذه الصناديق تعمل على رعايتها وحفظها والإشراف على استثمار الأصول، وتوزيع الأرباح حسب الخطة المرسومة[١].

وهنا يأتي دور الصناديق الوقفية فى مصر الموجهة لخدمة التنمية الصحية تشرف على مشاريع صحية مثل إنشاء المستشفيات ورعاية مرضى الأمراض المزمنة، وإقامة مراكز البحوث ودعم البحوث والباحثين فى مجال الصحة وهذه الصناديق لعبت دور كبير فى تحقيق تنمية صحية مستدامة فى ماليزيا[٢]، وأيضا لا تتوقف هذه الصناديق على المجال الصحي ولكن تلعب دور فى العديد من المجالات مثل التعليم والبيئة ومحاربة الفقر وغيرها.

هدف القضاء على الفقر والجوع و تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية ؛ وفقا للجهاز المركزي للتعبئية العامة والإحصاء المصري فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٥,٣٢٪ فى عام ٢٠١٧ م-٢٠١٨م، ويظهر دور الاقتصاد البنفسجي فى التخفيف من حدة الفقر من خلال تغيير الثقافة السائدة بالمجتمع المصرى من خلال النظر للعمل لأن العمل أول طريق للقضاء على الفقر وقد أثبتت دراسة لأحد

(١) محمد مصطفى الزجيلي ، « الصناديق الوقفية المعاصرة ؛ تكييف – أشكالها- أحكامها- مشكلاتها » ، بحث مقدم إلى أعمال مؤتمر الأوقاف الثاني، جامعة أم القرى، السعودية، ١٨-٢٠ ذي القعدة ١٤٢٧ه ، ص٤.

(٢) ميلودي عمار وآخرون ، « دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا » ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد ٤، العدد ١ ، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٣٦، ١٣٧-١٤٠.

الباحثين أن المشكلات الصحية والبطالة هي أهم مصادر الفقر فى مصر[١]، وبالتالي الحث علي العمل بكل الطرق ، أيضا من ضمن وسائل القضاء على الفقر والجوع من خلال دور العوامل الثقافية طبقا لنظرية أوسكار لويس مثل تشجيع الهجرة للعمل خارج المجتمع أو نقل الأسر لمناطق معيشية ملاصقة لمناطق مرتفعة النمو، وأيضا تركز السياسات على تأسيس التنمية المجتمعية للإستفادة من الأصول المحلية على تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات وتيسير تنقل عنصر العمل بما يسمح للمجتمعات الأفقر بالإستفادة. وهذه السياسات تعالج الفقر الناتج عن عدم العدالة الجغرافية فى توزيع الموارد [٢].

لقد قام باحثان [٣] بدراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على تفضيل الشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (العمل الحر) وكانت من نتائج البحث الرئيسية هو ضعف تأثير البيئة الأسرية الاقتصادية والاجتماعية على اتجاه الشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، واستقلال الشباب فكريا وثقافيا عن محيط أسرهم وتكوين وجهات النظر الخاصة بهم تجاه مستقبلهم، وتغير النظرة إلى العمل من مجرد وسيلة لكسب العيش فقط وإنما وسيلة لتحقيق الذات، وأغلب شباب الحضر يفضلون العمل فى القطاع الخاص وفي النشاط الخدمي، بينما يفضل أغلب شباب الريف إقامة مشروعات صغيرة والعمل بالنشاط الصناعي، انخفاض نسبة الشباب الراغبين فى إقامة مشروعات صغيرة حرفية والتى تعتمد على مهارة وحرفية العامل بها، لتدنى النظرة المجتمعية - وخاصة الحاصلين على مؤهلات عليا - لهذه الأعمال، وهنا يرى الباحث أن تفضيل شباب الريف إقامة مشروعات صغيرة قد يرجع إلى عمل الأطفال مع الآباء سواء فى المجال الرزراعي أو المهني عن شباب المدن ويجب تغيير ثقافة وهذا السلوك لدى النظرة إلى المهن الحرفية .

هذا يفسر لنا وضع الفقر فى صعيد مصر مقارنة بالدلتا والعاصمة، وهو ما أكدته دراسة لأحد الباحثين عن مدى اختلال توزيع الناتج المحلى الإجمالي فى مصر وتركز النشاط الصناعي والاقتصادي فى مصر فى اقليم القاهرة الكبرى فهو يولد ما

(١) ريم عبد الحليم عبد العزيز، « آليات توجيه وإدارة الإنفاق لصالح الفقراء في الموازنة العامة للدولة: دراسة تحليلية للحالة المصرية- « ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١١، ص١٨٠.

(٢) مجدة إمام حسانين، « السياسات الاجتماعية في مراحل الإنتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص على مصر « ، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠١٥، ص٩٣-٩٤.

(٣) أيمن إسماعيل محمد خالد، عبد الحليم محمود أحمد صالح ، « العوامل الاقتصادية المؤثرة على تفضيل الشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (العمل الحر) « ، المجلة العلمية للإدارة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ٦١.

يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي (٥,٤٤) عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ومع إقليم الإسكندرية ٦٠٪ عن نفس العام[١] . وهنا يأتي دور الاقتصاد البنفسجي من خلال التغيير فى السلوكيات لأن التغيير فى اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي فى المشروعات والبرامج المنفذة، ومن ثم ينبغي التركيز على بعث الشعور بين أبناء المجتمع بأن النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيأتي فقط من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، وإذكاء احساسهم بالمسئولية المجتمعية حيال بيئتهم التى يعيشون فيها وإرساء الثقة فى نفسهم بإمكانياتهم وقدراتهم الكامنة غير المستفاد بها باعتبار أن ذلك كله هو المفتاح الحقيقي لنجاح التنمية واستمرارها على المدى الطويل[٢].

أما بالنسبة لهدف تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية : يرمي هذا الهدف إلى ضمان عدالة التوزيع وتقليص الطبقية من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وهذا يتطلب سياسات سليمة تعمل على تمكين الفئات الأقل دخلاً وتعزيز الإندماج الاقتصادي للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء، ويأتي دور الاقتصاد بالنفسجي فى تحقيق ذلك من خلال العديد من الآليات مثل تعزيز ثقافة وسلوك الشمول المالى على سبيل المثال لأنه يركز على الشرائح ذات الدخل المنخفض فى المجتمع ويزيد من وصولهم إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة حيث تشير البيانات العالمية المتاحة حديثا إلى وجود علاقة قوية بين عدم المساواة فى الدخل وعدم المساواة فى استخدام الحسابات القومية، كذلك تناولت العديد من الأدبيات الأثر السلبي لتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي فى اتساع التفاوت فى توزيع الدخل ودور الشمول المالي فى الحد منها[٣].

---

(١) أيمن إسماعيل محمد خالد، علاء مصطفى أبوعجيلة، « الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر » ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٥٣٦، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠١٩، ص٣٦٧ -٣٦٨.

(٢) حنان رجائي عبد اللطيف وآخرون ، « المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر» ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨١)، القاهرة، مصر، سبتمبر ٢٠١٧، ص٧.

- وللمزيد عن المسئولية المجتمعية التفضل بالرجوع إلى : أحمد محبي خلف صقر، « المسئولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي » ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩ .

(٣) محمد فاروق الصادق على ، « الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في مصر : دراسة مقارنة » ، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦-٢٠٧.

البعد البيئي : تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة فى مصر بحلول عام٢٠٣٠ أن يكون البُعد البيئي محور أساسي فى كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ، ويساهم فى دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة لإنسان المصري(١).

يتجلى دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أهداف محور البيئة فى نشر سلوكيات وثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموارد المحدودة والحد من استخدامها وخاصة المياه لما تمثله من أهمية كبرى للأمن القومي والغذائي لمصر وخاصة بعد بناء سد النهضة الأثيوبي فيجب تغيير سلوكيات وثقافة الأفراد والمجتمع والحكومة فعلى الأفراد إدارك أهمية ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها والحد من استهلاكها وعلى الحكومة أخذ التدابير اللازمة لذلك(٢)وأولها كما يقترح الباحث هو تسعير المياه بالسعر العادل ، فبالنسبة للصناعة والمنتجين يجب تغيير نظرتهم إلى أن التحسينات البيئية تحقق لهم مكاسب مالية جراء تطبيق الأساليب الصديقة للبيئة والقضاء على مشكلة التلوث البيئي من الأصل مثل تطبيق مفهوم الإنتاج الأنظف بالنسبة للمخلفات والاقتصاد الدائري كآلية للتنمية المُستدامة (٣).

على الدولة المصرية أيضا تغيير ثقافتها الضريبية من خلال تطبيق ضريبة الكربون كإحدى الأدوات المالية الهامة لترشيد استخدام الطاقة وتحقيق التنمية المُستدامة ، وقد ثبت هذا فى الدول التى طبقت هذه الضريبة مثل بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فظهرت الكفاءة الاقتصادية لضريبة لها أثرها الايجابي فى ترشسد استهلاك الطاقة وحماية البيئة فى الأجل الطويل، فهي تعمل كحافز للبحث والتطوير فى مجال الحد من التلوث وإنتاج الطاقة الكفء

(١) وزارة البيئة ، « رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة » ، جهاز شئون البيئة، الموقع الرسمي: متاح على:
https://www.eeaa.gov.eg/ar-eg : last visited:7-3-2021:

(٢) للمزيد عن قضية المياه في مصر التفضل بالرجوع إلى : لقاء الخبراء « سياسات إستخدام المياه في مصر المشاكل والحلول الممكنة » ، سلسلة أوراق اقتصادية العدد رقم (١٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أبريل ٢٠١٥.

(٣) تم الرجوع إلى :
نفيسة سيد أبو السعود، « الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٧٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يوليو ٢٠١٧، ص ٩٧.
علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة، « العوائد الاقتصادية لتطبيق الاقتصاد الدائري في مصر: دراسة تنظرية وتطبيقية » ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢١، ص ص ٧٩-٨٢.

والمتوافقة مع البيئة، على الرغم من تأثير هذه الضريبة السلبي على كل من النمو الاقتصادي والتنافسية الدولية فى الأجل القصير، وعلى الرغم من الضرر الذى قد يلحق بالفئات منخفضة الدخل من جراء فرض الضريبة، إلا أن يمكن تعويضهم - ولوجزئيا- عن هذا الضرر عن طريق إعادة توزيع إيرادات الضريبة لصالحهم، وقد أثبتت دراسة أحد الباحثين الأهمية الكبيرة لهذه الضريبة فى الحد من تلوث البيئة خاصة تلوث الهواء الذى يعاني منه مصر إلى قبول تطبيق هذه الضريبة فى مصر بشروط معينة تساعد فى تحقيق الهدف من تطبيقها بيئياً وماليا فى المدى المتوسط والبعيد[١].

يستنتج مما سبق : العمل على تغيير ثقافة وسلوك المنتجين والأفراد تجاه البيئة فى مصر ، أن الهدف الأساسي من تطبيق ضريبة الكربون هدف بيئي وهو نقاء البيئة المحلية من الانبعاثات الكربونية، وكذلك الحد من ظاهرة عالمية ألا وهي ظاهرة تغير المناخ.

أما هدف تحقيق التوازن بين المدينة والريف والنمو المتوازن بين المناطق أو ما يطلق عليه هدف البعد الجغرافي(المكاني) فهناك دراسة قام بها معهد التخطيط القومي المصري بهذا الشأن[٢]، وقد خلصت الدراسة بوجود مجموعة من التحديات التى تواجه تحقيق التنمية المتوازنة فى مصر كإعداد الخطة القومية العامة، عدم ارتباط الخطة بالمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على المستوى القومي والاقليمي، والتفتت المؤسسي على المستوى المركزي، وعدم قدرة السلطة التنفيذية والأقاليم على وضع سياسات إقليمية، وإنشاء مؤسسات إقليمية (اللجان العليا للتخطيط الإقليمي وهيئات التخطيط الإقليمي) محدودة الاختصاصات، وتعدد وتداخل الجهات صاحبة الولاية على أراضي الدولة ، وغياب إطار مؤسسي إقليمي يحقق البعد المكاني الذي يربط بين المشروعات والاستثمارات، ولمواجهة هذه التحديات تم صياغة عدد من التوصيات وهي خارطة طريق للمستقل تعمل على تفعيل منظومة وآليات التخطيط للتنمية المتوازنة فى مصر لتحقيق هدف التنمية المتوازنة والمُستدامة بحلول ٢٠٣٠ منها ترسيخ وإدماج البعد المكاني والحضري فى

(١) نيفين كمال « إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر « ، سلسلة كراسات السياسات، رقم (٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، نوفمبر٢٠١٢، ص٢٣-٢٤.

(٢) فريد أحمد عبد العال « آليات تحقيق سياسة التنمية الاقليمية المتوازنة في مصر « ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٧٠)، ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أغسطس ٢٠١٦، ص٢٣-٢٤.

كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات (الوطنية- الإقليمية- المحلية) وذلك اعتمادا على النهج التشاركي ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب ، وما بين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلى من جانب آخر، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية فى عملية صنع القرار.

هنا يأتي دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق التنمية المتوازنة فى مصر بين الحضر والريف وبين المناطق والأقاليم المختلفة عن طريق تغيير سلوكيات وثقافة كلا من الشراكاء الفاعلين فى التنمية والخروج من الوادي الضيق إلى رحاب مصر من خلال تفريغ القاهرة الكبرى كما فعلت الحكومة المصرية فى بناء العاصمة الإدارية الجديدة والعمل على توزيع الخدمات وإقامة صناعات وأعمال تناسب كل منطقة إو إقليم فعلى سبيل المثال الاهتمام بالصناعات والأنشطة المتعلقة بالمياه فى المناطق الساحلية (الاقتصاد الأزرق) والاهتمام بالسياحة فى جنوب مصر وخاصة مدينة الأقصر ، أما بالنسبة إلى الأفراد فيجب تغيير النظرة إلى العمل الحر بدلا من العمل الحكومي والعمل فى بعض المهن على وجه العموم.

فى الختام: لابد أن ننوه أن تحقيق الأبعاد الاستراتيجية للتنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ بأهدافها العديدة التى تم تناولها يتحق العديد منها من خلال المسئولية الاجتماعية للشركات وهي كما يتبناه البحث هو « عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام » [(١)] ، وسبب تبني البحث هذا التعريف هو نظرته إلى المسئولية الاجتماعية على أنها حتمية وواجبة التطبيق ، فهي تهدف إلى تبني المسئولية عن أعمال الشركة وتشجيع التأثير الإيجابي والبعد الأخلاقي من خلال أنشطتها على البيئة والمستهلكين والموظفين وجميع أصحاب المصلحة، فالاقتصاد البنفسجي يساهم فى ترسيخ مبادئ المسئولية الاجتماعية من خلال نشر ثقافة العقاب من طبيعة العمل (أى تثقيف الشركات حول الحاجة إلى معرفة القوانين المتعلقة بحقوق المستهلك والبعد البيئي ثم الالتزام بها من أجل تحقيق الاستدامة)؛ نشر ثقافة احترام الاتفاقيات الدولية، نشر ثقافة التبرير المشروع لطبيعة أنشطة المؤسسة؛ نشر ثقافة الثقة والمصداقية؛ نشر الإنسانية كرسالة لاحترام حقوق الإنسان (كحقوق المستهلك ، وحقوق العملاء،

(١) ظاهر محسن منصور الغالبى، صالح مهدي محسن العامرى « المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع » ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط٤، عَمان ، الأردن، ٢٠١٥، ص ٤٨

وحقوق الموظف، كمساهم وكلاعب نشط فى تحقيق التنمية المُستدامة ، كل هذا فى ظل التناغم بين الأبعاد البيئية والأخلاقية) [١]، يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (٨) التالي:

شكل رقم رقم (٨)

ارساء مبادئ المسئولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة

المصدر: سارة زرقوط، « المسئولية الاجتماعية للشركات فى ظل الاقتصاد البنفسجي: مقاربة مفاهيمية « ، مرجع سبق ذكره، ١٢٤.

بالتالى على مصر تبني الاقتصاد البنفسجي لأنه وسيلة لترسيخ مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات، لأنه يعمل على نشر ثقافة المبادئ السابقة فى البيئة المحيطة، مما سيؤدي إلى تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف من خلال اعتماد البعد الأخلاقي ثم الاجتماعي للوصول إلى تحقيق أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر، لأن مجالات المسئولية الاجتماعية هي تنمية المجتمعات المحلية (البيئة والصحة والتعليم والمساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح، وتقديم دعم وعلاج صحي للقرى النائية والفقيرة، وتمويل مشاريع ذات صلة بالمحافظة على البيئة)؛ وتنمية مجال الإبداع والمعرفة (تقديم الدعم للجامعات، والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية، تقديم منح دراسية للحصول على الدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين، تمويل الأبحاث والباحثين)؛ونشر ممارسات وثقافة المسئولية الاجتماعية لقطاع العمال[٢].

(١) سارة زرقوط، « المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي: مقاربة مفاهيمية « ، مرجع سبق ذكره، ١٢٣.
(٢) المرجع السابق،ص ١٢٠.

وأخيرا تعد الصادرات خيارا هاما لحل العديد من المشكلات الاقتصادية لمصر وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة لمصر وفق رؤية ٢٠٣٠ حيت الصادرات المصرية تعد رقم متواضع حيث بلغت ٢٦,٨١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ كان نصيب أفريقيا ٣,٨١١ مليار دولار[١] عن نفس العام أى نسبة ١٤,٢ % [٢]وهي نسبة ضيئلة جداً،حيث تمثل السوق الأفريقية سوقاً واعدة للكثير من المصدرين المصريين بسبب اتساع رقعتها الجغرافية من جهة وتعطشها للمنتجات المصرية من جهة أخري، إلا أن العقبات التي خلقها إهمال الحكومة والقطاع الخاص معا فى وجه التصدير إلي أفريقيا وضعت حواجز أمام نفاذ الصادرات المصرية لهذه الأسواق، الأمر الذى يحتاج مزيد من الجهد للارتفاع بهذا الرقم خاصة أن حجم التجارة فى القارة الأفريقية يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، هنا يلعب الاقتصاد البنفسجي دورا فى زيادة الصادرات لأفريقيا عن طريق الصعيد الثقافي فمن أهم السياسات المقترحة لإعادة بناء العلاقات المصرية الأفريقية لزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الطاقة التصديرية لها الصعيد الثقافي، فهناك العديد من التدابير التى لا بد من اتخاذها وأهمها [٣] :

تنشيط التبادل الثقافي: لابد من الأخذ فى الاعتبار ان هناك مصادر أجنبية تمول المد الثقافي الخاص بها داخل دول أفريقيا، وقد تحقق إنجازات كبيرة إن لم يكن هناك تصدي عربي على وجه العموم ومصرى على وجه الخصوص وخاصة أن به الأزهر الشريف الذي يمثل أكبر قوة ناعمة لمصر يعمل حائط صد مدروس بحيث يعكس أبعاد قوته.

نشر اللغة العربية: لابد من التركيز على نشر اللغة العربية فى الدول الأفريقية شريطة أن يكون القائمون من المصرين على شئونه فى الدول الأفريقية من العالمين بظروف أفريقيا والدارسين لأحوالها والعارفين بشعوبها .

التعاون الإعلامي: ضرورة التركيز على إبراز الخبرات الفنية والإعلامية لدى طرفي التعاون، والعمل على تهيئة المناخ لها لممارسة أنشطتها لإمكان التعرف على عملها والاستفادة منه فى تعضيد المجال الفني والإعلامي، ويمكن فى هذا الإطار دعم الإنتاج المشترك فى مجال التليفزيون والسينما.

(١) صبحي مقار " اتجاهات الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠ " ، التقرير السنوى ، وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي، العدد ٢ سبتمبر ٢٠٢١، ص ٤.

(٢)حسب بواسطة الباحث..

(٣) لمياء محمد المغربي « التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا » ، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ع٤ ،ديسمبر (كانون الأول)، ٢٠١٧، ص ١٠٧.

المحور الثاني : دور البعد الثقافي ومحاوره فى التنمية المستدامة فى ضوء ٢٠٣٠:

القيم الأخلاقية: هناك مجموعة من القيم الأخلاقية التى يجب تطبيقها فى الاقتصاد المصرى للنهوض به لتحقيق استراتيجية الاستدامة ٢٠٣٠ منها على سبيل المثال لا الحصر:

القيم الأخلاقية الأولى التى يجب تطبيقها هي الحوكمة ومكافحة الفساد لأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعيق قدرة المواطنين على الحصول على حقوقهم الأساسية ، فقد يُحرم بعض الأفراد من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية إن لم تكن لديهم المعلومات الكافية عن حقوقهم، كما أن الفساد يوهن المؤسسات ويضعف آليات المساءلة الديمقراطية، ويزعزع ثقة المواطنين فى الحكومة، ويقلص الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الأساسية خاصة للفئات المهمشة والفقيرة[١].

وأكدت دراسة لأحد الباحثين[٢] على أهمية التمسك بالقيم الأخلاقية التي نادت بها جميع الأديان السماوية لمكافحة الفساد، فهي فطرة الله التى فطر الناس عليها، وأثبتت الدراسة أن أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية على سبيل المثال يرجع إلى مكافحة الفساد وفق القيم والتعاليم الإسلامية، وحرص الشعب الماليزي على التخلق بالأخلاق الحميدة التى كانت أحد العوامل الأساسية فى مكافة الفساد، وعلى الدولة المصرية السير على خطى التجربة الماليزية فى مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠. وفي نهاية يجب التنويه إلى أن غرس العقيدة والقيم الأخلاقية لدى الكافة تجعل مكافحة الفساد والتخلص منه ليست مسئولية الحكام فحسب، بل مسئولية كل أفراد المجتمع، كلٍ منهم بحسب قدرته ومكانته، وقد بين لنا النبي (ﷺ) مدى أهمية وعى الأفراد وإدراكهم وتعاونهم فى مكافحة الفساد الذى يمكن أن ينتج أثره السيئ عليهم جميعا فيما إذا تركوا المفسد يتمادى فى فساده أو إذا تستروا على فساده[٣].

---

(١) أمل زكريا محمد عامر ، « آليات تعزيز الشفافية من أجل مكافحة الفساد على المستوى المحلي وإمكانية تطبيقها في مصر » ، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٣)، القاهرة، مصر، يناير ٢٠١٥، ص ٧.

(٢) أسماء سيد إبراهيم الحلواني ، « دور القيم الإسلامية في مكافحة الفساد الاقتصادي : دراسة مقارنة » ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧، ص ٢٥٤، ٢٥٦.

(٣) نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، « الفساد الاقتصادي أسبابه-أشكاله- آثاره- آليات مكافحته: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي » ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ١٥٣.

هنا يأتي دور الاقتصاد البنفسجي فى مكافحة الفساد من خلال نشر ثقافة وسلوك الشفافية والإفصاح وتداول المعلومات سواء على المستوى الفردي أو الحكومي فى مصر والاهتمام بالقواعد الأخلاقية للموظفين من خلال منظومة القوانين والمبادئ العامة والقيم التى تنظم سلوك العاملين، أخذاً فى الاعتبار أن بناء الأخلاقيات لا يجب أن يكون فى الحكومة وحدها، بل يتضمن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وباقي أصحاب المصالح فى المجتمع المصري.

يحدث فى العديد من البلدان النامية ومنها مصر فجوة بين القيم الثقافية والحضارية والمتوارثة وقيم العمل الرسمية المتعمدة على الانضباط والأمانة وطاعة الرؤساء وحرمة المال العام وقيم الولاء والانتماء لجهة العمل سواء حكومية أو خاصة، ونظراً لوجود تفاعل واحتكاك بين الحضارات والثقافات المختلفة فإنه من المحتمل حدوث اختراق لقيم ثقافية أو حضارية أجنبية تؤدى إلى تغيير السلوك والقيم المتعلقة بالعمل الرسمي ومن ثم حدوث جرائم اعتداء على المال العام، خاصة عندما تصبح القيم المادية أعلى من القيم الدينية أو الأخلاقية فيفقد المال العام حرمته وتكون النظرة الشخصية للعدوان عليه مبررة للمعتدى على أساس أنه ليس من الأموال الخاصة التى يجب حمايتها فتحدث جرائم الاعتداء على أملاك الدولة وعلى ماليتها وعلى بنوكها ويحدث اختلاس للأموال الحكومية وعهدة أمناء المخازن والصرافة أو الخزينة فضلا عن تبرير الرشوة تحت مسميات مختلفة كالإكرامية أو الحلوان أو الشاى وغيرها من المسميات المستخدمة لتبرير هذه الجريمة، وتوضح بعض الدراسات الاجتماعية أنه فى حالة وجود صراع بين ثقافتين فى مجتمع واحد وتكون إحدى الثقافتين أقوى من الأخرى فإن ذلك يؤدى إلى توتر اجتماعي يقود إلى ازدياد الفساد.وهذا يعد أهم الأسباب الاجتماعية للفساد الاقتصادي[١] ، كما ذكر ابن خلدون فى كتابه الشهير المقدمة حيث ذكر أن الظلم أنواع كثيرة منها الظلم الاقتصادي وهذا النوع من الظلم يؤدي إلى خراب العمران فهو السبب الرئيس فى الخراب الذى يلحق بالمجتمع[٢] .

(١) أحمد بسيوني نور الدين محمد ، « الفساد الاقتصادي وأثره على الموازنة العامة للدولة: دراسة في الاقتصاد الوضعي والإسلامي» ، رسالة دكتوراه ، قسم المالية العامة والاقتصاد ، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، القاهرة، مصر، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م، ص ١١،١٠٩.

(٢) رفعت السيد العوضي، « الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي»، دار الكلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة ، مصر ،١٤٤٢هـ / ٢٠٢١، ص١٤٨-١٥١.

القيمة الأخلاقية الثانية فى السياسة الاقتصادية للدولة :

التمويل بالصكوك : الصكوك لتمويل الاقتصاد بالنسبة للشركات يجب تغيير ثقافة وسلوك الشركات تجاه الصكوك والتمويل بها لقدتها على تعبئة الموارد وتحقيق العديد من المزايا التى تعجز عنها الطرق الأخرى، وتغيير ثقافة وسلوك الحكومة المصرية فى تمويل عجز الموازنة والمشروعات الكبرى بالصكوك السيادية وهو ما اتجهت إليه مصر فى الفترة الأخيرة وأصدرت قانون (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ فى ١٥ أغسطس ٢٠٢٠ [١] بالنسبة للسياسة النقدية، أما بالنسبة للسياسة المالية فعلى الحكومة والأفراد معًا ترشيد الإستهلاك وزيادة الإنتاج عن طريق تغيير الثقافة والسلوك السلبي وغيرها[٢].

الشمول المالي: على مصر تبني الشمول المالي وخاصة التثقيف المالي من خلال عقد العديد من ندوات التثقيف المالي فى المدارس والجامعات، وتطوير مناهج التعليم المالي مع شركاء دوليين ووكالات تنموية ... وغيرها من الأمور التى تؤدى إلى التثقيف المالي فى مصر[٣]، لقدرته على الحد من مشكلة الفقر ، وتمويل التنمية الاقتصادية وغيرها من أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر وهو مانتناوله بشيئ من الاختصار فى التالي:

بالنسبة لهدف تحقيق جودة التعليم والشمول المالي: تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم المصري حتى ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء، وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، وأن يساهم فى بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

---

(١) الجريدة الرسمية، « قانون ١٣٨ لسنة ٢٠٢١ بإصدارقانون الصكوك السيادية»، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢مكرر (أ) في ١٥ أغسطس سنة ٢٠٢١.

(٢) السيد عطية عبد الواحد، « القيم الأخلاقية في السياسة المالية والاقتصادية « ، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٠٨/٣٨٠٠، مركز عباد الرحمن للطباعة، طوخ، قليوبية، مصر، ب.ت، ص ٨.

(٣) محمود محمد محمود خير الدين، « الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصاد مع دراسة على البنوك الإسلامية»، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص١٢٤.

حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨ فإن نسبة الملتحقين بالتعليم فى مصر بدءا من سن ٤ سنوات فأكثر وفقا لتعداد السكان عام ٢٠١٧م بلغت ٢,٣٠ ٪ على مستوى الجمهورية، مقابل ٨,٢٦ ٪ غير ملتحقين، فيما بلغت نسبة من التحقوا وأنهوا تعليمهم ٦,٢٦ ٪ ، و٣٢,٧ ٪ من هنا يمكن أن يؤدي الاقتصاد البنفسجي من خلال تغيير ثقافة المجتمع وتغيير النظر إلى التعليم على أنه هو المخرج لجميع الأزمات فى مصر بدون تعليم جيد لا يوجد اقتصاد جيد ، ولا شك أن تعزيز جودة التعليم مرتبط بقدرة الأسر على الاستثمار فى الفرص التعليمية، إلا أن ذلك يواجه العديد من التحديات مثل ارتفاع التكاليف (المتمثلة فى الكتب والزى المدرسي ورسوم الامتحانات)، وهو ما لا يتناسب مع دخول الفئات الفقيرة، وينعكس على تفاقم الفجوة بين الجنسين فى التعليم وضعف الأداء التربوي ، حيث يكتفي الآباء بتعليم أحد أبنائهم دون الآخر أو تفضيل تعليم الذكور عن الأناث، وهو ما ينعكس أيضا بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي والمرتبطة برأس المال البشرى ويحد من فرص تحقيق التنمية[١].

من العرض السابق يتضح قدرة الشمول المالي والتثقيف المالي كأحد أدواته أن يحقق الهدف السابق من عدة جوانب حيث أثبتت العديد من الدراسات كدراسة Ambler,Aycinena and Yang (٢٠١٥) والتى ضمت عينة من مهاجري السلفادور للولايات المتحدة الأمريكية، أن التحويلات النقدية الرقمية التى قام بها هؤلاء المهاجرين لتغطية نفقات تعليم أبنائهم فى السلفادور قد أدت إلى تخفيض نسب التسرب المدرسي ومعدل عمل الأطفال، وهناك العديد من الدراسات أكدت قدرة الشمول المالي على الارتقاء بالتعليم وحل العديد من مشكلاته[٢].

الصناعات الثقافية والإبداعية: تفيد مؤشرات الاقتصاد والتكنولوجيا الدولية بأن أداء مصر يمثل نقطة انطلاق مناسبة نحو تطوير قواها الناعمة وزيادة دورها فى جهود التنمية المُستدامة والتحول المعرفي من خلال زيادة التنوع الثقافي بالصناعات الثقافية والإبداعية، ويقصد بالصناعات الإبداعية الصناعات والأنشطة التى تعتمد فى أساسها على الإبداع والمهارة والموهبة الفردية والتى تمتلك إمكانية تحقيق الثروة وخلق فرص عمل والتى تتمتع بحقوق الملكية الفكرية وهى تشمل القطاع الإبداعي والذى قد يكون تجاري أو غير هادف للربح[٣]، أما للصناعات الثقافية فهي

(١) أزهار حسين ، « التعليم المعكوس في ظل جائحة كورونا » ، محاضرة منصة الباحثين والأكاديميين -إيفاد والمؤسسة الدولية للتطوير الأكاديمي، الخميس ١٩ أغسطس ٢٠٢١.

(٢) محمد فاروق الصادق على ،» الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في مصر : دراسة مقارنة « ، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٧.

(3) UNCTAD , "Creative Economy Report: A feasible development option ",2010 ,p8. https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20103_en.pdf: last visited:7-3-2021

عبارة عن التراث والمخزون الثقافي غير المحدود وغير الملموس والحر بطبيعته والذى يرتبط بالمجتمع حسب المكان الموجود فى الحضارة، وتعد الصناعات الثقافية إحدى الصناعات الإبداعية الهامة، تؤدي الصناعات الثقافية دور بارز فى نهضة المجتمعات وتقدمها عموما وفي مصر خاصة لقدرتها على نهضة المجتمع وتقدمه وهي سبب رئيسي لتطوير الواقع الثقافي وتوفير الظروف المناسبة لنموه واستمراره وتطوره وازدهاره بما يحقق الطموحات المنشودة لهواة الصناعات الثقافية ورواداها، وتزدهر هذه الصناعات فى عصر اقتصاد المعرفة الذي نعيش فيه، والذى تنشأ فيه علاقة وثيقة بين الاقتصاد والثقافة وينطوى ذلك على الاستخدام الاقتصادي للثقافة وهذا يعني توجه الثقافة لكي تصبح سلعة تجارية. أما الاستخدام الثقافي للاقتصاد فهو يعني زيادة دور المحتوى الثقافي فى إنتاج السلع والخدمات[١].

فحققت صادرات مصر من السلع الإبداعية نمواً بسيطاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م حتى عام ٢٠١٠م حيث أنها سجلت ٧,٦١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى مليار و١٠٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩ ثم مليار و١٢٦ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ فى حين حققت صادرات العالم من السلع الإبداعية ٤٠٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ انخفضت إلى ٣٥٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت قليلا لتسجل ٣٨٣٨ مليار دولار فى عام ٢٠١٠م، إلا أنه يعد ضئيلا جدا إذ أنه لم يتعدى ١٥,٠٪ فى عام ٢٠٠٨ ، و٣٠,٠٪ فى عام ٢٠١٠، وأخير تجدر الإشارة إلى أن صادرات وواردات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات (خدمات إبداعية) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٠م تعد ضئيلة جداً حيث تراوحت ما بين ٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠م ، و٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى ٢١٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨م ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ١٥٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ بنسبة ٠٢٨,٠ ٪ من صادرات العالم [٢].

فى عام ٢٠١٨م حققت مصر المرتبة (٤٣) فى مؤشر صادرات الخدمات الإبداعية والثقافية والمركز (٣٩) دوليا فى مؤشر صادرات السلع الإبداعية بدليل المعرفة العالمي فى عام ٢٠١٨م ، فى حين تقدر معدلات أدائها بدليل الابتكار العالمي بالمرتبة (٢٨) من ضمن (١٢٦) دولة فى مجال السلع الإبداعية ، ومن ثم فإن التقارير التحليلية الدولية للإبداع والابتكار تعتبر هذا الأداء إحدى نقاط قوة مصر فى مجال القوى الناعمة . بيد أن الأمر يتطلب أيضاً زيادة استثمارات مصر فى الأصول غير الملموسة من أجل تحسين أدائها فى مجالات حقوق الملكية الفكرية، حيث تحتل مصر المركز ٦٩ عالمياً،

(١) إجلال راتب « بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، نوفمبر٢٠١٣، ص١٣٤-١٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص١٤٢، ١٥٧، ١٤٦.

أما على مستوى إنتاج العلامات التجارية فتحتل المركز ١٠١٠ دوليا ، وعلى مستوى التصميمات الصناعية تحتل مصر المرتبة ٥٧ على المستوى العالمي عام ٢٠١٨م[١]، وجاءت مصر الثالث عربيا والـ ٤٠ عالميا بنسبة ١,٣ من حيث صادرات السلع الإبداعية بحسب مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١ الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية(الوايبو) [٢] كما يوضحها الشكل رقم (٩) التالي:

شكل رقم(٩)

نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي التجارة للدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢١

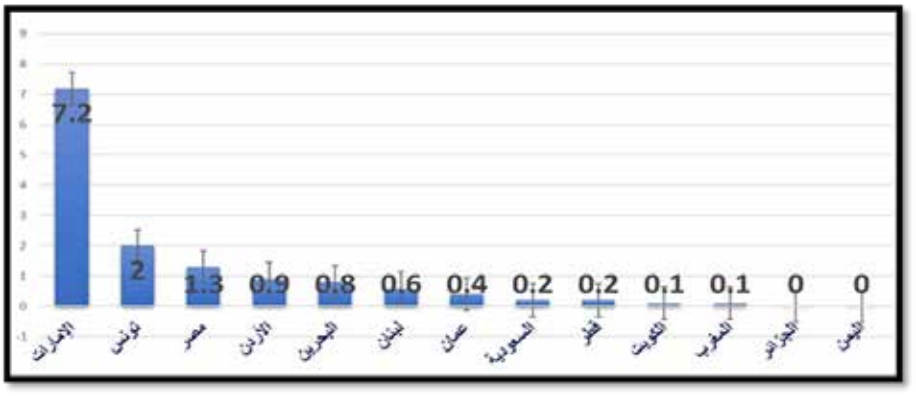

المصدر: محمود سلامة الشريف، « ١٣,٨ نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي التجارة لـ ١٤ دولة عربية» ، مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية، نشرة رقم ٢٧ أبريل ٢٠٢٢،ص٢.

بالتالى على مصر العودة إلى دورها القيادي على المستوى المنطقة العربية فى مجال « القوى الناعمة « بصفتها قوى مؤثرة فى تحول مصر إلى مجتمع معرفي مبدع من ناحية، ونظراً لدورها الفاعل فى استدامة التنمية من ناحية أخرى، عن طريق الاقتصاد البنفسجي من خلال زيادة الصادرات المصرية من الصناعات الإبداعية لامتلاك مصر العديد من القطاعات المختلفة مثل الحرف اليدوية المختلفة كمجوهرات وأعمال المعادن والزجاج والسيراميك ...وغيرها، والدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والعمارة والتصميم والتخطيط الحضري وتصميم الأزياء والعطور والملابس والافلام والفيديو والمنتجات السمعية والبصرية والأدب والمكتبات والنشر

(١) تم الرجوع إلى: سالي محمد فريد « الصناعات الإبداعية ودورها في الاقتصاد العربي والإفريقي « ، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، متاح على last visited ٧-٣-٢٠٢١ =https://pharostudies.com/?p fbclid&٤١٨٤
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر في أرقام ٢٠١٩ «،متاح على last visited ٧-٣-٢٠٢١،https://www.capmas.gov.eg؛

(٢) تم الرجوع إلى: سالي محمد فريد « الصناعات الإبداعية ودورها في الاقتصاد العربي والإفريقي « ، المرجع السابق،
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر في أرقام ٢٠١٩ «،متاح على last visited ٧-٣-٢٠٢١،https://www.capmas.gov.eg؛

والكتب والمجلات والصحف والموسيقى والمسرح والأوبرا والرسم والنحت ، بالإضافة إلى التراث الثقافي الذى تتميز به مصر مثل الآثار والمدن الإبداعية[١] والسياحة وتغيير النظرة والسلوكيات تجاه هذه المهمن وزيادة الاهتمام بها وإعطائها مكانتها .

ختامًا : سوف نقوم بتلخص أبعاد التنمية المستدامة فى مصر وكيفية مساهمة الاقتصاد البنفسجي فى تحقيقها من خلال الجدول رقم (٥) التالي :

جدول رقم (٥)
أبعاد التنمية المستدامة ومساهمة الاقتصاد البنفسجي فى تحقيقها

البعد	من آليات الاقتصاد البنفسجي لدعم البعد
الاقتصادي	تغيير النظرة إلى القطاعات الاقتصادية وأن يحتل قطاع الزراعة موقعا يستحقه بين القطاعات فكر وثقافة بين أفراد المجتمع، .نبذ الفقر ورفض أن يكون قدرًا على البشر كما يعتقد البعض (توعية)، ونشر ثقافة إحترام العمل، ترسيخ العدالة نوعيا ومكانيا وزمانيا، دعم المرأة المعيلة، رفع المهارات وبناء القدرات. رفع المهارات وبناء القدرات، ثقافة العمل الحر، تقافة العمل المنتج، التمكين الاقتصادي للمرأة التدريب على الحرف، نشر الوعي بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التوعية بأهداف التنمية ، تنوع هيكل النشاط الاقتصادي، العمل والانتاجية والقيم، ارتفاع مكون المعرفة فى معادلة الإنتاج.
الاجتماعي	رفع الوعي بأهمية التعليم ، محاربة الإحجام عن الالتحاق بالتعليم والتسرب منه، الخروج من دائرة الأمية، رفع المهارات وبناء القدرات، مواكبة متطلبات سوق العمل، دعم التعليم الفني المنوط به دعم التنمية.
البيئي	تغيير النظرة إلى التعامل مع البيئة والتعدي عليها، وتغيير النظرة للمخلفات وأهمية التدوير وخاصة الاقتصاد الدائري وتطبيقه فى شتى المجالات

المصدر: من إعداد الباحث من خلال ما تم تناوله ، وبالرجوع إلى : دسوقى حسين عبد الجليل، »ثقافة التنمية فى مصر محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي» ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم (٣٢٥) أغسطس ٢٠٢١، ص ص ١٠٠،٩٩،٩٢،٩١، علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة ، « العوائد الاقتصادية لتطبيق الاقتصاد الدائري فى مصر: دراسة تنظرية وتطبيقية « ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩-٨٢،

رابعا: آثار تطبيق الاقتصاد البنفسجي على تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر رؤية ٢٠٣٠ باستخدام تحليل (SWOT):

يستخدم تحليل SWOT أو ما يعرف بالتحليل الرباعي كأداة تحليل استراتيجي عامة فى عدة مجالات كالاقتصاد والتنمية البشرية وإدارة الأعمال والتسويق وغيرها، وينقسم هذا التحليل كما كُتبِتَ حروفه الأربعة باللغة الانجليزية إلى S

(١) محمود سلامة الشريف، « ١٣,٨ نسبة صادرات السلع الابداعية من إجمالي التجارة لـ ١٤ دولة عربية» ، مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية، نشرة رقم ٢٧ أبريل ٢٠٢٢،ص٢ .

W-O-T- **وهي تعني كالتالي القوة** S**؛ وهي ترجمة كلمة** Strengths**؛ الضعف** W**؛ وهي ترجمة كلمة** Weaknesse**؛ الفرص** O **؛ وهي ترجمة كلمة** Opportunities**؛ التهديدات** T**؛ وهي ترجمة كلمة** Threats **. لذا تسعى الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر ٢٠٣٠ باستخدام تحليل** SWOT **من خلال العصف الذهني لجميع معطيات البحث. يعتمد التحليل الرباعي على إبراز نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لآثار الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى رؤية ٢٠٣٠، وفيما يلى تحليل تلك الآثار من خلال الجدولين التاليين رقم (٦)، (٧):**

جدول رقم (٦)

آثر نقاط القوة والضعف للاقتصاد البنفسجي على تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر رؤية ٢٠٣٠

نقاط القوة	نقاط الضعف
قدرة الاقتصاد البنفسجي على توسيع قاعدة النمو الاقتصادي بزيادة السلوك الايجابي لدى فئات المجتمع.	يحتاج تطبيق الاقتصاد البنفسجي إلى مجهودات كبيرة من قبل الحكومة والأفراد لتغيير الثقافة والسلوك السلبي.
قدرة الاقتصاد البنفسجي على تعميق ثقافة الادخار والاستثمار، وتقليل الاستهلاك، والتمكين الاقتصادي لجميع فئات المجتمع بما يحقق تنمية اقتصادية حقيقية.	عدم اهتمام الحكومة والأفراد بالبعد الثقافي ولا يوجد حتى الآن استراتيجية للبعد الثقافي فى عملية التنمية المُستدامة فى مصر.
قدرة الاقتصاد البنفسجي من خلال تغيير الثقافة والسلوك السلبي على الارتقاء بالأفراد والمجتمع.	عدم اهتمام الأفراد خاصة فى الدول النامية ومنها مصر بتغيير الثقافة والسلوك السلبي لعدم معرفتهم بأهميتها.
تتسم مصر بكثرة السكان حيث تعدى العدد ١٠٠ مليون نسمة ، وبالتالي يمكن للاقتصاد البنفسجي تغيير النظرة إلى التعليم والثقافة.	يوجد عدد كبير من السكان فى مصر بلا ثقافة وعدد كبير أمي، على الرغم من مبادرة الدولة للقضاء على الأمية وزيادة الثقافة بين أفراد المجتمع.
قدرة الشمول المالي على توسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لجميع أفراد المجتمع.	تطبيق الشمول المالى فى حاجة إلى مجهودات كبيرة من قبل الحكومة والأفراد.
قدرة المسئولية الاجتماعية للشركات تحقيق العديد من أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر.	تحتاج تطبيق المسئولية الاجتماعية فى مصر العديد من القوانين والرقابة لتطبيقها.

المصدر: من إعداد الباحث من خلال ما تم تناوله

جدول رقم (٧)

آثر نقاط الفرص والتهديدات للاقتصاد البنفسجي على تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر رؤية٢٠٣٠

الفرص	التهديدات
يمكن من خلال استراتيجيات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعميق البعد الثقافي من خلال اطلاق مبادرات .	تطبيق الاقتصاد البنفسجي فى مصر إلى الارتقاء بمستوى الثقافة وهو ما يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد.
يمكن لوزارات التعليم والثقافة والشباب توسيع تطبيق الاقتصاد البنفسجي من خلال استراتيجيات هذه الوزارات لتوضيح أهمية البعد الثقافي لجميع فئات المجتمع وخاصة الشباب.	عدم تحقيق هذه الاستراتيجيات بسبب ارتفاع نسبة الأمية فى مصر وبسبب عجز موازنة هذه الوزارات وعجز الموازنة العامة للدولة بشكل عام.
يمكن للأزهر الشريف ووزارة الأوقاف لعب دور هام فى تغيير ثقافة وسلوك الأفراد.	تغيير ثقافة وسلوكيات الأفراد فى المجتمع على وجه العموم والشعب المصري بشكل خاص تحتاج غلى وقت طويل لأن تغيير الثقافة والسلوك تأخذ وقت طويل.
يمكن من خلال الاقتصاد البنفسجي رفع النمو الاقتصادي فى مصر من خلال تغيير النظرة لبعض الأعمال، وبالتالي الحد من البطالة، وتقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج وغيرها من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية لرفع معد النمو الاقتصادي.	صعوبة اقناع الأفراد فى مصر بتغيير نظرتهم غلى العمل والتقليل من الاستهلاك ودفع الإنتاج.
على البنك المركزي المصرى إلزام البنوك التابعة له تطبيق الشمول المالي من خلال القوانين والمبادرات.	تطبيق الشمول المالي فى حاجة إلى الارتقاء بمستوى الثقافة والسلوك المالي وهو ما يحتاج إلى الجهد والوقت
يمكن من خلال وزارة التجارة والصناعة والبيئة والعديد من الجهات المسؤولة فى مصر الزام الشركات والفاعلين الاقتصاديين فى مصر تطبيق المسئولية الاجتماعية .	تطبيق المسئولية الاجتماعية فى مصر الارتقاء بمستوى الأخلاق والثقافة والسلوك الايجابي وهو ما يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد.

المصدر: من إعداد الباحث من خلال ما تم تناوله.

التعليق : اتخذت الحكومة العديد من المبادرات لتعزيز وتيرة الاقتصاد البنفسجي فى مصر، ويجب الاستفادة من النمو السكاني فى تعزيز الاقتصاد البنفسجي ونشر الثقافة، ويتطلب ذلك المزيد من الوقت والجهد من ناحية أخرى يمكن القضاء على البطالة من خلال كليات التربية وخريجي الجامعات بشكل عام ، ونشر الثقافة من خلال دور العبادة والجامعات ووزارة الشباب وغيرها.

خامسا: الاقتصاد البنفسجي كآلية للحد من إنتشار جائحة كورونا فى مصر:

الاقتصاد البنفسجي كما سبق تناوله ما هو إلا إندماج بين الاقتصاد والثقافة كذلك هو أحد اضلاع التنمية المُستدامة داخل أى مجتمع ليس قاصرًا على ثقافة الافراد بل يشمل الحكومات أيضا، والبرهان على ذلك عندما قامت دول النمور الآسيوية بتغيير ثقافتها من الإستهلاك والبطالة والإستيراد وعجز الميزانية إلى ثقافة الإنتاج والعمل والتصدير والإكتفاء الذاتى انتقلت هذه الدول من نامية اقتصاديا إلى دول متقدمة اقتصاديا، بسبب تغيير الثقافة الاقتصادية لحكوماتها وبالتالى شعوبها[1]، ونحن فى ٢٠٢١ فى ظل جائحة كوفيد ١٩ (أزمة كورونا) التى تجتاح العالم أجمع وليس مصر لا يمكن مواجهة آثارها السلبية الكبيرة إلا بالاقتصاد البنفسجي بجانب الاقتصاد الأخصر والاقتصاد الأزرق عن طريق الثقافة المستحدثة فى الاقتصاد عن طريق الحفاظ على الثروة البشرية المنتجة بثقافة التباعد الجسدي[2] والنظافة والتواصل عن بعد، لحين إنتهاء هذه الجائحة ورجوع الأمور إلى طبيعتها.

كما أظهرت الجائحة أهمية الثقافة الإلكترونية الاقتصادية فى ظل التباعد الجسدي، وتبدو واضحة الأن فى إدارة الأعمال من المنزل ومحاضرات التعليم عن بعد أون لاين ، والمؤتمرات عبر الفيديو كونفرانس وكذلك التسويق الإلكتروني، ولقد قام أحد فرق الدوري الألماني بسويق تذاكر المباريات تسويقا إلكترونيا مبتكرا من خلال بوضع صورة مجسمة بالحجم الطبيعى لمشجعى الفريق فى المدرجات يجلسون على الكراسى وتم بيع التذكرة مقابل ٢٠ يورو، هنا يأتي الاقتصاد البنفسجي كمجال واعد فى ظله سوف نر الكثير من الابتكارات فى مجال التجارة الالكترونية ومجال التسويق والكثير من الابتكارات سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وعلينا الجاهزية والاستعداد لتلك المتغيرات، سواء من الناحية البشرية أو المادية، حيث بات مؤكدا إختفاء وظائف وظهور وظائف أخرى، وإختفاء قيم إقتصادية وظهور أخرى، فمثلا

---

(١) إبراهيم نصار اليماني، « محاضرات في الاقتصاد التطبيقي» ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص٣٧٩-٣٩٠.

(٢) الأفضل يستخدم تعبير التباعد الجسدي وليس الاجتماعي لأن التباعد بالجسد فقط وليس بالروح والود: المصدر: جهاد عوده، إيهاب الدسوقي، وآخرون،، عام على كورونا: قراءة في الاثار الاقتصادية والسياسية»، ندوة مركز التحرير والبحوث ومجموعة بيت الحكمة للثقافة، القاهرة، مصر، الأربعاء ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠؛ تنويه : حضر الباحث الندوة السابقة كما أنه عضو ببيت الحكمة للثقافة عضوية رقم : ٢٨٧؛ كما حضر الباحث ورشة، المعهد العربي للتخطيط، « التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد ١٩»، ورشة تدريبية عبر منصة زووم، الكويت، يوم الأحد ٢٠٢١/٥/٢٣..

يتوقع إختفاء النقود الورقية والمعدنية لأنها تسبب العدوى بالمرض ويمكن الإعتماد على النقود الإفتراضية بدلاً منها فهل نحن على إستعداد لذلك فى مصر، وهل ستتغير الفتوى بحرمة النقود الإفتراضية حتى نحافظ على حياة الإنسان على أساس أنها من مقاصد الشريعة[١].

هنا وفي ظل جائحة كورونا وجب على البنوك العامة فى مصر وعلى وجه التحديد البنوك الإسلامية البحث عن حلول مبتكرة- فى ظل الاقتصاد البنفسجي- البحث عن حلول مبتكرة للقضى أو الحد من التكدس داخل البنوك عن طريق زيادة الفروع وخاصة الفروع الإلكترونية ، وكذلك زيادة ماكينات الصرف الآلي فى كل مدن وقرى الجمهورية ، وتفعيل خدمات الصرف والإيداع بالهواتف المحمولة وإبرام البلوك تشين لاستخدامها فى الأعمال التجارية ..... إلخ[٢] أى الانتقال إلى نماذج أعمال تعتمد على التقنيات الرقمية والبنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية الذكية أو ما يعرف بالتحول الرقمي[٣]، هنا تقع المسئولية على البنوك باعتبارها عصب أي اقتصاد تجهيز العاملين لديها، وكذلك العملاء للثقافة الجديدة فى المعاملات البنكية القائمة على تكنولوجيا التعامل عن بعد [٤]، وهنا أيضا يجب أيضا على السلطات المصرية تكييف نظام التعليم من أجل تعزيز اكتساب المهارات التى يتطلبها الانتقال البنفسجي[٥] .

يستنتج مما سبق : قدرة الاقتصاد البنفسجي أو ما يعرف بالأرجواني الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل معها لقدرته على امتلاك العديد من الأدوات التى تحد من انتشاره وقادرة على التعامل معه فى مصر وعالميا وبالتالي تحقيق العديد من أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر.

(١) عبد الغفور بركاني ، « الضرورة الشرعية وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة » ، محاضرة محاصرة نادي الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، ٢٠٢١/٦/٧. ؛ عبد البارى مشعل ، « قضايا نقاشية ورؤى شخصية في الاقتصاد الإسلامي » ، محاضرة الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، السبت ٢٠٢١/٧/١٠.

(٢) زكريا حسانين ، « استخدام البلوك تشين في الأعمال التجارية » ، محاضرة منصة الباحثين والأكاديميين -إيفاد والمؤسسة الدولية للتطوير الأكاديمي، ١٠ آيار ٢٠٢١.

(٣) محمد باطويح ، « إدارة المعرفة والتحول الرقمي » ، ورشة تدريبية تفاعلية إلكترتنية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٦ مايو ٢٠٢١، ص١٢.

(٤) تم الرجوع إلى: محمد أحمد بيومي وآخرون « علم الاجتماع الثقافي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨، ص ١٦-١٨؛ المعهد العربي للتخطيط، « التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد ١٩ »، مرجع سبق ذكره،

(٥) حجوب فاطمة، بن عمار منصور « دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم فى تحقيق أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة (البيئي، الاقتصادى، الثقافي والتكنولوجي) وفق رؤية شاملة مركبة ومتكاملة؛ حيث يرى أصحاب مبادرة الاقتصاد البنفسجي أن مكون الثقافة هو أحد الأذرع المهمة لتجسيد نمو اقتصادى وتنمية اجتماعية واعية باعتماد على الممتلكات الملموسة وغير الملموسة؛ ويكون دمج وإشراك البعد الثقافي فى تثمين السلع والخدمات بمثابة إعادة لبعث المحرك الاقتصادي عن طريق إنشاء القيمة وتحقيق النمو. ويعتبر العديد من المراقبين أن الأزمة الاقتصادية هى نتاج تهميش الثقافة من ضمن صور التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن الأهمية بمكان أن تأخذ التنمية بعين الاعتبار القيم الثقافية فى أنشطتها المختلفة لضمان استدامة اجتماعية، من خلال إعادة التفكير فى إحراز تنمية مستدامة يكون فيها الإنسان الفاعل المحورى والمهم والأساسي . من خلال ما تقدم حاول البحث توضيح مدى أهمية الاقتصاد البنفسجي(الأرجواني) لتحقيق أبعاد وأهداف التنمية المُستدامة فى مصر، لذا من النتائج والتوصيات التى تم التوصل إليها وجهة التنفيذ وآلية التنفيذ من خلال الجدول رقم (٨) التالي:

جدول (٨)

خاص بالنتائج والتوصيات وجهة التنفيذ وآلية التنفيذ

النتيجة	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
تتمتع العولمة الرأسمالية بالنظرة الفردية وخلوها من الجوانب الأخلاقية والثقافية، وبالتالى تُعد الثقافة فى الزمن الراهن المخرج الرئيسي لمواجهتها؛ والاقتصاد البنفسجي هو أحد مكونات الاقتصاد المستدام بجانب الاقتصاد الاجتماعي والأخضر.	العمل على نشر عديد من الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية لفهم الاقتصاد البنفسجي وتأثيره على الاقتصاد وتعميق دوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى ظل تأثير مناخ العولمة الثقافي والاجتماعي والسياسي .	كليات الاقتصاد والتجارة والأكاديميات الخاصة بالعلوم الاقتصادية والمالية	إقامة ندوات ومؤتمرات عن الاقتصاد البنفسحي
الاقتصاد البنفسجي له دور كبير فى توضيح أهمية العوامل الثقافية وأثرها فى توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لثبوت إخفاق البرامج التنموية التي لاتأخذ فى الحسبان العوامل الثقافية ، وهو لا يخص تشاطًا اقتصاديًا بل هو إدماجه بصفة شاملة فى جميع الأنشطة والسياسات العامة .	زيادة الاهتمام بالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد بإعتبار أن الثقافة هي مجال الفرص والمسئولية.	وزارتي والثقافة التجارة والصناعة .	من خلال الصناعات الابداعية والثقافية وزيادة الصادرات من السلع الثقافية والإبداعية

تابع جدول (٨)

خاص بالنتائج والتوصيات وجهة التنفيذ وآلية التنفيذ

النتيجة	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
يتمتع الاقتصاد البنفسجي بآفاق مستقبلية أكبر فهو يمثل ركيزة للتقدم والتطور وهو يعتمد على أسس غير مادية إلى حد كبير، وبالتالى يتلاءم مع الحاجة إلى الاعتدال التى يواجهها الاقتصاد اليوم لأسباب بيئية بالدرجة الأولى.	زيادة الاهتمام بالجوانب غير المادية بإدماجها فى الجوانب الاقتصادية من خلال الاهتمام بالقيم والمعتقدات الثقافية بكل جوانبها ومحتوياتها .	وزارة التعليم والتعليم العالي	تطوير مناهج التعليم لوضح مقررات دراسية توضح أهمية النواحي الثقافية فى الاقتصاد ومناحي الحياة المختلفة بما ينعكس على التنمية المستدامة .
توصل البحث إلى أن الهدف الثامن عشر والذى يطلق عليه الهدف المفقود من أهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة هو الأخلاق.	توصي الدراسة بوضع الأخلاق هدف يحمل رقم (١٨) من أهداف التنمية المستدامة.	الأمم المتحدة	وضع تشريعات على المستوى الدولي لوضع الأخلاق كهدف ثامن عشر من أهداف التنمية المستدامة.
تواجه التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ العديد من المعوقات والتحديات من أهمها التضخم ، البطالة، الفقر....إلخ.	على الحكومة المصرية التوسع فى أنشطة اقتصاد الرعاية من أجل توفير فرص عمل والحد من البطالة، وتطبيق أنماط ثقافية تحد من الاستهلاك وتزيد الإنتاج جودة وكمية.	اشتراك العديد من الجهات الرسمية فى مصر كوزارة المالية والصناعة والتجارة والثقافة والقوى العاملة	استخدام جميع الأساليب المتاحة لهذه الجهات لمواجهة معوقات استراتيجية مصر ٢٠٣٠.
أثبت البحث قدرة المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر.	العمل على تشجيع الشركات فى مصر على تطبيق المسئولية الاجتماعية فى ظل الاقتصاد البنفسجي.	وزارة المالية	منح تخفيضات ضريبية لكل الشركات التي لديها مسئولية اجتماعية
يمكن الاستعانة بالاقتصاد البنفسجي للحد من خسائر جائحة كورونا فى ظل الانغلاق الكلى أو الجزئي للعديد من الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على الصحة العامة فى مصر وبالتالى تحقيق العديد من أبعاد التنمية المُستدامة.	على المسئولين فى مصر أن يقوموا بزيادة استخدام توجهات الاقتصاد البنفسجي فى ظل جائحة كورونا لتحقيق أبعاد التنمية المُستدامة .	وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا	زيادة أساليب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاقتصاد المعرفي (رقمنة الاقتصاد)

المصادر والمراجع

الكتب العربية:

القرآن الكريم

السنة المطهرة

- صحيح الجامع | الصفحة أو الرقم: ٢٨٣٣ | خلاصة حكم المحدث: صحيح | التخريج: أخرجه أحمد (٨٩٣٩)، والبخاري في ((الأدب المفرد)) (٢٧٣) واللفظ لهما، والبزار (٨٩٤٩) باختلاف يسير. (المصدر: موقع الدرر السنية متاح على: https://dorar.net/hadith/sharh/11).

الكتب :

- إبراهيم نصار اليماني، « محاضرات فى الاقتصاد التطبيقي «، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
- أحمد السعودي، أحمد ظاهر ، " البطالة المشكلة والحل"، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- أحمد محبي خلف صقر، " المسئولية المجتمعية فى العالم العربي والعالمي " ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.
- جيمس هنرى برستد ، " فجر الضمير " ، ترجمة سليم حسن، الناشر وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ٢٠١٨.
- خالد حامد، " التنمية المستدامة "، دار قرطبة للنشر والتوزيع بمدينة الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- رفعت السيد العوضي، » الأخلاق فى الاقتصاد الإسلامي «، دار الكلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر ،١٤٤٢ه / ٢٠٢١
- السيد عطية عبد الواحد، « القيم الأخلاقية فى السياسة المالية والاقتصادية « ، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٠٨/٣٨٠٠، مركز عباد الرحمن للطباعة، طوخ، قليوبية، مصر، ب.ت.
- ـــــــــــــــــ، " دور السياسة المالية الإسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية: نماذج للقيم الأخلاقية فى السياسة المالية الإسلامية " ، دار النهضة العربية، ط٢،ب ت.
- ضياء الناروز ، " أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي " ، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.
- ظاهر محسن منصور الغالبى، صالح مهدي محسن العامرى " المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط٤، عَمان ، الأردن، ٢٠١٥.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زيط " التنمية المستدامة: فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "، دار صفاء، الأردن، ٢٠٠٦.
- علاء مصطفى أبوعجيلة، تقديم أ.د/فياض عبد المنعم، » مناهج البحث العلمي فى الاقتصاد: بين التنظير والتطبيق « الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١.

- على عبود المحمداوي ، « خطاب الهويات الحضارية من الصدام إلى التسامح دراسة مقارنة بين المنجز الغربي والمنجز الاسلامي » ، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢.
- غريب محمد ، وجدى حلمي، « الإعلام والتنمية المستدامة » ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠١٢.
- محمد أحمد بيومي وآخرون « علم الاجتماع الثقافي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، « الفساد الاقتصادي أسبابه-أشكاله- آثاره- آليات مكافحته: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي » ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.

الرسائل الجامعية:

- أحمد بسيوني نور الدين محمد ، " الفساد الاقتصادي وأثره على الموازنة العامة للدولة: دراسة فى الاقتصاد الوضعي والإسلامي" ، رسالة دكتوراه ، قسم المالية العامة والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، القاهرة، مصر، ١٤٤١ه/٢٠٢٠م.
- أسماء سيد إبراهيم الحلواني ، « دور القيم الإسلامية فى مكافحة الفساد الاقتصادي : دراسة مقارنة » ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤٣٨ه/ ٢٠١٧.
- جمال محمد عثمان مصطفى ، " تطور السياسة الضريبة وأثرها على كفاءة الاقتصاد المصري بالتطبيق على القطاع الصناعي" ، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة " بنين "،جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.
- رشا عبد الوهاب أحمد بدر، " أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة فى برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠: دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ٢٠٢١.
- ريم عبد الحليم عبد العزيز، " آليات توجيه وإدارة الإنفاق لصالح الفقراء فى الموازنة العامة للدولة: دراسة تحليلية للحالة المصرية- "، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١١.
- عقيلة ذبيجي " الطاقة فى ظل التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بقسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٩.
- محمد فاروق الصادق على ،" الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة فى مصر : دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠٢١.
- محمود محمد محمود خير الدين، « الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصاد مع دراسة على البنوك الإسلامية»، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر، ٢٠١٨.

- مودة على أحمد محمد،» دور السياحة فى التغير الاجتماعي والتنموى فى السودان حالة مدينة بورت سودان « ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا (معهد تنمية الأسرة والمجتمع)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨.

الدوريات والندوات والمؤتمرات :

- إجلال راتب « بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري « ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، نوفمبر٢٠١٣.
- أزهار حسين ، « التعليم المعكوس فى ظل جائحة كورونا « ، محاضرة منصة الباحثين والأكاديميين –إيفاد والمؤسسة الدولية للتطوير الأكاديمي، الخميس ١٩ أغسطس ٢٠٢١.
- أمل زكريا محمد عامر ، « آليات تعزيز الشفافية من أجل مكافحة الفساد على المستوى المحلي وإمكانية تطبيقها فى مصر « ، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٣)، القاهرة، مصر، يناير ٢٠١٥.
- أيمن إسماعيل محمد خالد، عبد الحليم محمود أحمد صالح ، « العوامل الاقتصادية المؤثرة على تفضيل الشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (العمل الحر) « ، المجلة العلمية للإدارة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ٦١.
- ـــــــــــــــــ، علاء مصطفى أبوعجيلة، « الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي فى مصر « ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٥٣٦، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠١٩.
- بسبع عبد القادر وآخرون،» الاقتصاد البنفسجي : الرؤية الاقتصادية للثقافة فى فرنسا « ، مجلة الاقتصاد والمالية (Jef)، المجلد ٦، العدد ٢(٢٠٢٠)، ٢٠٢٠.
- بكطاش فتيحة ، كرمية نسرين، « الحوكمة الجيدة ومعضلة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر « ، مجلة بحوث، الجزائر، القاهرة، ٢٠١٢،العدد ١١الجزء الثالث، ص٧٦. متاح على

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46038 : last visited:24-7-2021

- بلبشير قورايه وآخرون « الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص « ، المجلة المالية والأسواق ، المجلد ٧ العدد ٢،جامعة مستغانم، الجزائر ٢٠٢٠.
- بوقطاية سفيان وآخرون « الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة « ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٠ ، الجزء الثالث، الجزائر، يوليو ٢٠٢٠.
- جهاد عوده، إيهاب الدسوقي، وآخرون،» عام على كورونا: قراءة فى الاثار الاقتصادية والسياسية»، ندوة مركز التحرير والبحوث ومجموعة بيت الحكمة للثقافة، القاهرة، مصر، الأربعاء ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠.

- حجوب فاطمة، بن عمار منصور « دور الاقتصاد البنفسجي فى استدامة التنمية الاقتصادية « ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، الجزء الثالث ٣، يوليو (جويلية) ، الجزائر، ٢٠٢٠.
- حسام الدين نجاتي « الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة « ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، مصر ، فبراير ٢٠١٤.
- حسين ناصر عليوي الزيادي، « الدور الجغرافي فى تحقيق التنمية المستدامة « ، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، المجلد ٢، العدد ١، العراق، حزيران/٢٠١٣م ، ص٢١٧-٢٧٧. متاح على:

https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/17129 lastvisited:24-7-2021

- حنان رجائي عبد اللطيف وآخرون ، « المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر» ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨١)، القاهرة، مصر، سبتمبر ٢٠١٧.
- رجراج محمد، حداد محمد ، « التجديد الريفي وآثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف « ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر فى الدول العربية فى ظل العولمة،جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٤.

:https://laboratoires.univ-alger3.dz/lm/telechargement/meeting/08-12-2014/1.pdf last visited:24-7-2021

- رشيدة بوجحفة، مياسة أودية، « الثقافة فى صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة « ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع عشر، يناير ٢٠٢١.
- زكريا حسانين ، « استخدام البلوك تشين فى الأعمال التجارية « ، محاضرة منصة الباحثين والأكاديميين –إيفاد والمؤسسة الدولية للتطوير الأكاديمي، ١٠ آيار ٢٠٢١.
- سارة زرقوط، « المسؤولية الاجتماعية للشركات فى ظل الاقتصاد البنفسجي: مقاربة مفاهيمية « ، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد ٤، العدد٢ ، الجزائر ٢٠٢٠.
- سهير أبو العينين، « دور القيم فى الارتقاء بالأداء التنموي فى مصر»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول،معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يونيو ٢٠١٣.
- سهير أبو العينين، « دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر: مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام « ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٧)، القاهرة، مصر، نوفمبر ٢٠١٣.
- شعبان علم الدين شوقي « البعد البيئي للاستثمار الأجنبي المباشر « ، مؤتمر دور التشريع فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،القاهرة ، ٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٨.

- شيماء الشرقاوي، « المسار الاقتصادي والاستدامة «، محاضرة مركز فالكون للدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، مصر، عبر برنامج الزووم، ٢٠٢٢/٢/٤.
- صبحي مقار « اتجاهات الصادرات المصرية فى الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠ « ، التقرير السنوى ، وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي، العدد ٢ سبتمبر ٢٠٢١.
- عبد البارى مشعل ، « قضايا نقاشية ورؤى شخصية فى الاقتصاد الإسلامي « ، محاضرة الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، السبت ٢٠٢١/٧/١٠.
- عبد العزيز صقر الغامدي « تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة لأمن العربي « ، المؤتمر الثالث للتربية والتعليم، بيروت، لبنان، أبريل ٢٠٠٦م.
- عبد الغفور بركاني ، « الضرورة الشرعية وتطبيقاتها فى المعاملات المالية المعاصرة « ،محاضرة محاصرة نادي الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، ٢٠٢١/٦/٧.
- عبدالعزيز برغوت، »أهداف التنمية المُستدامة من منظور أخلاقي إنساني «، محاضرة برنامج تأصيل ، نادي الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ١٤ يونيو ٢٠٢١.
- عبدالله بن جمعان الغامدي، » التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة «، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧.
- علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة، « العوائد الاقتصادية لتطبيق الاقتصاد الدائري فى مصر: دراسة تنظرية وتطبيقية « ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢١.
- عمار بن مالك، « مساهمة السياحة الرياضية فى تحقيق أبعاد الاقتصاد البنفسجي- حالة كأس العالم بروسيا طبعة ٢٠١٨ « ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٥٢، ١٥ ديسمبر ٢٠١٩.
- فريد أحمد عبد العال « آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة فى مصر « ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٧٠)، ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أغسطس ٢٠١٦.
- كوبيبي حفصة « أهمية الثقافة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة «، مجلة المالية والأسواق ، المجلد ٨ العدد ٢، مستغانم، الجزائر ٢٠٢١.

- لقاء الخبراء « سياسات إستخدام المياه فى مصر المشاكل والحلول الممكنة » ، سلسلة أوراق اقتصادية العدد رقم (١٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أبريل ٢٠١٥.
- لمياء محمد المغربي « التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا » ، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ع٤،ديسمبر (كانون الأول)، ٢٠١٧.
- مجدة إمام حسانين، « السياسات الاجتماعية فى مراحل الإنتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص على مصر » ، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠١٥.
- محمد باطويح ، « إدارة المعرفة والتحول الرقمي » ، ورشة تدريبة تفاعلية إلكترونية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٦ مايو ٢٠٢١.
- محمد عدمان « البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية » ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمي، ٢٠١٦.
- محمد مصطفى الزجيلي ، « الصناديق الوقفية المعاصرة : تكييف – أشكالها- أحكامها- مشكلاتها » ، بحث مقدم إلى أعمال مؤتمر الأوقاف الثاني، جامعة أم القرى، السعودية، ١٨-٢٠ ذي القعدة ١٤٢٧ه... .
- مصطفى جليل إبراهيم ، « أثر الخصائص المكانية فى آليات التنمية » ، مجلة كلية الآداب، ٢٠١٢. متاح على

https://www.iasj.net/iasj/download/156d9715d1d7c5d7: last visited:24-7-2021

- المعهد العربي للتخطيط، » التنمية المستدامة فى ظل جائحة كوفيد ١٩ »، ورشة تدريبية عبر منصة زووم، الكويت، يوم الأحد ٢٠٢١/٥/٢٣.
- مها محمد عبد السميع على، « دور الطاقة المتجددة فى تحقيق الإستدامة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الثامنة والثلاثون العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بنها، القليوبية، مصر، ٢٠١٨.
- ميلودي عمار وآخرون ، « دور الصناديق الوقفية فى دعم التنمية المستدامة فى ماليزيا » ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد ٤، العدد ١ ، الجزائر، ٢٠٢١.
- نفيسة سيد أبو السعود، « الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومي » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٧٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يوليو ٢٠١٧.
- نيفين كمال « إمكانية تطبيق ضريبة الكربون فى مصر » ، سلسلة كراسات السياسات، رقم (٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، نوفمبر٢٠١٣.

- هدى صالح النمر ، « دور الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر « ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٩)، القاهرة، مصر، يوليو٢٠١٥.
- هويدا عدلي، « الاقتصاد البنفسجي بين الرعاية والثقافة « ، مجلة آفاق اقتصادية « مجلة اقتصادية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري»، العدد رقم ١٢، نوفمبر ٢٠٢١.
- الود حبيب، بلاهوة حنان،» التنمية المستدامة صورة للارتباط الحتمي للتنمية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية»، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي ، العدد ٧، الجزائر، يوليو٢٠١٤، ص ١٩٤. متاح على

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79381: last visited:24-7-2021

الدراسات والوثائق الرسمية والمقابلات الشخصية:

- سالي محمد فريد " الصناعات الإبداعية ودورها فى الاقتصاد العربي والإفريقي "، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، متاح على

=https://pharostudies.com/?p=4184&fbclid last visited: 7-3-2021

- زينب توفيق السيد، " عدالة توزيع النحل والنمو الاقتصادي بالحالة المصرية نموذج "، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٥) ، ٢٠٠٢.
- مقابلات مختلفة للباحث مع الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السابق بكلية التجارة " بنين " جامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية ومركز صالح كامل والمستشار الأكاديمي لمركز العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة بتواريخ مختلفة آخرها بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ .
- مصر ٢٠٣٠، البعد الاقتصادي،» محور التنمية الاقتصادية « ، الموقع الرسمي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠) » ، متاح على الرابط التالية

com.sdsegypt2030 http// last visited 12-9-2020

- الجريدة الرسمية،« قانون ١٣٨ لسنة ٢٠٢١ بإصدارقانون الصكوك السيادية»، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢مكرر (أ) فى ١٥ أغسطس سنة ٢٠٢١.
- محمود سلامة الشريف، " ١٣,٨ نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي التجارة لـ ١٤ دولة عربية" ، مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية، نشرة رقم ٢٧ أبريل ٢٠٢٢.
- وزارة المالية، " تقرير الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العلم المالي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ "، مصر، فبراير ٢٠١٤.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر فى أرقام ٢٠٢١ » ، إصدار مارس ٢٠٢١ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،" دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة غن دور الكوميسا"، رقم المرجع ٧٨٠-٢٣٤١١- ٢٠١ إصدار يوليو ٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر فى أرقام ٢٠١٩ »، متاح على

:https://www.capmas.gov.eg: last visited 7-3-2021

الناصر عن العال، « قراءة فى استراتيجية مصر للتنمية ٢٠٣٠ « ، المعهد المصري الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر متاح علي:

http://eipss-eg.org/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A : last visited:3-12-2020

مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- صالح الشهوان ،" أنسنة الاقتصاد"، جريدة الاقتصادية، الثلاثاء ٢٧ يناير ٢٠١٥ (جريدة العرب الاقتصادية الدولية) الرابط

:https://www.aleqt.com/2015/01/27/article_926296.html

- حميد خالد، " الاقتصاد البنفسجي " منار الإسلام للأبحاث والدراسات، فبراير ٢٠١٩.

https://www.islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8/

- عبدالله بن ربيعان، « الاقتصاد البنفسجي»، الاقتصادية (جريدة العرب الاقتصادية الدولية)، الجمعة ٦ مارس 2020:https://www.aleqt.com/2020/03/06/article_1774821.html
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، « تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥؛ التنمية فى كل عمل « ، ٢٠١٥، ص ص١١-١٢. متاح على https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى الدول العربية الرابط https://www.arabstates.undp.org/content/rbal
- جلال امين، « ماذا فعلت العلمية بالتنمية العربية»، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على

: http://rawabetcenter.com/archives/1298 last visited 13-1-2021

- ليرارشاد، « تفاوت وانعدام المساواة فى الدخل: دلالات من تجربة الربيع العربي فى مصر»، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، متاح على الرابط التالية:

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/income-inequality-and-inequality-opportunity-cues-egypt-last visited:13-1-2021:

- صادق علي حسن، « المواءمة بين سوق العمل والتعليم» مركز البيان للدراسات والتخطيط ، متاح على الرابط التالي

http://www.bayancenter.org/2016/09/2406: last visited:13-1-2021:

- علاء أحمد، منى البرادعي «بوابة الأهرام»: « الاقتصاد يحتاج لإدارة قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد الفريدة فى مصر « ، بوابة الأهرام، ٣ إبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/57/1429290.aspx : last visited:13-1-2021

- حسين عبد الفتاح، « الغلاء يضغط على جهود زيادة معدل الادخار فى مصر « ، وكالة الأناضول(تقرير) ، متاح على الرابط التالي .http://aa.com: last visited:13-1-2021 tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8

- صندوق النقد العربي ، « تقرير آفاق الاقتصاد العربي « ،الإصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٢١، ص٤٢. متاح على:

:https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021 last visited:26-8-2021

- وزارة البيئة ، « رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة « ، جهاز شئون البيئة، الموقع الرسمي: متاح على: https://www.eeaa.gov.eg/ar-eg : last visited:7-3-2021

- الجهاز المركزي للتعبئة العامـــة والإحصـاء، « مصـــر فى أرقـــام ٢٠١٩ »،متاح على

:https://www.capmas.gov.eg last visited:7-3-2021

- شوقى علام ، « هل أداء الزكاة فى الإسلام يعفي عن دفع الضرائب « ، متاح على :

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2275440: last visited:7-3-2021

الكتب الأجنبية

- m.adams," Green Development, Environment and Sustainability in The Thind world " , (new yorkm)1990 .
- Diver sum ," The Purple Economy: An Objective An Opportunity ", First inter-institutional Working group on The purple Economy . Paris, 2013.
- Fernandes,A.S. ," A call for A new Economic Order : The Purple Economy ", A Purple Economy The Case For Placing The Economics of care Al the Heart of Sustainable Development . The Economics Fundation, 2017. https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20103_en.pdf: last visited:7-3-2021
- Ipek Ilkkaracan, " The purple Economy Complementing the Green:Towards Sustainable and Caring Economies ", Paper presented at the Levy Economics Institute and Hewlett Foundation Workshop on "Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions", New York, 9 March 2016.http://www.levyinstitute.org/news/gender-and-macroeconomics-workshop-2016: last visited:2-11-2020.
- Kumar, S., & Miss Snehlata Jaiswal , M. S ," Purple Economy – Component Of a Sustainable Economy in India", IOSR Journal of Business and Management . 2018.
- Santosh , K., & Senhlata , J ," The Purple Economy: Component of Sustainable Economy in India ", Journal of Business and Management, 2018.
- UNCTAD , "Creative Economy Report: A feasible development option ",2010 .

ملحق رقم (١)

بعض المصطلحات

م	المصطلح أو الرمز	الشرح
١	الاقتصاد البني	هو الاقتصاد الذي يعتمد فيه معظم النمو الاقتصادي على الأنشطة المدمرة للبيئة، وخاصة الفحم، والبترول، والغاز الطبيعي، وأيضًا غازات الاحتباس الحراري، التي وصلت إلى مستويات هائلة؛ مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأول أكسيد الكربون.
٢	الاقتصاد الأسود	يشير إلى النشاط غير الرسمي أو الممنوع فى أي دولة.
٣	الاقتصاد الدائري	هو نظام إنتاج وتبادل واستهلاك يهدف إلى تحسين استخدام الموارد فى جميع مراحل دورة حياة السلعة أو الخدمة، مع الحد من البصمة البيئية والإسهام فى رفاهية الأفراد والمجتمعات.
٤	رأس المال الطبيعي Natural capital	هو المخزون العالمي من الموارد الطبيعية التي تشمل الجيولوجيا، والتربة، والهواء، والماء وكل الكائنات الحية. ... وهو امتداد للمفهوم الاقتصادي لرأس المال (الموارد التي تمكننا من إنتاج موارد أكثر) للبضائع والخدمات التي تقدمها البيئة الطبيعية.
٥	الأمن المعلوماتي (السيبراني)	الأمن السيبراني أوالأمن الإلكتروني: يختص بأمن كل ما يتعلق بالإلكترونيات، قد يكون أمن سيّارتك أو غسّالتك فى بهو المنزل أو حتى أمنُ موجات محطة الراديو التي كنت تستمتعُ عبرها لبرنامجك المفضّل.
٦	الوصايا العشر	أرفع الآثار الموسوية وأبرزها فى التراث اليهودي المسيحي، تلقفها موسى منقوشة على لوحي الشريعة فى جبل حوريب؛ وتعتبر «وصايا العقل» أساسية فى إلزامها بحيث لا يمكن أن يُعفى أحد من الالتزام بها»، وفي العهد الجديد حين سُئل المسيح: «أي عمل صالح أعمل لأرث الحياة الأبدية؟»، أجاب «احفظ الوصايا"، وقد اعتبرت «خلاصة القوانين الأساسية للتصرف لإنساني، فاليهود والمسيحيون يرجعون إليها لكي يتعلموا منها كيفية التصرف فى الحياة الأخلاقية".
٧	الوقود الأحفوري	هو وقود يُستعمل لإنتاج الطاقة الأحفورية. ويستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية كالفحم الحجري، الفحم، الغاز الطبيعي، ومن النفط، وتستخرج هذه المواد بدورها من باطن الأرض وتحترق فى الهواء مع الأكسجين لإنتاج حرارة تستخدم فى كافة الميادين.يستخرج من باطن الأرض.
٨	البلوك تشين Blockchain	هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كتلا.(blocks) ، تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما فى سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة.

المصدر: من إعداد الباحث .

ملحق رقم (٢)

بعض المصطلحات ذات الصلة بالاقتصاد البنفسجي

التداخل اللغوي بين بعض المصطلحات ومشتقاتها قد يخلُق انطباعاً أولياً بأنّها مصطلحات مترادفة لكنها من الناحية العملية ذات دلالات مختلفة ويتضح هذ االتداخل فيما يتعلق بالألوان المصاحبة للاقتصاد، من هنا كان عرضها ومناقشتها ضرورية ، لأن اللون ينعكس على نوع النشاط الذي يمارسه هذا الاقتصاد:

الاقتصاد الأخضر : هو الاقتصاد الذى يقلل من انبعاث الكربون، وينتج عنه تحسن فى رفاهية الإنسان، ويقلل من المخاطر البيئية[O]. ويركز مفهوم الاقتصاد الأخضر على تحقيق التقدم المستدام، والنهوض نحو اقتصاد الكفاءة، ومن ثم فإنه يركز على تخفيف حدة الفقر، ونقل العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء فى الاقتصاد[O]. وقد كان من أهم ملامح خطط العمل لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام فى مصر كمثال هو التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر[O].

الاقتصاد الاجتماعي (البرتقالي): هو الاقتصاد الذي يهتم بالبيئة الاجتماعية. ويعرف هذا الاقتصاد على أنه مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التى تنتظم فى شكل هيئات مهيكَلة ومستقلة (جمعيات- تعاونيات وتعاضديات) وتخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا. حيث تتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية، التنمية المُستدامة ، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء فى مقاصدها، أما عن العلاقات بين الأعضاء فهي علاقات تضامن بالأساس وتكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي. كما يسعى الاقتصاد الاجتماعي أو ما يطلق عليه البرتقالي إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان فى صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أى اعتبارات اقتصادية صرفة[O].

الاقتصاد الأزرق: الاقتصاد الذي يهتم بالإدارة الجيّدة للموارد المائية، والسعى نحو تسخير المزيد من إمكانات المحيطات والبحار والسواحل فى التنمية المُستدامة، من خلال مبدأ التجدد الطبيعي: للوصول إلى هدف (صفر نفايات). من خلال الابتكار التكنولوجي، وفرص إعادة التصنيع التى يمنحها[O].

ملحق رقم (٣) تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ٢٠٢٠ فى ضوء الاقتصاد البنفسجي

المرحلة	الفترة الزمنية (بصورة تقريبية)	مفهوم التنمية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
الأولى	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي	- اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية . -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. - إهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) .	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان).
الثانية	منتصف ستينات القرن العشرين - منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) .	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان.
الثالثة	منتصف سبعينات القرن العشرين - منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) .	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. -الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان.
الرابعة	منتصف ثمانينات القرن العشرين – نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.	التنمية المُستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بنفس المستوى.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. اهتمام كبير بالجوانب البيئية. اهتمام كبير بالجوانب الروحية الثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) .	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. -الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. - الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان.
الخامسة	نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين – نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.	التنمية المُستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بنفس المستوى+ مراعاة البعد الثقافي للبيئات المختلفة (الاقتصاد البنفسجي)	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام كبير بالجوانب البيئية. -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية. - اهتمام متوسط بالخصوصية والتنوع الثقافي للدول.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة كليةمع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان. - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. - الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان. - الإنسان عائق للتنمية/ العدد الكبير للبشرية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط ، « التنمية المُستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها » ، الصفا، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٣٤؛ وما تم تناوله فى الموضوع (المرحلة الخامسة إضافة للباحث).

ملحق رقم (٤)

أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة

م	الهدف	تفاصيل الهدف
١	القضاء على الفقر	إنهاء الفقر بكل أشكاله فى كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠م
٢	القضاء على الجوع	إنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المُستدامة .
٣	الصحة الجيدة والرفاه	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
٤	التعليم الجيد	ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع.
٥	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من العمل المتاح.
٦	المياه النظيفة والنظافة الصحية	ضمان الوفرة والإدارة المُستدامة للمياه والصحة للكل.
٧	طاقة نظيفة بأسعار معقولة	ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتى يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.
٨	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى اتاحة فرص عمل لائقة للجميع.
٩	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.	بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
١٠	الحد من أوجه عدم المساواة	تقليل عدم المساواة فى داخل الدولة الواحدة وما بين الدول وبعضها البعض.
١١	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
١٢	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.
١٣	العمل المناخي	التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
١٤	الحياة تحت الماء	الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المُستدامة .
١٥	الحياة فى البر	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف التدهور الأرضي و وقف فقدان التنوع البيولوجي.
١٦	السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعزيز الجمعيات المسالمة والشاملة للتنمية المُستدامة ، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.
١٧	عقد شراكات لتحقيق الأهداف	تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المُستدامة .

Source: United Nation ," The Sustainable Development Goals Report " 2020,p24-58. https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development –Goals-Report-2020.pdf: last visited:24-7-2021

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الاقتصاد البنفسجي الذى يعد مدخلا مهما لترسيخ أبعاد التنمية المُستدامة وتحقيق أهدافها وتلبية احتياجات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والإسهام فى حماية البيئة من خلال تغيير النمط الثقافي فى مصر.حيث تشمل الرؤى المستقبلية لمصر على أهداف طموحة حول قضية التنمية على وجه العموم والتنمية المُستدامة على وجه الخصوص. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية البحث؛ حيث أنه يعد محاولة جديدة لإظهار أهمية الجانب الثقافي فى تثمين السلع والخدمات، كآلية لإدارة الاقتصاد وترسيخ أبعاد التنمية المُستدامة وتحقيق أهدافها.

هدفت الدراسة بعد التعرف على مفهوم الاقتصاد البنفسجي ونشأته وتطوره، وأهميته، وأبعاده، إلى إبراز دوره فى خلق البيئة المناسبة لعملية التنمية المُستدامة، والفرق بين الثقافة كقطاع والاقتصاد البنفسجي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها قدرة المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال الاقتصاد البنفسجي فى تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة فى مصر، كذلك قدرة الاقتصاد البنفسجي القضاء أو الحد من المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المُستدامة فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ ، كما يمكن الاستعانة بالاقتصاد البنفسجي للحد من خسائر جائحة كورونا فى ظل الانغلاق الكلى أو الاجزئي للعديد من الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على الصحة العامة فى مصر وبالتالى تحقيق العديد من أبعاد التنمية المُستدامة ، وقد توصل البحث للعديد من التوصيات منها التوصية بإجراء العديد من الدراسات سواء التنظيرية أو التطبيقية عن موضوع الاقتصاد البنفسجي وخاصة مجال اقتصاد الرعاية أحد قسمى الاقتصاد البنفسجي.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد البنفسجي- البصمة الثقافية - أبعاد التنمية المُستدامة - رؤية مصر٢٠٣٠.

The violet economy and its role in achieving the dimensions of the sustainable development strategy in the light of Egypt's 2030 vision

Dr - Alaa Mustafa Abdel-Maqsoud Abu Ajila

Abstract

This study dealt with the subject of the violet economy, which is an important entry point for consolidating the dimensions of sustainable development, achieving its goals, meeting the needs of future generations of natural resources and contributing to protecting the environment by changing the cultural pattern in Egypt. The future visions of Egypt include ambitious goals on the issue of development in general and development sustainable in particular. This study Waxs derives its importance from the importance of the research; As it is a new attempt to show the importance of the cultural aspect in valuing goods and services, as a mechanism for managing the economy and consolidating the dimensions of sustainable development and achieving its goals. After identifying the concept of the violet economy, its origin and development, its importance, and its dimensions, the study aimed to highlight its role in creating the appropriate environment for the sustainable development process, and the difference between culture as a sector and the violet economy. The dimensions of sustainable development in Egypt, as well as the ability of the violet economy to eliminate or reduce the obstacles and challenges facing sustainable development in Egypt according to Vision 2030, and the violet economy can also be used to reduce the losses of the Corona pandemic in light of the total or partial closure of many economic activities and the preservation of public health In Egypt, thus achieving many dimensions of sustainable development, and the research reached many recommendations, including the recommendation to conduct many studies, whether theoretical or applied, on the subject of the violet economy, especially the field of care economy, one of the two sections of the violet economy.

Keywords : the purple economy - cultural footprint - dimensions of sustainable development - Egypt's vision 2030.

تقرير مؤشر التشابه

قد تم فحص الوثيقة التالية بواسطة iThenticate المتخصص فى الوقاية من السرقات الأدبية فى شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، ويوفر أقصى درجة فى التحقق من تكامل المحتوى سواء ضمان سلامة المحتوى ، وعدم تشجيع إختلاسه .

نوع الوثيقة :	بحث
تاريخ الإعتماد :	Wednesday 22 June 2022
عنوان الوثيقة :	الاقتصاد البنفسجي ودوره في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المُستدامة في ضوء رؤية مصر 2030
المؤلف :	علاء مصطفى عبد المقصود ابو عجيلة
الكلية / المعهد :	التجارة
القسم :	الاقتصاد
الجامعة :	الأزهر
علماً بأن الإقتباس الغير	% 2
نسبة الإقتباس الذاتى :	% 0
النتيجه النهائيه	% 2

تتم مقارنة الوثيقة مع أضخم قواعد بيانات فى العالم للبحث والمحتوى العلمى .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،

المراجـــع /
مروه أبوبكر

أمين المـــركز /
هشام الجندى

Thursday 23 June 2022